الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

مستقبل تكتل دول مجلس التعاون الخليج العربي في ظل تحديات الاقتصاد الرقمي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبتان

- فلتان رانية
- عرعور سمية

تحت إشراف الأستاذ

د/ حناش إلياس

أعضاء لجنة المناقشة

مراد يونس	جامعة جيجل	رئيساً
إلياس حناش	جامعة جيجل	مشرفاً ومقرراً
خير الدين بومحروق	جامعة جيجل	ممتحناً

السنة الجامعية 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

مستقبل تكتل دول مجلس التعاون الخليج العربي في ظل تحديات الاقتصاد الرقمي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبتان

- فلتان رانية
- عرعور سمية

تحت إشراف الأستاذ

د/ حناش إلياس

أعضاء لجنة المناقشة

مراد يونس	جامعة جيجل	رئيساً
إلياس حناش	جامعة جيجل	مشرفاً ومقرراً
خير الدين بومحروق	جامعة جيجل	ممتحناً

السنة الجامعية 2022/2021

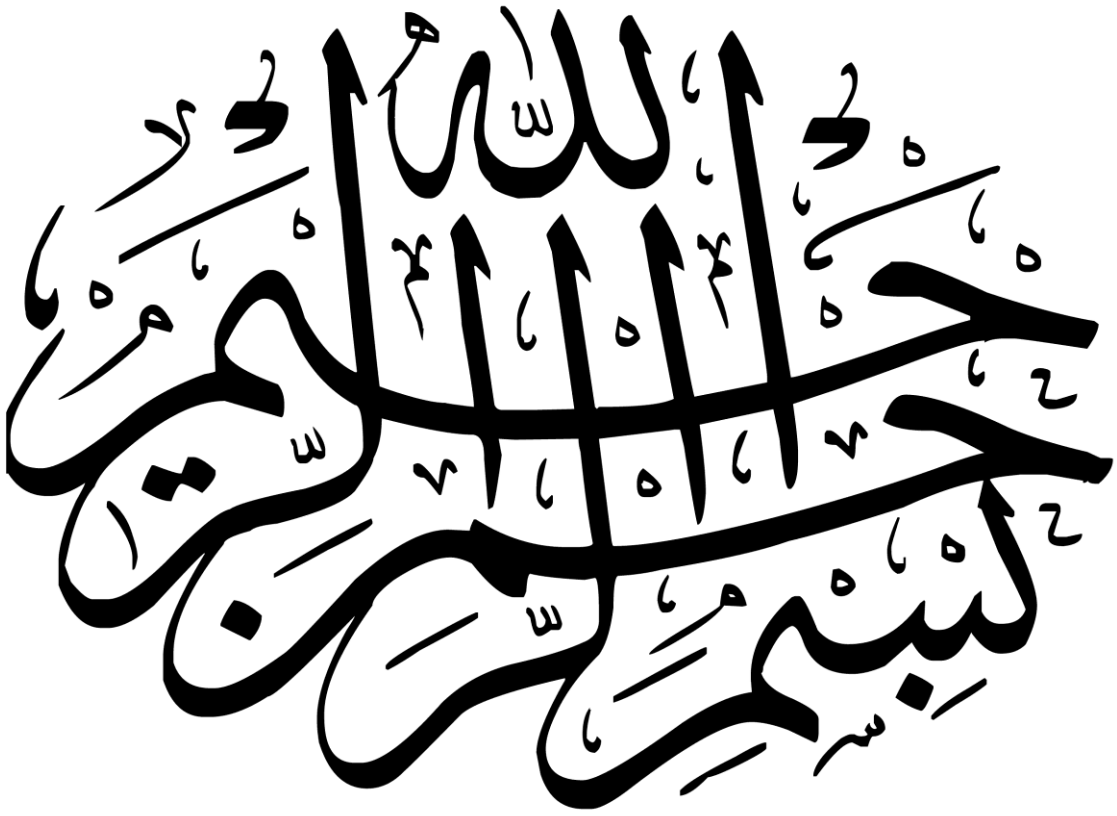
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى من

تعهدني بالتربية في الصغر وكان لي نبراسا يضيء فكري بالنصح والتوجيه في الكبر

أمي وأبي حفظهما الله

إلى من شملوني بالعطف وأمدوني بالعون وحفزوني للتقدم اخوتي وأخواتي رعاهم الله

إلى كل من علمني حرفا وأخط بيدي في سبيل تحصيل العلم والمعرفة

إليهم جميعا أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى جميع أصدقائي.

سمية

إهداء

الحمد لله وفقني ولم أكن لأصل إليه لولا فضل الله على أما بعد:

أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى من قال في شأنهما الله عز وجل، بسم الله الرحمن الرحيم "وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه وبالوالدين احسانا" برا واحسانا لهما وتقديرا لما قدماه لي، حفظهم الله وأطال في عمرهما أمي وأبي

إلى أحبة قلبي وعوني في طريقي ودربي أخواتي وأخي إلى كل من ارتشفت معهم كأس المحبة والصداقة وكان لي معهم أغلى الذكريات صديقاتي

إلى من شاركتني هذا العمل المتواضع*سمية* التي ساندتني في إتمام هذا البحث المتواضع

إلى كل من ضاقت السطور عن

ذكرهم فوسعهم قلبي.

رانية

الشكر والتقدير

نحمد الله عز وجل ونشكره جزيل الشكر على توفيقه وعونه لنا لإتمام هذا العمل.

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف" حناش إلياس" الذي تفضل بالمرافقة على إشرافه لهذه المذكرة وعلى ما قدمه من إرشادات وتوجيهات لها بالغ الأهمية في هذا العمل.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من وقف معنا ودعمنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل المتواضع بجهده ووقته ودعائه، دام ودمنا معه أوفياء.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	–
شكر وتقدير	–
فهرس المحتويات	I–III
قائمة الجداول والأشكال	V–VII
مقدمة	ب–هـ
الفصل الأول: مدخل للتكتل الاقتصادي	
تمهيد	7
المبحث الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية	8
المطلب الأول: مفهوم التكتلات الاقتصادية	8
المطلب الثاني: شروط ودوافع التكتل الاقتصادي	11
المطلب الثالث: مراحل وأثار التكتلات الاقتصادية	13
المبحث الثاني: طبيعة تكتل مجلس التعاون الخليجي	20
المطلب الأول: الخصائص الاقتصادية الخليجية	20
المطلب الثاني: دوافع قيام التكتل الخليجي	25
المطلب الثالث: مراحل التكتل الخليجي	30
خلاصة	34

الفصل الثاني: الاقتصاد الرقمي وأدواته	
تمهيد	36
المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الرقمي	37
المطلب الأول: ماهية الاقتصاد ومكوناته	36
المطلب الثاني: الدوافع المحركة للاقتصاد الرقمي	42
المبحث الثاني: أسس وهيكل الاقتصاد الرقمي	46
المطلب الأول: أسس وفرضيات الاقتصاد الرقمي	46
المطلب الثاني: هيكل الاقتصاد الرقمي وأهدافه	50
المبحث الثالث: مجالات الاقتصاد الرقمي	52
المطلب الأول: التجارة الالكترونية	52
المطلب الثاني: الاعمال الالكترونية	57
خلاصة	60
الفصل الثالث: واقع التكتل الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي وتحديات الاقتصاد الرقمي	
تمهيد	62
المبحث الأول: واقع التجارة الخليجية	63
المطلب الأول: التجارة الخليجية البينية	63
المطلب الثاني: التجارة الخليجية الخارجية	67
المطلب الثالث: أثر التجارة الخليجية على تكتل دول مجلس التعاون الخليجي	73
المبحث الثاني: واقع الاستثمارات الخليجية	77

المطلب الأول: الاستثمارات الخليجية البينية	77
المطلب الثاني: الاستثمارات الخليجية الخارجية	78
المطلب الثالث: تحليل أثر الاستثمارات الخليجية على تكتل دول مجلس التعاون الخليجي	85
المبحث الثالث: نماذج عن توجهات وتطلعات بعض دول الخليج نحو الاقتصاد الرقمي	88
المطلب الأول: انجازات واخفاقات تكتل دول مجلس التعاون الخليجي	88
المطلب الثاني: واقع الاقتصاد الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي	92
المطلب الثالث: نماذج عن توجهات وتطلعات دول الخليج نحو الاقتصاد الرقمي	97
المطلب الرابع: آفاق تطوير الاقتصاد الرقمي في دول مجلس التعاون العربي	102
خلاصة	103
الخاتمة	105
قائمة المراجع	109
الملخص	–

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أهم مؤشرات الحسابات القومية في مجلس التعاون	28
02	خصائص الاقتصاد الرقمي مقارنة بالاقتصاد التقليدي	44
03	حجم التجارة البينية الخليجية 1984 -2003	64
04	حجم التبادل التجاري البيني لدول مجلس التعاون الخليجي 2003 -2007	65
05	حجم التبادل التجاري البيني لدول مجلس التعاون الخليجي	65
06	مؤشر التجارة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي لفترة 2000-2014	67
07	ترتيب أهم الشركاء التجاريين حسب اجمالي الصادرات السلعية غير نفطية	73
08	ترتيب أهم الشركاء التجاريين حسب اجمالي الواردات السلعية غير نفطية	74
09	تطور تدفق الاستثمارات البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة 2005-2016	78
10	السياسات والحوافز لجلب الاستثمار الأجنبي في دول مجلس التعاون الخليجي	80
11	تطور الاستثمارات الأجنبية الواردة من دول المجلس بين 2006-2016	81
12	تطورات الاستثمارات الأجنبية الصادرة من كل دولة من دول مجلس التعاون 2006-2016	83
13	الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي خلال 2018	84
14	التدفقات الاستثمارية الخارجية من دول مجلس التعاون الخليجي خلال 2017-2018	84
15	الاستثمارات الأجنبية المباشرة(الصادرة والواردة) لدول مجلس التعاون	85
16	مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدول مجلس التعاون الخليجي لسنة2021	93
17	مؤشر التعليم العالي لدول مجلس التعاون الخليجي 2021	94
18	مؤشر التطور والبحث لدول مجلس التعاون الخليجي 2021	94
19	مؤشر الابتكار لدول مجلس التعاون الخليجي 2021	95
20	مؤشر الاقتصاد والنظام لدول مجلس التعاون الخليجي 2021	95
21	مؤشر المعرفة لدول مجلس التعاون الخليجي 2021	96
22	محور الابتكار في دول مجلس التعاون الخليجي2021	96

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية وبمعدل النمو السنوي لمجلس التعاون الخليجي	28
02	معدل البطالة في مجلس التعاون الخليجي 2016-2019	29
03	معدل التضخم في مجلس التعاون الخليجي 2019-2022	30
04	هيكل الاقتصاد الرقمي	50
05	صور التجارة الالكترونية	53
06	العلاقة بين الأعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية	57
07	تطور حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي 1984-2016	64
08	مؤشر التجارة الخارجية السلعية لدول مجلس التعاون خلال الفترة 2015-2019	68
09	توزيع حجم التبادل التجاري السلعي حسب مكوناته الرئيسية 2017-2018	70
10	أهم الشركاء التجاريين العرب الرئيسيين في الصادرات السلعية لمجلس التعاون الخليجي2015	71
11	التوزيع النسبي لدول مجلس التعاون كشريك تجاري مع دول الرابطة 2018	72
12	التوزيع النسبي لدول المجلس كشريك تجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية 2018	73
13	تطور حجم الاستثمارات الواردة لدول مجلس التعاون الخليجي 2006-2016	82
14	تطور حجم الاستثمارات الصادرة عن دول مجلس التعاون الخليجي2006-2016	83
15	الاستثمار الأجنبي المباشر، التدفقات الصافية(متوسط حصة من الناتج المحلي الاجمالي بين العاميين2015-2019)	86
16	مقياس البنك الدولي لبدأ النشاط التجاري(0-100)	87

المقدمة

- **تمهيد**

إن الوقت الحالي فرض على كل الدول الانتماء إلى تكتل معين أو تجمع اقتصادي، لما له من أهمية كبيرة في تدعيم قطاعاتها وتنميتها عن طريق الاتحاد مع دولة أو مجموعة من الدول الأخرى، التي تملك نفس الأهداف من هذا الاتحاد، لذلك نجد أن موضوع التكتل الاقتصادي أخد اهتماما كبيرا من طرف الباحثين اعتبارا من أن السمة المشتركة في هذه التجمعات هي أنها تضم دولا متجاورة جغرافيا، متقاربة ثقافيا واجتماعيا، ومتشابهة اقتصاديا، بحيث يسهل اندماجها أو تكاملها فيما بينها.

و تعتبر تجربة الاتحاد الأوروبي من بين التجارب الرائدة في مجال التكامل الاقتصادي، التي حققت نجاحا بارزا في هذه التجمعات حيث تطمح العديد من الدول للسير على نفس النهج الذي انتهجته دول الاتحاد الأوروبي على غرار الدول العربية التي عرفت محاولات عديدة في هذا الإطار، من بينها دول مجلس التعاون الخليجي العربي الذي يتميز بخصائص وإمكانيات تمكنه من التعاون فيمل بينها.

تعد منطقة الخليج العربي من إحدى أهم المناطق الحيوية في العالم لما تمتلكه من ثروات طبيعية هائلة، كما تحتل موقعا متميزا كونها تشرف على ثلاثة من أهم الممرات المائية (البحر الأحمر، البحر المتوسط، الخليج العربي)، الذي أكسبها أهمية على صعيد خطوط النقل البحرية، والبرية والجوية وحركة التجارة الدولية والاقليمية، كما يضم هذا المجلس في عضويته ستة دول وهي(المملكة العربية السعودية، مملكة البحرين، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، دولة قطر ودولة الكويت)، ونظرا للعلاقات المميزة لدول المجلس والسمات المشتركة والأنظمة الاقتصادية المتشابهة فقد حققت العديد من المشاريع والانجازات من أجل تنمية اقتصاداتها ومواكبة التطورات الحاصلة خاصة من ناحية الاقتصاد الرقمي الذي أصبح ضرورة حتمية في المعاملات الاقتصادية.

- **إشكالية البحث**

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو مستقبل تكتل مجلس التعاون الخليجي العربي في ظل التوجه نحو الاقتصاد الرقمي؟

وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما هي دوافع التكتل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي؟
- هل ساهمت التجارة البينية والاستثمارات البينية لدول الخليج العربي في تفعيل التكتل بينها؟
- هل يساهم توجه دول مجلس التعاون الخليجي نحو الاقتصاد الرقمي في تفعيل التكتل بينها؟

- **الفرضيات**

للإجابة على الاشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- تحوز دول مجلس التعاون الخليجي على خصائص مشتركة، وهو ما ينتج لها إمكانية تحقيق تكتل اقتصادي فعال.
- لم تساهم الاستثمارات البينية والتجارة البينية لدول الخليج العربي في تفعيل التكتل بينها بالشكل المطلوب.
- تتوفر دول الخليج العربي على امكانيات رقمية، لكنها دون المستوى المطلوب بالشكل الذي يسمح بتفعيل التكتل بينها.

- **دوافع اختيار الموضوع**

ترجع أسباب اختيار الموضوع إلي:

- الاهتمام الكبير الذي يحظى به الاقتصاد الرقمي من طرف الباحثين والخبراء الاقتصاديين خاصة في ظل المرحة الراهنة التي يميزها توجه العديد من الدول نحو الاقتصاد الرقمي.
- كون دول المجلس الخليجي تحظى بمستوى مقبول من التكامل فيما بينها مقارنة بالدول العربية الأخرى، وتتوفر على امكانيات لتحقيق أقصى درجته.
- الميول الشخصي للموضوع.
- علاقة الموضوع بالتخصص المدروس * اقتصاد دولي*.

- **أهمية البحث**

تكمن أهمية البحث في كونه يتناول ظاهرة التكتلات الاقتصادية كوحدة من أهم الظواهر التي باتت واسعة الانتشار، كما يوضح إمكانية اندماج دول الخليج العربي في ظل الاقتصاد الرقمي، كونه أصبح من بين التحديات الضرورية لمواكبة التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي.

- **أهداف البحث**

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

- الوقوف على أبرز المحطات في مسيرة التكتل الخليجي، و دوافع نشأته.
- معرفة الوضعية الاقتصادية لدول المجلس بتحليل مختلف المؤشرات الاقتصادية.
- معرفة واقع التجارة البينية والاستثمارات البينية الخليجية.
- محاولة التعرف على أهم مؤشرات الاقتصاد الرقمي في دول الخليج العربي ودورها في تفعيل التكتل بينها.

- **المنهج المتبع و أدوات الدراسة**

للإحاطة بالجوانب المختلفة المتعلقة بالموضوع تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بعرض المفاهيم المتعلقة بالتكتل الخليجي والاقتصاد الرقمي، وكدا جمع مختلف البيانات والاحصاءات و تحليلها مع استخلاص النتائج، بالاعتماد على مجموعة من المراجع باللغتين العربية والأجنبية متنوعة من كتب ومذكرات، أطروحات الدكتوراه، تقارير سنوية مثل تقرير صندوق النقد العربي الموحد، تقارير الضمان الاستثماري، كذلك اللمحات والملخصات الاحصائية لدول المجلس الصادرة عن المركز الاحصائي لدول المجلس والأمانة العامة، مع الاستعانة بالأنترنت فيما يتعلق ببعض المراجع غير الموجودة على مستوى المكتبات، والمواقع الالكترونية ذات العلاقة بالموضوع.

- **حدود الدراسة**

الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على دول مجلس التعاون الخليجي من خلال التعرف على خطوات تكتلها وإعطاء لمحة عن واقع اقتصاداتها وعلاقتها بالاقتصاد الرقمي.

الاطار الزمني: الفترة المتعلقة بمسيرة دول المجلس منذ تاريخ انشاء 1981 إلى غاية2020.

- **الدراسات السابقة**

توجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التكامل لدول مجلس الخليج العربي وقد تباينت الدراسات من حيث منهجية التحليل والنتائج المتواصل إليها وفيما يلي نشير إلى أهم الدراسات التي تم الاطلاع على ها:

- **بوشول السعيد، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه:** مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص تجار دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2008 حيث تدور إشكالية البحث حول: واقع وآفاق التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية من خلال استعراض تجربة التكامل لدول الخليج وتتبع تطورها تاريخا، بدأ من الدوافع التي أدت إلى قيام هذه التجربة مستعرضا مختلف المحطات التي مرت بها هذه التجربة وهل يمكن أن تكون تجربة التكامل دول الخليج بداية التكتلات في المنطقة العربية، وقد توصل الباحث إلى أنه بالرغم من المسيرة الحافلة التي انتهجتها دول المجلس في تجربة التكامل، لاتزال تحديات تحقيق التنمية المستدامة وتنويع مصادر الدخل من أهم الشروط لإنجاح هذه التجربة.
- **بالقاسم طراد، التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي – دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي**– : مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012 حيث تدور إشكالية البحث حول كيف تؤدي التجارة العربية البينية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وقد استعرض فيها الباحث مفهوم التكامل الاقتصادي العربي ومراحله وشروط نجاحه، كما قام بالدراسة الاطار العام للتجارة البينية ومعوقات تنميتها، مخصصا دراسته التطبيقية لنموذج تكامل في منطقة الخليج العربي وكيف ساهمت التجارة البينية في تفعيل هذا التكامل وقذ توصل الباحث من خلال دراسته إلى أن تجربة التكامل في هذه البلدان قد أعطت نتائج مرضية فقد بدأ التحسن في بعض القطاعات الاقتصادية، وأن أحد أسباب انخفاض التجارة العربية البينية هو التشابه والتماثل بين اقتصاديات هذه الدول.

- **بوطغان لويزة وطالب أسماء، واقع وآفاق التكامل الاقتصادي لمجلس الخليج العربي**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل2018، حيث تدور اشكالية البحث حول واقع وآفاق التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربي، كما استعرضت فيها الباحثتين مفهوم التكامل الاقتصادي ومراحله ومقوماته والآثار المترتبة على ه، بالإضافة إلى دراسة الإطار العام للتجارة البينية والاستثمارات البينية والآثار المترتبة على هما.

تتشابه هده الدراسات مع دراستنا في كومها تناولت موضوع التكتل الاقتصادي في دول الخليج العربي بمداخله التجارة البينية والاستثمارات البينية الخليجية، وتختلف عن دراستنا في تناول مدخل الاقتصاد الرقمي ومدى مساهمته في تفعيل التكتل الخليجي كتوجه حديث.

- **هيكل الدراسة:**

بغرض معالجة الموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول كتالي:

- **الفصل الأول** بعنوان مدخل للتكتلات الاقتصادية: حيث تطرق إلى الجوانب النظرية الاقتصادية عامة والتكتل الخليجي خاصة، من خلال تحديد مفهوم التكتل الاقتصادي والتكتل الخليجي ومعرفة شروط هذا الأخير ومراحله.
- **الفصل الثاني** بعنوان الاقتصاد الرقمي وأدواته: حيث تم التطرق إلى مفهوم الاقتصاد الرقمي ومكوناته والدوافع المحركة له.
- **الفصل الثالث** بعنوان واقع التكتل الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي: تناول واقع التجارة البينية والاستثمارات البينية الخليجية، بالإضافة إلى الانجازات والاخفاقات التي حققها مجلس التعاون الخليجي، كما تطرق لنماذج عن توجهات وتطلعات بعض دول الخليج نحو الاقتصاد الرقمي.

وأخيرا في الخاتمة كانت محاولة لعرض النتائج المتواصل إليها وتقديم بعض الاقتراحات.

- **صعوبات الدراسة:**

- تضارب البيانات حول مداخل التكتل لدول المجلس خاصة فيما يتعلق بالتجارة البينية والاستثمارات البينية والاقتصاد الرقمي.
- نقص بعض المراجع المتعلقة بالموضوع خاصة التي تناولت التكتل الخليجي وعلاقته بالاقتصاد الرقمي.
- ضيق الوقت المحدد للدراسة.

الفصل الأول: مدخل للتكتل الاقتصادي

تمهيد

المبحث الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية

المبحث الثاني: طبيعة تكتل مجلس التعاون الخليجي

خلاصة

تمهيد

نتيجة للتطورات الاقتصادية الحاصلة في العالم من اندماج وتشابك في العلاقات الاقتصادية وزيادة في الترابط الاقتصادي، برزت ظاهرة التكتل الاقتصادي الاقليمي و حققت نجاحات مميزة على أرض الواقع أهمها تجارب الرائدة في المجال التكتلات الاقتصادية.

وتعد دول مجلس تعاون الخليجي من بين الدول الساعية لتشكل التكتل الاقليمي لما تمتاز به من الخصائص تساعدها وتمكنها من تحقيقه في المستقبل وعلى ه سنتناول في هذا الفصل ما يلي:

المبحث الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية

المبحث الثاني: طبيعة تكتل مجلس التعاون الخليج.

المبحث الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية

إن عالم القرن الحادي و العشرين هو عالم التكتلات الاقتصادية العملاقة حتى سمي هذا القرن بعصر التكتلات، ومن أجل فهم هذه الظاهرة سنحاول في هذا المبحث تناول مفهوم التكتلات الاقتصادية، شروط قيامها و دوافعها.

المطلب الأول: مفهوم التكتلات الاقتصادية

التكتل الاقتصادي هو عملية تقارب تدريجية تعمل لتسهيل تنمية البلدان ذات الأنظمة السياسية و الاقتصادية المتجانسة، لذا سيتم التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية مراحلها وآثارها.

أولا: تعريف التكتل الاقتصادي

تعددت التعاريف الخاصة بالتكتلات الاقتصادية، حيث نجد أن الاختلاف في التعاريف يعود إلى اختلاف المنهج المتبع في التحليل.

تعريف بيلا بلاسا p. Balassa ويعرفه بوصفه عملية وبوصف حاله فبوصف عملية يتضمن التدابير التي يراد بها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وبوصف حالة فيتمثل التكامل الاقتصادي في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصادات القومية.[1]

تعريف ماكسيوفا Maksimova يعرفه على أنه عملية تنمية العلاقات الراسخة والعميقة لتوزيع عنصر العمل بين الاقتصاديات الدولية، وهذه عملية لتشكيل كيان اقتصادي دولي داخلا في إطار مجموعة من الدول و التي لها نفس النظام الاجتماعي الاقتصادي.[2]

تعريف ماريرومونتياس Marer & Montias يعرفه، على أنه حرية انتقال السلع والخدمات والعمالة ورأس المال والتكنولوجيا بين الدول المشتركة.[3]

ونجد من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن التكتل الاقتصادي هو اتفاق مجموعة من الدول المتجاورة الاقليم والمتقاربة في المصالح الاقتصادية على الحد، وإلغاء القيود على حركة تبادل السلع والخدمات و الأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها مع قيامها بالتنسيق بين سياسات الاقتصادية لإزالة التميز الذي قد يكون عائدا إلى الاختلافات في هذه السياسات السائدة في هذه الدول.

ثانيا: أهمية التكتلات الاقتصاد

تكتسي التكتلات الاقتصادية أهمية بالغة في عالمنا المعاصر لأنها تمكن من تحقيق الكثر من المكاسب وتتجلي أهمية التكتلات الاقتصادية فيما يلي:[4]

---

[1] حسين فرج حويج، **التكامل الاقتصادي والصناعات البتروكيماوية**، الطبعة الاولى ،دار جليس الزمان،عمان،2013،ص13.

[2] عبد القادر زريق المخادمي، **التكامل الاقتصادي العربي ي مواجهة جدلية الانتاج والتبادل** ،ديوان المطبوعات الجامعية، جزائر ،ص24.

[3] احمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي، **اقتصاديات الوطن العربي**، الطبعة الاولى، دار المسيرة،عمان،2010،ص294.

[4] خاطر اسمهان، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر** دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة،2013،ص ص 4، 5.

1- إن التكامل يؤدي إلى إلغاء القيود على حركة السلع و الأشخاص ورؤوس الأموال فيما بين الدول مع قيامه بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية، لإزالة التميز الذي ربما يكون راجعا إلى الاختلافات في تلك السياسات.
2- إن التكامل يعجل التنمية الاقتصادية ويرفع مستوى معيشة السكان في دول الأعضاء حتى ولو تطلب ذلك خلق وحدة اقتصادية وسياسية تجارتها الخارجية بمثابة تجارة داخلية بين اجزاء الاقتصاد الموحد.
3- يؤذي التكامل الاقتصادي إلى زيادة معدلات الاستثمار، الذي هو محرك أساسي للتنمية.
4- يؤدي التكامل الاقتصادي إلى القضاء على التميز القائم بين الاقتصاديات القومية.
5- إن التكامل الاقتصادي ضرورة حتمية لا يمكن التفكير في تنمية اقتصادية في الدولة المتخلفة دونها حتى وان كان هناك اختلاف في نضمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
6- يساهم التكامل الاقتصادي في زيادة معدلات التبادل التجاري في دول الأعضاء، كما يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية لأنه كلما زاد عدد الأعضاء كلما كانت هناك قوة تفاوضية أفضل بين الدول الأخرى، ومن ثم حجم تجارتها مع العالم الخارجي ستكون في وضع أفضل، أي أن التكامل الاقتصادي يحسن معدل التبادل.
7- تظهر أهمية التكامل الاقتصادي من خلال تحقيق الفورات الاقتصادية نتيجة اتساع نطاق السوق الذي يؤذي إلى زيادة الطلب على المنتجات المشروعات ذات المرونة الموجبة، مما يمكن بدوره من استغلال أكبر طاقة انتاجية ممكنة بهذه المشروعات ومن ثم يؤذي إلى زيادة.
8- تحقيق الوافرات الخارجية نتيجة انتقال عناصر الإنتاج بحرية وبدون قيود بين دول المجموعات مما يؤذي إلى انخفاض التكاليف لمعظم المشروعات نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة و تعتبر هذه الوافرات من أهم المكاسب التي تعظم أهمية التكامل الاقتصادي.
9- يساعد التكامل الاقتصادي على زيادة المنافسة بين مختلف المشروعات القائمة ومختلف عناصر النتاج في دول الأعضاء، الأمر الذي يؤذي إلى انسحاب المنتجين جوي الكفاءة الأقل وبالتالي الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وزيادة الرفاهية للمستهلكين.

وعلى ه فإن التكامل الاقتصادي ينطوي على أهمية كبيرة مما جعله ملاد الكثر من الدول التي تسعى وتطمح لتنبوا مكانة أفضل في المجتمع الدولي.

ثالثا– مزيا التكتلات الاقتصادية

تتصف التكتلات الاقتصادية بعدة خصائص يمكن اجمالها فيما يلى:[1]

1- **توسيع حجم السوق:** من الدوافع للتكتل الاقتصادي عادة ضيق سوق الدولة الواحدة وعجزه عن استيعاب جميع ما تنتجه مشروعات هذه الدولة فدخول هذه الدولة ودولة أخرى في تكامل اقتصادي يؤذي إلى اتساع سوق السلع و الخدمات المنتجة في هذه الدولة، ويوسع دائرة تصريف المنتجات لهذه الدولة مما يترتب على ه نتائج اقتصادية إيجابية لكل دولة من دول الاتفاق، واتساع السوق يحقق مزيا إضافية مضعفة لدول

[1] شريف علي الصوص، **التجارة الدولية الاساس والتطبيقات**، الطبعة الأولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص ص 20، 21.

الأعضاء منها زيادة الطاقة الانتاجية لمشروعات هذه الدولة والاستفادة من الحجم الكبير في إنتاج Economic of serle وكذلك يؤذي إلى التخصص وتقسيم العمل بين دول الأعضاء.

2- **تحسين شروط التبادل التجاري:** من العروف أن العلاقات الاقتصادية الدولية محكومة بمدى التقارب بين الدول الداخلة في المعاملات لتجارية والاقتصادية بعضها بعض فكلما قويت هذه العلاقات من خلال التكتل كلما كان لها أثر على شروط التبادل التجاري (Termes of tarde)، ذلك لأن التكامل بين الدول يعطي هذه الدول مكانة وأهمية في نطاق العمليات الدولية تستطيع من خلالهما فرض شروطها ومطالبها على الدول الغير الأعضاء أكثر مما لو كانت منفردة. فالتكتل الاقتصادي يعني قوة تفاوضية فاعلة في تحقيق مصالح الدول الأعضاء فتتمثل هذه القوة التفاوضية في زيادة درجة تحكم دول الاتفاق في انتاج وتداول بعض السلع الهامة وهي بذلك تمكن هذه الدول من فرض شروطها على غيرها من الدول اضافة إلى تحكمها في شراء العديد من سلع من العالم الخارجي بشروط أكثر مراعاة لمصلحة الدول الأعضاء حيث تمثل سوقا واحدة.

3- زيادة فرص العمل: بعد انتقال الأيادي العاملة بحرية وبدون قيود بين الدول الأعضاء الداخلية في الاتفاق الاقتصادي مما يؤذي إلى زيادة فرص العمل الناتجة عن تطور والازدهار الحاصل في هذه الدول نتيجة الاتفاقية سيؤذي حتما إلى زيادة التوظيف، وبالتالي ستقل نسب البطالة وما يترتب على ها من مشاكل وهذا بدوره يعود بالفائدة على الدول الأعضاء ويرفع من مستوى المعيشة ضمن حدودها مجتمعة وكل على حدة.

4- تصاعد معدلات النمو الاقتصادي: من نتائج حرية انتقال رؤوس الأموال والأيادي الماهرة في الأمد البعيد زيادة فرص النمو الاقتصادي للدول الأعضاء كل ذلك يأتي من خلال اتساع السوق وخلق فرص جديدة يترتب على ها خلق استثمارات في مجالات مختلفة وزيادة في عدد ونوعية المشاريع الإنتاجية، وبالتالي تحقق وفرات لا حصر لها تؤذي إلى زيادة الدخل القومي للأعضاء وهذا بدوره يسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادية.

على الرغم من هذه المزايا للتكتل الاقتصادي لا يعني بالضرورة عدم وجود مشاكل تعترض سبيلها وتؤثر على مدى نجاحها في تحقيق تلك المزايا المرغوبة. فالصحيح أن التكتلات الاقتصادية تحيط بها مشاكل وعقبات وهذا أمر طبيعي لاختلاف الوضع القائم وظهور وضع جديد بين الدول، إلا أن هذه المشاكل لا يمكن أن تصل بالتكتل الاقتصادي إلى مرحلة يكون فيها عدم الفائدة. فقد تواجه التكتلات الاقتصادية مشكلات تنشا تلقائيا بمجرد قيامها وأخرى تظهر عند التنفيذ العملي لها وفي سبيل تدليل هذه المشاكل تجري عمليات التنسيق بين الأطراف بانتظام وعلى فترات زمنية محددة لوصول إلى أفضل مستويات النجاح لهذا التكتل.

ومن المشاكل التي يوجهها التكتل:

- مشكلة التعرفة الجديدة الموحدة.
- مشكلة الحماية الجمركية.
- مشكلة تقسيم ايرادات الجمارك.
- مشكلة تنسيق السياسات الاقتصادية.

كما تظهر مشاكل نتيجة ظروف سياسية وأخرى تظهر نتيجة العلاقات الاقتصادية الدولية مثل التبعية الاقتصادية لبعض الدول، وكما أشرنا فإن هذه المشاكل يمكن التعامل معها بطريقة تحافظ على وحدة التكتل الاقتصادي بين دول الأعضاء لما له من فوائد واضحة على هذه الدول.

المطلب الثاني: شروط ودوافع التكتل الاقتصادي

التكتلات الاقتصادية تستطيع تنمية الفعاليات الاقتصادية للدول الأعضاء تنمية سليمة تحقق الرفاهية لشعوبها، إلا أن هذه التكتلات تتطلب توفير شروط يجب تحقيقها لإرساء قواعد هذا التعاون الاقتصادي.

أولا- شروط قيام التكتلات الاقتصادية:[1]

طبعا تختلف نظرة كل باحث حول الشروط التي يجب أن تتوفر في التجربة التكاملية، ولكن رغم ذلك يمكن تلخيص أهمها فيما يلى:

1- **العوامل المادية-الطبيعية:** التي قد تلعب دورا هاما ليس فقط في تسهيل اقامة المشاريع الاقليمية المشتركة ولكن أيضا في تحديد مدى نجاح العملية التكاملية مستقبلا.

2- **العوامل الجغرافية والبيئية:** فرغم أنه من الناحية النظرية قد لا يشكل التقارب الجغرافي شرطا كافيا لنجاح التكامل الاقليمي الذي يحتاج إلى المزيد من الشروط، إلا أن هذا التقارب قد يؤذي هو الأخر دورا هاما في هذه العملية ولذلك من خلال تسهيل عملية الاتصال تبادل الخبرات والاعتماد المتبادل انتقال السلع رؤوس الأموال والأفراد واقامة المشاريع المشتركة.

3- **التقارب في مستوى النمو والحجم السكاني:** والذي يساهم في تفعيل وتوسيع الاسواق المحلية وتحصيل المزيد من المكاسب المشتركة كما أن الاختلاف في الحجم السكاني قد يجعل من بعض الدول الصغيرة رغم المكاسب التي يمكن تحقيقها جراء عملية التكامل مترددة أو متخوفة من وقوعها تحت هيمنة الدول الكبرى مما يعيق تطوير عملية التكامل الاقليمي.

4- **التنوع الاقتصادي:** رغم الجدل الدائر حول ضرورة أن تكون الوحدات الراغبة في التكامل متناسقة فيما يتعلق بتركيبتها الاقتصادية العامة، إلا أن الرأي الغالب في هذا السياق ذلك الذي يعتبر أن التجانس الاقتصادي أحد المعوقات الرئيسية للدول المتكاملة (التجارة، الصناعة، الزراعة) إذا تجد الدول التي تتمتع باقتصاديات متنوعة وحيوية فائدة ومكاسب أكبر تجعلها تهتم بإقامة تكتلات اقليمية أوانها تلتحق بتكتلات قائمة شريطة أن تكون هناك تقارب في المستوى الاقتصادي العام للمجتمعات التكاملية.

5- **التجانس الاجتماعي:** فلابد من أن يكون هناك اندماج اجتماعي على المستوى القاعدي فالأمة أو المجتمع الذي لا يستطيع أن يحقق هذا الاندماج على المستوى الوطني، لا يمكن له أن يحقق الاندماج فوق الوطني أي على المستوي الإقليمي.

[1] هشام زغاشو، **التجربة لتكاملية لدول مجلس التعاون الخليجي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الدراسات السياسية المقارنة، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2014، ص ص 25، 26.

6- **تكاملية قيم النخب السياسية:** وهي القيم التي يعتبر وجودها الباحث جوزيف ناي joseph nye غير كافي لعملية التكامل مالم يتوفر عنصر التوافق في الأفكار الرئيسية بين النخب السياسية المكونة للمجموعات الإقليمية، وذلك حتي تتوفر الإرادة السياسية اللازمة لنجاح مسار هذه العملية.

ثانيا- دوافع التكتلات الاقتصادية[1]

يمكن حصر أهم الدوافع التكتلات الاقتصادية فيما يلي:

1- الدوافع الاقتصادية:

1-1 **فتح و توسيع نطاق الأسواق:** نتيجة ضيق الأسواق من جهة ووجود فائض في النتاج من جهة أخرى أدى إلى سعي الدول إلى تحقيق أهدافها في دول صغرى لا تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية، فهي تسعى إلى إيجاد حلول تسويق منتجاتها في التكامل ودول كبرى تبحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها وحماية هذه الأسواق وذلك باتفاقيات التكامل.

2-1 **زيادة التشغيل:** بما أن دوافع التكامل فتح الأسواق وتوسيعها وبالتالي زيادة الانتاج بزيادة الأنشطة الاقتصادية أو المشروعات الجديدة مما يوفر عدد كبير من الفرص التشغيلية خاصة في الدول ذات الموارد البشرية القليلة، ومنه التكامل يمكن أن يقلص من نسبة البطالة لأن الدول المتكاملة تستوعب فائض العمالة كما أن العمل يتجه إلى المجالات ذات انتاجية ودخل أعلى.

3-1 **ايجاد مناخ ملائم للتنمية التكامل الاقتصادي:** وما يتضمنه من تنسيق في السياسات الاقتصادية وهو ما يعني توفير المناخ المناسب للتنمية الاقتصادية، حيث أن المشروعات المنشاة في منطقة تعاني مثلا من قلة الإطارات الفنية والادارية يمكن تغطية ذلك النقص في منطقة أخرى توفير على ذلك، كذلك تسعى الدول المتكاملة إلى بناء بنية تحتية ملائمة من طرق وموانئ...إلخ والاستفادة من وفرات الحجم سواء كانت داخلية أو خارجية وتنسيق سياسات صناعية والقيام بإصلاح المؤسسات كل هذا يساهم في توفير مناخ التنمية الاقتصادية.

4-1 **زيادة معدل النمو الاقتصادي:** يوفر التكامل امكانيات أكبر لزيادة الإنتاج وذلك لتوسيع السوق(توفير عناصر الإنتاج) فعملية الإنتاج والأنشطة الاقتصادية الأخرى لم تعد مرتبطة بما هو موجود في الدولة الواحدة، وإنما أصبحت تعتمد على عناصر الإنتاج في الدول المتكاملة ومنه توفير أكبر قدر من رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة الفنية وقدرات ادارية و تنظيمية وهو ما يؤذي إلى التوسع بشكل كبير، وبتالي توفير حجم إنتاج يسمح بزيادة درجة التخصص وتقسيم العمل وتحقيقه لم يأتي إلا بتوفير امكانات تسويقية مادية وبشرية ومالية، ومنه تحقيق النمو في الناتج والدخل القومي مما فتح المجال أمام النمو الاقتصادي.

[1] خلاف علام، **توطين الفوائض المالية لدول العربية النفطية ودورها في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي** دراسة حالة دول المجلس التعاون الخليجي، مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013،ص ص 38، 39.

5-1 **تطوير قاعدة الانتاجية:** يساهم التكامل في اقامة تكنولوجية وذلك أن دول ضعيفة الموارد البشرية خاصة المؤهلة والموارد المالية الضخمة لا تستطيع إقامة قاعدة انتاجية بمفردها كان إلزاما لها البحث عن سبل توفير تلك النقائص ولن تجد ذلك إلافي التكامل.

2- دوافع غير اقتصادية

2-1 **دوافع سياسية:** من أهم الأساليب التي تدفع الدول إلى إنشاء التكامل الاقتصادي تحقيق مصالح سياسية أي أن هناك علاقة وطيدة بين السياسة والتكامل الاقتصادي، وتختلف دواف تكامل الاقتصادي السياسي فقد يكون الدافع هو توثيق العلاقات السياسية بين الدول المتكاملة أو تمكين تلك الدول من الدفاع عن نفسها ضد القوى السياسية الخارجية، وكمثال كان الدفاع وراء قيام سوق الأوروبية المشتركة هو التخوف من امتداد النفود الشيوعي إليها أو التقسيم الأمريكي والاتحاد السوفياتي سابقا للعالم إلى قسمين و السيطرة على هـ. وبالتالي تؤثر السياسة في التكامل الاقتصادي حيث تؤثر الأوضاع السياسية في الأوضاع الاقتصادية ويحدث العكس أيضا، فكلما تؤثر السياسة في التكامل فان التكامل يؤثر فيها ايضا فمن شان التكامل الاقتصادي الناجح والمتطور التأثير على التنظيمات أو العلاقات السياسية وتغيير وضعها بين الدول المشتركة في التكامل أو فيما بينها وبين الدول الأخرى ومنه لابد من مواكبة الوضع الاقتصادي القائم.

2-2 **دوافع اجتماعية :**

- توحيد العملة لأن العملة تمثل رابط اجتماعي قوي بين الأفراد وإرادتهم في العيش معا أغنياء بغض النظر إلى جنسياتهم فمثلا في الاتحاد الأوروبي اختار توحيد عملتهم هو ترجمة لسؤال واحد هل تقبلون تقسيم القدرة النقدية التي تستحوذ على ها ألمانيا وكأنه شبه استفتاء موجه لألمانيا وباقي دول أوروبا الغربية على حد السواء وما تحقق من وحدة نقدية، مع مطلع عام1999لإجابة واضحة لهذا الاستفتاء وهذا يذل على رغبة الشعوب على دوام العهد الأوروبي وتجسيد هذا أكثر بشكل رمزي في محتوى اليورو سواء كان أوراقا أو قطعا فهي تظهر روح الانفتاح والتعاون داخل الاتحاد الأوروبي وترمز للاتصال بين شعوبها وأكثر من ذلك بين أوروبا وباقي العالم.

2-3 **زيادة رفاهية المجتمعات:** يمكن القول أن هناك انتاج ضائع وللاستفادة منه لابد من تشغيل العاطلين عن العمل، وبالتالي الحصول على دخول وزيادة الاستهلاك ومنه تحقيق الرفاهية.

المطلب الثالث: مراحل وآثار التكتلات الاقتصادية

يشير التكامل الاقتصادي بشكل عام إلى العملية التي يتم بمقتضاها ازالة كافة العقبات التي تعترض انسياب التجارة بين دول الأعضاء وفي هذا الشأن نتطرق إلى مراحل التكتل الاقتصادي وآثاره.

أولا- مراحل التكتلات الاقتصادية:

يتخذ التكامل الاقتصادي قبل الوصول إلى الاندماج الاقتصادي التام صورا أو مراحل متفاوتة يعبر عنها بمراحل التكامل الاقتصادي ويمكن إجمالها فيما يلي:

1- **منطقة التفاضل الجمركي** : تعد هذه الصورة من صور التكامل هي أولى درجات السلم التكاملي، وتتحقق هذه الصورة بعقد اتفاق يمنح مزايا وتسهيلات جمركية للدول المتعاقدة لا تستفيد منها الدول الأخرى. بمعني تبادل المعاملة التفضيلية فيما بين تلك الدول الأطراف والتي لا يمكن أن تطالب بمزاياها دولة ثالثة.

ومن الأمثلة التاريخية لنضام التفضيل الجمركي ما اتفقت على ه دول منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (O.E.E.C)في عام 1947على إلغاء نضام الحصص الذي كان تخضع له مبادلاتهم التجارية. ومن ذلك أيضا ما أطلق على ه "منطقة الكومنولث"، حيث اتفقت مجموعة من الدول على أن تمنح بعضها البعض امتيازات جمركية متبادلة وهو ما عرف وقتئذ بنظام التفضيل الإمبراطوري.

2- **منطقة التجارة الحرة:** ويتضمن هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي إلغاء كافة القيود الجمركية والادارية على حركة السلع والخدمات بين دول الأعضاء في المنطقة. مع احتفاظ كل دولة عضو بتعريفتها مع باقي دول العالم. وقد تكون النقطة الحرة مقصورة على بعض المنتجات دون البعض الأخر ومن الأمثلة التاريخية لمناطق التجارة الحرة:

- منطقة التجارة الحرة التو روبية عام1959والتي نشأت بين سبعة دول أوروبية هي إنجلترا، والبرتغال، وسويسرا، والسويد، والدنمارك، والنرويج.

- منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية عام 1960والتي نشأت بين خمسة دول هي المرجونتين، والبرازيل، وتشيلي، وباراجواي، والمكسيك ثم انضمت إليها دول أخرى كولومبيا، واكو أدو، واورجواي، وفينزويلا، وبوليفيا.

3- **الاتحاد الجمركي:** يعد الاتحاد الجمركي صورة أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة وهو أحد الأشكال الأساسية للتكامل الاقتصادي. وفي ظل هذه الصورة يحدث إلغاء التكامل للحدود الجمركية التي تفصل بين دولتين أو أكثر واندماجها في وحدة جمركية واحدة ووضع تعريفة جمركية موحدة بالنسبة للدول الأخرى وهو ما يعرف "بالجدار الجمركي" الموحد.

ومن أبرز أمثلة الاتحادات الجمركية الاتحاد الذي قام كأول محاولة لتوحيد أوروبا اقتصاديا بعد الحرب العالمية الثانية وهو ما عرف باتحاد "البينولوكس" الذي تم توقيعه بين كل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج حيث قامت هذه الدول بإلغاء القيود التجارية المفروضة على المبادلات التجارية بينها مع الالتزام بوضع تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي. وبالرغم من أن هذا الاتحاد عقد بين بلاد صغيرة لا يتجاوز عدد سكانها 61 مليون نسمة وقتئذ إلا أنه كان مثلا يحتذى في التكامل الاقتصادي على مدى أوسع.

4- **السوق المشتركة:** وهي درجة أعلى في سلم التكامل الاقتصادي فبالإضافة إلى حرية حركة السلع بين دول الأعضاء وإنشاء الجدار الجمركي الموحد، يتم إلغاء القيود على انتقال عناصر الإنتاج كالعمل ورأس المال و التكنولوجيا بين دول الأعضاء في السوق. الأمر الذي يؤذي إلى زيادة مجالات الانتاج و تحقيق أفضل استخدام لعناصر الإنتاج المتاحة.

وتتجلي في ظل السوق المشتركة أهمية التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالنواحي المالية والنقدية والاجتماعية والترتب على اختلاف مثل هذه السياسات امكانية حدوث تمييز بين السلع أو عوامل النتاج مما يجعل حرية انتقالها مجردة مسالة نظرية تصدم بالواقع.[1]

5- **الاتحاد الاقتصادي:** ويتحقق في هذه المرحلة إلى جانب الشروط الخاصة بالسوق المشتركة قدر كبير من التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، وذلك بهدف القضاء على التميز الناشئ بين هذه السياسات.

6- **الوحدة الاقتصادية والنقدية:** وتجمع بين التكامل الاقتصادي الحقيقي والتكامل الاقتصادي النقدي وتسمي بمرحلة الوحدة الاقتصادية التامة.

الجدير بالذكر هنا أن المراحل التي تم تناولها إنما تستند إلى تجربة الدول الصناعية التي تقوم على منطق المدخل التجاري التسويقي، والحقيقة أن هذه المراحل لا تستوعب كافة المسارات الممكنة للتكامل التي تزداد تنزعا وتعقيدا بتعقيد العملية الاقتصادية وتطورها وتنعكس أحداث صور التكامل الاقتصادي في التكامل المالي الذي يقوم على توحيد الأسواق المالية للاقتراب أكثر من درجة التكامل الاقتصادي التام.[2]

ثانيا: التجارب الرائدة في مجال التكتلات الاقتصادية[3]

إن أهم التكتلات الاقتصادية التي لها اثر كبير على الاقتصاد العالمي هي تكتل الاتحاد الاوروبي وتكتل النافتا بالإضافة إلى تكتل APEC فهذه التكتلات تمتلك حوالي نصف سكان العالم وما يزيد عن5/4من الناتج السنوي العالمي.

وسنتطرق بصورة موجزة إلى هذه التكتلات:

1- الاتحاد الاوروبي:

بدأ الاتحاد الأوروبي أول ما بدا بما يعرف باتفاقية روما في سنة 1957التزمت بمراحل زمنية محددة لإزالة الحواجز وتوسيع التكتل حتي أصبحت الأن تتكون من 25عضوا بدل من15دولة.

واتفاقية روما بدأت بتحقيق الحريات الاربع

- حرية انتقال الاشخاص.
- حرية انتقال راس المال.
- حرية انتقال السلع.
- حرية انتقال الخدمات.

ويعتبر الاتحاد الاوروبي أكثر التكتلات الاقتصادية تطورا حيث نجح في تحرير شامل للتجارة البينية، وأصبحت بالتالي سوقا موحدة يتم فيها انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص ويساهم الاتحاد الأوروبي

[1] محمد توفيق عبد المجيد، **العولمة والتكتلات الاقتصادية**، الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2013، ص ص 115-120.

[2] حسين فرج الحويج، **التكامل الاقتصادي الاقليمي والصناعات البتروكيماوية**، الطبعة الاولى، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص17.

[3] حربي عريقات واخرون، **قضايا اقتصادية وادارية معاصرة في مطلع القرن الواحد والعشرون**، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2009، ص ص 53-56.

في الوقت الحالي بحوالي ثلث الناتج القومي العالمي، كما يشكل نصيبه من التجارة العالمية بحوالي ربع تجارة العالم ويستورد حوالي ثلث وارداته من الدول النامية.

وبالرغم من الالتزام بالاتحاد النقدي لم يكن عنصرا أساسيا من عناصر معاهدة روما إلا أن الاتحاد الأوروبي خطى خطوة هامة في هذا المجال و أصبحت هناك عملة واحدة لهذا التكتل تعرف باليورو. وقد مر اصدار اليورو بمراحل مختلفة لتصبح عملة لتداول والتكامل التجاري. ومن هذا أصبح الاتحاد الأوروبي بدوله المختلفة كدولة واحدة في المساومة والمفاوضة مع الغير.

2- تكتل النافتا:

جاءت فكرة هذا التكتل كردة فعل أو كتكتل مضاد للتكتل الأوروبي فلقد قامت الولايات المتحدة الامريكية بتأسيس هذا التكتل وهو اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والمسمى " النافتا " ويضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وذلك في سنة 1992والغرض منه هو توحيد الأمريكيتين اقتصاديا في تكتل تجاري واحد لمواجهة أوروبا واليابان وربما يكون الهدف من إنشاء هذا التكتل هو خوف الولايات المتحدة الأمريكية من تحديات اقتصادها في القرن الواحد والعشرون، وبالتالي الحصول على حصة أكبر من الادارة المركزية الجديدة للاقتصاد العالمي. وهذا التكتل ربما يفوق التحاد الأوروبي من حيث حجم الناتج المحلي الاجمالي وحجم التجارة فيما بين التكتل وحجم السكان. فهو إذن يمكن أن يكون أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم.

وبموجب اتفاقية تكتل النافتا ستزال كل الحواجز أمام التجارة مما يسمح بانتقال السلع بحرية أكبر فيما بين الاقتصاديات الثلاث، وذلك بأسقاط تدريجي للتعرفة الجمركية وغيرها من الحواجز من قبل دول الأعضاء على السلع والخدمات وانتقال استثمارات التي تدخل السوق كل من هذه الدول وكان تداولها يتم ضمن سوق واحدة.

وربما يكون المستفيد الأكبر من هذا التكتل هو الاقتصاد الأمريكي بالرغم من المعارضة الداخلية الأمريكية لهذا التكتل على اعتبار أنه يسمح بدخول السلع المكسيكية الرخيصة مما يؤذي إلى المزيد من البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أن الكثير من الدراسات أوضحت أن تحرير التجارة البينية لهذه الدول يمكن أن تضيف فرص عمل جديدة في الولايات المتحدة وستؤذي إلى تدفق رؤوس أموال الأمريكية والكندية إلى المكسيك وستزداد الصادرات كندا خصوصا في مجال الخدمات المالية والاتصالات.

إن الولايات المتحدة هي التي دعت إلى هذا التكتل ورعت أشاءه للدواعي التالية:"

- المخاوف الأمريكية من القوة الاقتصادية لأوروبا الموحدة.
- القلق الأمريكي من القوة الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية لليابان.
- القلق الأمريكي من استغلال أوروبا الموحدة لانتزاع تنازلات تجارية من الولايات المتحدة اذا ما بقت منفردة.

3- تكتلات اقليمية اخرى

هناك تكتلات اقليمية أخرى تنتر في قارة آسيا وأمريكا الجنوبية وافريقيا وفيما عدا تكتل APEC ورابطة الآسيان، فإن التكتلات الأخرى لا ترقى إلى المستوى التكتلات الاقتصادية العملاقة التي تكلمنا عنها سابقا.

فهناك تكتل رابطة الاسيان في آسيا الكوميسا في إفريقيا وهي في معظمها تكتلات اقتصادية في الدول النامية وأهميتها أقل من التكتلات الدول المتقدمة اقتصاديا، إلا أنها على كل حال تكتلات اقتصادية لجات إليها الدول النامية حتي تحصل على شروط ووضع أفضل في المساومة الاقتصادية مما لو كانت الدولة منفردة ضد تكتل اقتصادي كبير مثل الاتحاد الاوروبي أو تكتل النافتا هذه التكتلات تضم دولا نامية إلا أن تكتل أخر وهو منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي آبيك APEC وهو يضم دولا متقدمة وأخرى نامية وهذه الدول تقع على حافتي المحيط الهادي وهي حوالي 14دولة.

وهذه الدول بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية تنتج أكثر من نصف انتاج العالم وتساهم من40% إلى 50% من التجارة العالمية.

أما في الدول النامية فإن أهم تكتل اقليمي هو تكتل جنوب آسيا ودي يسمى آسيان ASEAN أما في افريقيا هناك بعض التكتلات الاقتصادية الاقليمية مثل تكتل دول الساحل والصحراء والاتحاد الاقتصادي لدول غرب لأفريقيا ومجموعة الكوميسا، وتعتبر مجموعة الكوميسا واحدة من أنجح التكتلات الاقليمية في القارة الإفريقية، فقذ أسس هذا التجمع سنة1994ليحل محل منطقة اتفاقيات التفضيل التجاري لشرق وجنوب افريقيا الذي قام سنة1981.

والهدف الأساسي من هذا التكتل هو الاستفادة من الحجم الكبير للأسواق عن طريق تنمية التجارة والموارد الطبيعية والبشرية وتحقيق المصالح المتبادلة لدول الأعضاء، والحصول على وضع أفضل في التفاوض مع الغير.

فالاقتصاديات العربية تتصرف للأسف بصورة منفردة في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية الكبيرة، فكل العالم يتجه نحو التكتل الاقتصادي حسب ما تم شرحه سابقا للاستفادة من أهداف التكتل الاقتصادي للحصول على شروط أفضل في شتى المجالات ولكن الاقتصاديات العربية تتجه نحو الانعزالية والفردية في تصرفاتها وانفعالها اتجاه التكتلات العالمية.

ثالثا: آثار التكتلات الاقتصادية[1]

يمكن أن نقسم آثر التكتلات الاقتصادية إلى قسمين هما:

1- **الأثر الساكن لتكتل الاقتصادي:** هناك نوعان من الآثار الناتجة عن التحليل الساكن الأول أثر ايجابي يسمى خلق التجارة والأثر الثاني سلبي ويدعي بتحويل التجارة ويحدث هذا الأثر الساكن في كلتي الحالتين في الأجل القصيرة وهي:

1-1 **خلق التجارة:** ويتمثل هذا الأثر المهم التكامل في الامكانيات التي تتحقق من خلال قيامه والتي يمكن أن تأذي إلى خلق التجارة يمكن أن يقود- وهوما يفترض أن يحصل -إلى الاستعاضة عن الانتاج الغير الكفوء الذي يتحقق لدي بعض الدول المتكاملة في المجالات معينة، أي ذلك الانتاج الذي يتم بكلف عالية تتضمن مستخدمات أكبر لصالح توسيع الانتاج ذو الكفاءة الأكبر الأقل تكلفة والذي يتضمن استخداما أقل للموارد في

[1] فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، الطبعة الاولي، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 2000، ص ص 225،226.

ذات المجلات لدى الدول الأخرى المتكاملة، والذي ويتحقق استنادا إلى توسيع السوق أمام منتجاتها واعتمادا على التكامل القائم بين الدول المعنية به وبالمقابل تتخصص الدول الأولى ضمن المجموعة التكاملية بما تتمتع به من ميزة نسبية في الانتاج أي تقوم بإنتاج المنتجات التي تكون تكلفة انتاجها أقل أي الكفاءة لديها أكبر وبالشكل الذي يؤذي إلى توسيع الانتاج بين الدول المتكاملة ومن ثم خلق التجارة، أي اتساع التجارة على أساس ما يتحه التكامل من سوق أوسع للمنتجات كل دولة من دول المتكاملة إلا أن هذا الأمر قد يقود إلى تضرر بعض الدول وبالخاصة في الأجل القصيرة ذلك لأن المنتج الأقل كفاءة سيخصر لصالح المنتج الأكبر كفاءة، أي أنه سينسحب من السوق لصالح توسيع انتاج المنتج الكفؤ وهو ما يمكن أن يتم معالجته من خلال اتباع سياسات اقتصادية معينة تصمم مسبقا و تحقق تلافي حصول هذا الضرر قدر الأماكن من خلال تنظيم المنافسة بين المنتجين الأقل كفاءة ولفترة محدودة حتي يتم تجاوز حالات عدم الكفاءة وإلا فإن انسحابهم من سوق انتاج السلعة لصالح المنتجين الأكثر كفاءة يكون هو الحل الفضل، وعلى أن يرتبط ذلك بالسياسات تضمن التنسيق في اقامة التخصص وتقسيم العمل بين الدول بالشكل الذي تحقق معه أقصى درجة من الاستفادة لدول المتكاملة بمجموعها وكل على حده وبما يتضمن العدالة في هذه الاستفادة متمثلة بعوائد التي يتم الحصول على ها نتيجة لقيام التكامل والعدالة في تحمل الأعباء التي ترتبط بذلك ورغم أن تحقيق هذه العدالة قد يكون أمرا صعبا إلا أنه ليس مستحيل وقد يتطلب تضحيات مؤقتة.

2-1 آثر تحويل التجارة:

إن التكامل بين الدول واعتماد بعضها على بعض من خلال تخصصها المشار إليه أعلاه يؤذي إلى اعتماد هذه الدول تجارتها على بعضها البعض بدلا من الاعتماد على العالم الخارجي، وهذا يتيح لبعض الدول المتكاملة أن تتخصص في مجالات تتولى انتاجها وتقوم بتصديرها إلى الدول الخرى المتكاملة معها وهذا يعني تحويل الاعتماد على ميزتها النسبية في انتاجها بالمقارنة مع الاخيرة، وهذا يعني تحويل الاعتماد في التجارة من العالم إلى هذه الدول بعضها مع بعض الأخر وهذا ما يؤذي إلى كفاءة أقل و انتاج أدنى حسب وجهات نظر البعض وابتعادا عن الاستخدام الأمثل للموارد الانتاجية على مستوي العالم لأنه يعني الاعتماد على التخصص في الانتاج بكلفة تفوق ما يمكن أن يتم في حالة الاعتماد في التجارة على العالم الخارجي، أي التضحية بالتخصص المستند إلى التكلفة الأدنى لصالح التخصص يتم على أساس كلفة أعلى وبالتالي انتاجية أقل و لكن هذا الأثر السلبي لأثر تحويل التجارة الخارجية يستند إلى أطار ساكن في تفسير هذا الأمر أي أنه يقوم على أساس ما هو محقق في الحالة القائمة بينما أن واقع الحال قد يوفي امكانية، لأن يتيح التكامل حجم أكبر للإنتاج داخل الدول المتخصصة وامكانات أكبر وتخصص أكبر وبالتالي كفاءة أكبر ومن ثم تكلفة أقل وانتاجية أعلى وبالشكل الذي ينجم عنه في بعض الحالات ميزة نسبية داخل الدولة المتكاملة ونتيجة لتكامل ذات تفوق ما يمكن أن يحقق خارج هذه الدولة وهوما يفترض تحقيقه من خلال التكامل وفي هذا يتحقق انتفاع للدول المتكاملة.

2- الآثار الحركية للتكامل الاقتصادي:

واحدة من أهم المنافع والآثار الحركية التي يخلفها التكامل الاقتصادي هي وفرات الحجم الاقتصادية، كثير من الدول النامية تشكو من صغر حجم أسواقها المحلية والتي لا تمكن منتجيهم من بناء مجتمعات صناعية ضخمة بما فيه الكفاءة وقادرة على انتاج كميات كبيرة من الانتاج تمكنهم من الاستفادة من انخفاض التكاليف النابع من وفرات الحجم الاقتصادية، وكذلك إعتاد الأوروبيون على القول بأن أسواقهم القومية صغيرة جدا(قبل قيام السوق الأوروبية المشتركة) ولا تستطيع دعم شركاتهم المحلية وزيادة حجمها للحصول على وفرات الحجم الاقتصادية، ولكن العكس يحدث عند شريكهم التجاري ومنافسهم الولايات المتحدة الأمريكية. مما جعل رجل الشارع الأوروبي المتوسط يعتقد أن شركة وحيدة من إحدى الصناعات المتعددة في الولايات المتحدة الأمريكية تنتج كميات من الانتاج أكبر من انتاج من الصناعات بكاملها في فرنسا أو ألمانيا أو إيطاليا. والسبب في ذلك أن الدستور الأمريكي ألغى الضرائب على التجارة بين الولايات وخلق سوق مشتركة ضخمة مكنت الشركات الأمريكية من تحقيق وفرات الحجم الاقتصادية. وقبل تشكيل الجماعة الأوروبية Europan Community كانت الشركات الصناعية في الولايات المتحدة أكبر من نظيرتها في الدول الأوروبية. وعلى كل حال وطبقا لإرادة فوجرن Fortunés Directory للشركات الصناعية، فإن الشركات الأوروبية الأن استطاعت الوصول إلى حجم يقارن بحجم نظيرتها من الشركات الأمريكية أو أكبر منها في صناعات متعددة.

استطاعت الجماعة الاوروبية أن تخترق سوقا موحدا وكبيرا بما فيه الكفاية لكي يمكنها من الحصول على منافع من حجم الانتاج الكبير. وفي عام1958وعند نشوء هذه الجماعة كان الانتاج القومي الاجمالي لست دول أعضاء في السوق يساوي3/1الانتاج القومي الاجمالي للولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام1990 كان الناتج القومي الاجمالي لهذه الدول الست الأعضاء في الجماعة الأوروبية أكبر من الناتج القومي الاجمالي للولايات المتحدة الأمريكية.

أما الأثر الحركي الثاني لتشكيل التكامل الاقتصادي فهو زيادة المنافسة التي تحفزها السوق المشتركة بين شركات دول الأعضاء وذلك بإلغاء القيود التجارية وهذا ما يخلق بيئة تنافسية تؤذي إلى خفض مستوى القوى الاحتكارية التي كانت متواجدة قبل قيام الاتفاقية وإلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والادارية لشركات دول الاعضاء. ولكي تقوم هذه الشركات بدعم مركزها التنافسي في السوق المشتركة فأنها لابد أن تقوم بخفض تكلفة انتاجها واستثمار في التكنولوجيا الحديثة وتوسيع الطاقة الانتاجية للمجمعات الصناعية. ومن الممكن أن يحفز التكامل الاقتصادي على استثمار أكبر في دول الأعضاء من مصادر داخلية أو خارجية. ويمكن القول أن التكامل الاقتصادي يحفز على الاستثمار وذلك لأنه يقلل من درجة المخاطر وعدم التأكد نتيجة للحجم الاقتصادي والجغرافي الكبير للسوق المفتوح بين المنتجين والمستثمرين.

المبحث الثاني: طبيعة تكتل مجلس التعاون الخليجي

إن تأسيس اتحاد ما بين دول مجلس الخليج العربي كان نتيجة لاشتراك دولة في العديد من الخصائص كالقرب الجغرافي وارتباطها جغرافيا وعرقيا. ورغم الاختلافات الطفيفة في بعض المناطق إلا أن امتلاكها لروابط مشتركة عززت من امكانية خلق كتلة متكاملة خصوصا في الجانب الاقتصادي ونستعرض في هذا المبحث الخصائص التي تتمتع بها الاقتصاديات الخليجية ودوافع قيام التكتل الخليجي ومراحله.

المطلب الأول: الخصائص الاقتصادية الخليجية

تشترك دول مجلس التعاون الخليجي في العديد من الخصائص التي ساعدتها على قيام التكامل الاقتصادي ،اذيمكن أبرزا هذه الخصائص فيما يلي:

أولا: النشأة مجلس التعاون الخليجي[1]

في21 رجب 1401هـ الموافق25مايو1981م توصل أصحاب الجلالة والسمو قادة كل من دولة الامارات العربية المتحدة، ودولة البحرين، والمملكة العربية السعودية ،وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت في اجتماع عقد في ابوظبي إلى صيغة تعاونية تضم الدول الست تهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها، وفق ما نص على ه النظام الأساسي للمجلس في مادته الرابعة، التي أكدت أيضا على تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون بين مواطني دول المجلس.

وجاءت المنطلقات واضحة في دباجة النظام الأساسي التي شددت على ما يربط بين الدول الست من علاقات خاصة، وسمات مشتركة، وأنظمة متشابهة أساستها العقيدة الاسلامية، وايمانا بالمصير المشترك ووحدة الهدف، وأن التعاون فيما بينهما إنما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية النظام الأساسي، ولم يكن القرار وليد الحظة، بل تجسيدا مؤسسيا لواقع تاريخي واجتماعي وثقافي، حيث تتميز دول مجلس التعاون بعمق الروابط الدينية والثقافية، والتمازج الأسري بين مواطنيها، وهي في مجملها عوامل تقارب وتوحد عززتها الرقعة الجغرافية المنبسطة عبر البيئة الصحراوية الساحلية التي تحضن سكان هذه المنطقة، ويسرت الاتصال والتواصل بينهم وخلقت ترابطا بين سكان هذه المنطقة وتجانسا في الهوية والتقييم.

وإذا كان المجلس لهذه الاعتبارات استمرارا وتطويرا وتنظيما لتفاعلات قديمة وقائمة، فإنه من زاوية اخرى يمثل ردا عمليا على تحديات الأمن والتنمية. كما يمثل استجابة لتطلعات أنباء المنطقة في العقود الاخيرة لنوع من الوحدة العربية الاقليمية، بعد أن تعذر تحقيقها على المستوى العربي الشامل حدد النظام الأساسي لمجلس التعاون أهداف المجلس في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها، وتوثيق الروابط بين شعوبها، ووضع انظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، وفي الشؤون التعليمية والثقافية، والاجتماعية والصحية، والإعلامية والسياحية، والتشريعية، والادارية، ودفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية واقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص.

[1] محمد صادق اسمعيل، **مجلس التعاون الخليجي في الميزان**، الطبعة الاولى، دار العلوم، 2010، ص ص 40،39.

ومما هو جدير بالذكر أن مجلس التعاون الخليجي العربي قد قطع أشواطا كبيرة مع التطور التاريخي له في اتجاه تحقيق التكامل مثل قيام السوق الخليجية المشتركة خلال دورة الانعقاد عام 2007 م إلى جانب تحديد الموعد النهائي لإصدار العملة الخليجية الموحدة في عام2010م.

ولمجلس التعاون الخليجي تعريفات عدة عرفه البعض بأنه: "تنظيم دولي اقليمي محدد العضوية ذو طابع قومي حيث يربط دول الأعضاء علاقة خاصة وأركان مشتركة متشابهة كما أنه يعتبر تنظيما حكوميا إذا اخصاص عام، ولأعضائه صفة الدول ونشاطه شامل لمختلف المجالات. وحسب منظمة الأمم المتحدة فعرفته:" هو منظمة اقليمية وفقا لمعايير الأمم المتحدة".[1]

الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي:

يتألف الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي وطبقا لنص المادة(6)من النظام الأساسي من الآتي:

1- المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات.

2- المجلس الوزاري.

3- الامانة العامة.

ولكل هذه الأجهزة انشاء ما تقضيه الحاجة من أجهزة فرعية.

- **المجلس الأعلى:** وهو الجهاز الذي يتولى وضع السياسة العامة للمجلس ويمتلك حق مناقشة كافة الأمور، ويكون من رؤساء الدول الاعضاء وتكون الرئاسة دورية سنوية بحسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول الأعضاء. وبعد المجلس الأعلى السلطة العلى ا المشرفة على أجهزة المجلس الأخرى والفرع التي نشأت بموجبه نضامه الاساسي، ويجتمع مرة واحدة كل سنة ويجوز له عقد دورات استثنائية، وبعد انعقاد المجلس صحيحا إذا حضره ثلثا الدول الأعضاء ويكون لكل عضو من الأعضاء المجلس الأعلى صوت واجد، وتصدر قرارات المجلس في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، وتصدر قراراته في المسائل الاجرائية بالأغلبية.

وقد نصت المادة(7)على اختصاصات المجلس الأعلى وهوكما يلي:

- النضر في القضايا التي تهم الدول الاعضاء.
- وضع السياسات العلى ا لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التي يسير على ها.
- النضر في التوصيات والتقارير والدراسات والمشاريع المشتركة التي تعرض على ه من المجلس الوزاري تمهيدا لاعتمادها.
- النظر في التقارير والدراسات التي كلف الأمين العام بإعدادها.
- اعتماد أسس التعامل مع الدول الأخرى والمنضمات الدولية.
- اقرار نظام هيئة تسوية المنازعات وتسمية أعضائها.
- تعيين الأمين العام.

[1] خلاف علام، مرجع سابق ، ص 112.

– تعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي.
– اقرار نظامه الداخلي.
– التصديق على ميزانية الامانة العامة.
وترتبط بالمجلس الأعلى هيئتان هما:
ا– هيئة تسوية المنازعات: نصت المادة(10)من النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي على أن يكون لمجلس التعاون هيئة تسمى "هيئة تسوية النزاعات" وتتبع المجلس، ويتولى المجلس الأعلى تشكيلة الهيئة في كل حالة على حدة بحسب طبيعة الخلاف، واذا نشا الخلاف حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي، ولم تتم تسويته في إطار المجلس الوزاري أو المجلس الأعلى، وعلى المجلس احالته إلى هيئة تسوية المنازعات التي ترفع تقريرها متضمنا توصياتها أو توفرها بحسب الحالة إلى المجلس الأعلى لأتخاد ما يراه مناسبا.
ب– الهيئة الاستشارية: هي من الأجهزة الفرعية التابعة للمجلس والتي وافق المجلس الأعلى على انشائها في دورته الثامنة عشر المنعقدة في الكويت 20–22 كانون الأول/ديسمبر1997، وتتألف الهيئة من (30عضو)تعيينهم بالتساوي دولهم بواقع خمسة أعضاء من كل دولة، والهدف من تأسيس هذه الهيئة هو تعزيز دور المواطن الخليجي في تفعيل مسيرة مجلس التعاون، وتخصيص في الموضوعات التي تعرض على ها من المجلس الأعلى وتقديم توصياتها، وتتألف الهيئة من ثلاثة اجهزة رئيسية وهي: رئاسة الهيئة، اللجان والجهاز التنفيذي.
– **المجلس الوزاري:** يعد المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي الجهاز التنفيذي، ويتكون المجلس الوزاري من وزراء الخارجية لدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء. ويعقد المجلس اجتماعاته كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة اي من الأعضاء وتأييد عضو اخر، ويكون لكل دولة عضو في المجلس الوزاري صوت واحد وتصدر قرارات المجلس الوزاري في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت وتصدر قراراته في المسائل الاجرائية والتوصيات بالأغلبية. أما اختصاصات المجلس الوزاري فقد نصت على ه المادة(12):
– اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تهتف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين دول الأعضاء في مختلف المجالات.
– العمل على تشجيع وتطوير تنسيق الانشطة القائمة بين دول الأعضاء في مختلف المجالات.
– تقديم التوصيات للوزراء المختصين لرسم السياسات الكفيلة بوضع قرارات مجلس التعاون موضع التنفيذ.
– تشجيع اوجه التعاون والتنسيق بين الأنشطة المختلفة للقطاع الخاص وتطوير التعاون القائم بين غرف تجارة وصناعة الدول الأعضاء وتشجيع انتقال الايدي العاملة من مواطني الدول الأعضاء فيما بينها.
– إحالة أي وجه من اوجه التعاون المختلفة إلى لجنة. أو أكثر فنية. أو متخصصة لدراسته تقديم الاقتراحات المناسبة بشأنه.
– النظر في الاقتراحات المتعلقة بتعديل هذا النظام ورفع التوصيات المناسبة بشأنها إلى المجلس الأعلى.

– اقرار نظامه الداخلي وكذلك النظام الداخلي للأمانة العامة.
– بترشيح من الأمين العام يعين الجلس الوزاري الأمناء المساعدين لمدة ثلاثة سنوات قابلة لتجديد.
– اعتماد التقارير الدورية وكذلك الأنظمة واللوائح الداخلية المتعلقة بالشؤون الادارية والمالية المقترحة من الأمين العام وكذلك التوصية للمجلس الأعلى بالتصديق على ميزانية الأمانة العانة.
التهيئة الاجتماعات المجلس الأعلى واعداد جدول اعماله.
– النظر فيما يحال إليه من المجلس الأعلى.

– الأمانة العامة: تتكون الأمانة العامة من أمين عام المجلس الأعلى وأمناء مساعدين يعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام وما تستدعيه الحاجة من الموظفين الدين يعينهم الأمين العام، والأمين العام يعين لمدة ثلاثة سنوات قابلة لتجديد مرة واحدة. وتتولى الأمانة العامة لمجلس التعاون بموجب المادة(15)المهمات الآتية:

– اعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق ووضع الخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك لدول مجلس التعاون.

– اعداد التقارير الدورية عن اعمال المجلس.

– متابعة تنفيد القرارات والتوصيات المجلس الأعلى، أو المجلس الوزاري من قبل الدول الأعضاء.

– اعداد التقارير والدراسات التي بتطلبها المجلس الأعلى والمجلس الوزاري.

– التحضير للاجتماعات ولعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرار.

– الاقتراح على مجلس الوزاري الدعوة لعقد دورة استثنائية للمجلس الوزاري اذا دعت الحاجة إلى ذلك.

– أي مهام أخرى تستند إليها من المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري.

ثانيا: خصائص مجلس التعاون

يتوفر مجلس التعاون الخليجي على جملة من الخصائص نذكر منها:

1– **الدين واللغة والتاريخ المشترك:** هذا المقوم يسهل قيام التكتل نظرا للترابط بين جزئيات الوطن المختلفة ومواطنيه، لما بينهم من عقائد وأساليب حياة الواحدة، فالخليج العربي يتوافر على هذا الاتحاد الروحي الديني، كما ترتبط تلك الدول ببعضها لغويا وتاريخيا وهذا من شأنه تدعيم التكامل الاقتصادي في ما بينهم.
2– **الاتحاد الجغرافي الاقليمي:** التقارب الجغرافي يعتبر عاملا أساسيا ومحفزا لتكامل، نظرا للمزايا التي يتحها هذا التقارب الجغرافي، لعل أهمها قصر المسافة بين أسواق البلدان المتكاملة مما يخفض تكاليف النقل وسرعته، والدول الخليجية تمتاز بهده الخاصية، بالضافة إلى الموقع الاستراتيجي الذي تحتله دول الخليج، خاصة من الناحية الاقتصادية، اذا يتوسط ثلاثة قارات هي آسيا، إفريقيا وأوروبا وهو عامل أساسي.

3- **التقارب والتجانس السياسي:** يعد الاستقرار السياسي عامل مهم في عملية التطور و النمو الاقتصادي للبلدان وكذلك بالنسبة لتكامل الاقتصادي، فمعظم دول المجلس متجانسة سياسيا فنظام التحكم فيها ملكي وبالتالي تتمتع بنوع من الاستقرار السياسي.

4- **مقومات البشرية-طبيعية:** يقدر عدد سكان دول الخليج وفقا لاحصائيات2005ب35.1مليون نسمة، يتربعون على مساحة تقدر ب2673000كلم، بمعدل 13%نسمة لكل كلم، وبلغة قيمة الناتج المحلي 715مليون دولار، حيث بلغ نصيب الفرد من الدخل الوطني20.4الف دولار. كما تمتلك الدول الخليجية ثروات باطنية متنوعة كالنفط والغاز، فالدول الخليجية تحتوي على احتياطي نفط يقدر45% بالنسبة إلى الاحتياطي العالم، و19% احتياطي الغاز عالميا، تنتج ما قدره20% من الانتاج العالمي للنفط، ويتبين لنا أن الدول الخليجية غنية بثروات الطبيعية متنوعة، والتي تؤهلها للقيام بصناعات ضخمة سواء صناعات تحويلية أو استراتيجية.

5- **الهيكل الاقتصادي:** تشترك دول مجلس التعاون الخليجي في العديد من الخصائص الاقتصادية، فالنفط يسهم إلى الثلث في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي وبحوالي ثلاثة أرباع في الايرادات الحكومية والصادرات السنوية، ويبلغ نصيب هذه الدول كمجموعة حوالي45%، من الاحتياطات النفطية المثبتة في العالم و25% الصادرات النفط الخام(علما أن المملكة العربة السعودية هي أكبر بلد مصدر للنفط) وهي تمتلك17% على الأقل من احتياطات الغاز الطبيعي المثبتة في العالم(وقد أصبحت قطر رابع أكبر بلد مصدر للغاز الطبيعي المسيل في العالم).[1]

6- **النمو الاقتصادي:** هناك تقارب كبير في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بين دول المجلس ، الأمر الذي ييسر من دخول الاتحاد النقدي وبالتالي التكامل الاقتصادي حيز التنفيذ، ويتضمن قابية استمراره. أما بالنسبة لمتوسط الدخل الفردي، أي حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2007م جاءت أدنى معدلات دخل الفرد الواحد في السعودية وعمان بحدود15500دولار، وهو مايوازي20% من مستواه السائد في دولة قطر، غير أن الفجوات الكبيرة في متوسط الدخل الفردي لا تمثل بالضرورة مشكلة بالنسبة إلى اتحاد اقتصادي يعمل بطريقة جيدة، والمشكل يطرح حتما اذا ما استمرت فجوة الدخل بين الدول ذات الدخل الأعلى والدول ذات الدخل الادنى بالاتساع.

7- **القوة العاملة:** من المميزات الظاهرة لأسواق العمل في دول الخليج أن العمالة الأجنبية تمثل جانبا كبيرا من عدد العاملين، وذلك من الطفرة النفطية الأولى في مطلع ومنتصف سبعينات القرن الماضي.[2]

وبالمحصلة يمكن القول أن التباين بين دول الخليج في حجم احتياطاتها من النفط و الغاز وفي درجة تنوعها اقتصاديا خلال السنوات المقبلة، قد يؤذي بسهولة إلى حدوث تغيرات في مسارات النمو الاقتصادي طويل الأجل

[1] عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة** دراسة حالة لدول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص ص 199، 200.

[2] خاطر اسمهان، مرجع سابق ، ص 130.

بين دول الخليج، كما أن ندرة الموارد البشرية واعتماد اقتصاداتها على النفط بشكل كبير(كمصدر أساسي للدخل) الأمر الذي حتم على هذه الدول أن تكون بينها نوع من التنسيق والتكامل من لأجل الدفاع على مصالحها المشتركة.

ثالثا: أهداف مجلس التعاون الخليجي

يتكون النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي من 22 مادة وجاء في المادة الرابعة منه تحديد الأهداف الرئيسية للمجلس وهي:[1]

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.
- تعميق وتوثيق الروابط وصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
- وضع أمثلة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الأتية:
- الشؤون الاقتصادية والمالية.
- الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات.
- الشؤون التعليمية والثقافية.
- الشؤون الاجتماعية والصحية.
- الشؤون الاعلامية والادارية.

دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعية والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية واقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

المطلب الثاني: دوافع قيام التكتل الخليجي

هناك العديد من الدوافع والجهود التي كانت سبب في إنشاء مجلس التعاون الخليجي والمتمثلة في العلاقات التعاونية الخليجية و التي تقع تحت إقليم جغرافي واحدا أبرزها:

- منطقة الصناعات العربية: التي أنشئت عام 1975 من طرف المملكة العربية السعودية، قطر الامارات العربية المتحدة والكويت، كمشروع صناعي كان الهدف منه تأسيس صناعة حربية خليجية تحت اشراف الادارة العربية في مصر، قبل إلغاء هذا المشروع بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1979.
- شركة الملاحة العربية المتحدة: التي تم تأسيسها عام 1976 من طرف الكويت، الامارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، قطر، العراق.
- شركة الطيران الخليج: وهي من أقدم المؤسسات التعاون الاقتصادي في المنطقة، تأسست عام 1950 من طرف الامارات العربية المتحدة، البحرين، عمان وقطر.[2]

[1] طالب اسماء، بوطيان لويزة، **واقع وافاق التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي**، مذكرة مقدمة لاستكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، ص ص 47،48.

[2] هشام زغاشو، مرجع سابق ص ص72،73.

أولا – العوامل الأساسية لقيام المجلس

من أبرز العوامل التي ساعدت على قيام المجلس هي ردت فعل للحركة السياسية التي عرفتها المنطقة خلال فترة السبعينات و البداية الثمانينات:

1 – فشل المشروع التكاملي للوطن العربي: حيث تعتبر مسالة التكامل الاقتصادي والسياسي في المنطقة العربية من المسائل ذات البعد التاريخي وذلك بعدما توجهت جميع الدول العربية ومند استقلالها إلى إنشاء شبكة من المنظمات الاقليمية network of régional organizations والاتفاقيات التجارية، خصوصا وأن من بين هذه البلدان من تتعدي عضويته في هذه الاتفاقات إلى أكثر من خمسة اتفاقيات اقليمية، علاوة على اتفاقيات التعاون والاستثمار المشترك بين جميع الاقطار العربية، لكن وعلى الرغم من الجهود العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي في اطار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي اقرها المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية عام 1957 والتي جسدت مع السوق العربية المشتركة عام 1964، ظلت الانجازات العربية في هذا الإطار دون الأهداف المرجوة لها، مجموعة من الأسباب والعراقيل أهمها: التشابه في الهياكل الاقتصادية، ضعف الارادة والخلافات السياسية العربية، المشروع في اقامة السوق المشتركة دون الاعتماد على الوحدة التدريجية، اضافة إلى اختلاف في طبيعة الأنظمة الاقتصادية بين الاقتصاد الحر والاقتصاد الموجه.

2– انقسام النظام الاقليمي العربي: رغم النداءات المتكررة لوحدة الوطن العربي من طرف التيار القومي الناصري و التيار الاسلامي من أجل تطلعات شعوب المنطقة في الوحدة، ومواجهة كافة التحديات التي فرضت على الأمة العربية ظل النظام الاقليمي العربي منقسما مند الخمسينات، ولعل ما يبرز هذا الانقسام مجموعة من المؤشرات أهمها: الخلافات العربية المستمرة سواء الايديولوجية المرتبطة بطبيعة الأنظمة والأحزاب الحاكمة في الوطن العربي، أو تلك المتعلقة بالمواقف من بعض القضايا العربية والدولية كالقضية الفلسطينية واتفاقية كامب ديفيد إلى جانب النزاعات الحدودية، ومن تم أدى هذا الانقسام وباستمرار إلى تفكك الوحدة والنظام الاقليمي العربي، الأمر الذي ترك قناعة خليجية مفادها ضورة التعاون الخليجي لتحقيق الاستقرار والأمن بشكل ذاتي بعيدا عن مشروع القومية العربية.

3– تزايد الطموحات العسكرية والاقليمية: فمن أهم الأسباب التي أذت إلى توجه الدول الخليجية من أجل توثيق التعاون فيما بينها، الطموح العسكري الاقليمي لبعض الدول المجاورة، بعد أن طرح شاه ايران عام 1974 فكرة اقامة نظام أمني اقليمي، ساعيا من خلال هذا المشروع إلى قيادة دول المنطقة عن طريق اقامة حلف عسكري بينما وهي الاستراتيجية التي تكللت بالفشل بعدما تم ابعاد العراق من هذه المنطقة، من تم بذات ايران في التحرك لإقامة محور عسكري بديل في آسيا الوسطى.

وعلى هذا الأساس كان موضوع تحقيق أمن الخليج محل نقاش مستفيض ليستمر بعد ذلك المشاريع لداخلية و الخارجية، لعل أبرزها وأكثرها جدية الاجتماع الذي عقد عام 1976 بحضور الدول الخليجية الثمانية بدعوة من سلطنة عمان للخروج باتفاق أمني خليجي، قبل أن يصطدم هذا المشروع برفض الامارات الملكية التعاون الأمني

مع النظام العراقي بسبب العقيدة البعثة وأيضا التخوف من إيران بصفتها دولة غير عربية قد تعيد الهيمنة الفارسية على الخليج العربي.

4- الثورة الايرانية عام 1979: التي مثلت أكبر تحدي أمني وسياسي يواجه الدول الخليجية بعد استقلالها بل يمكن القول التحدي الأيديولوجي الأبرز لها، وهو الأمر الذي دفع بالكويت والمملكة العربية السعودية إلى تكثيف الاتصالات فيما بينها لمواجهة هذا التحدي بكل الطرق.

وفي هذا السياق ازداد التخوف الخليجي نظرا للمفاهيم و التصورات الأمنية والسياسية لهذه الثورة خصوصا وأن المنظمة ظلت ومنذ نشأتها تعمل على معارضة كافة المفاهيم التي تتعارض وطبيعتها السياسية، وبهذا أرسى اية الله الخميني مجموعة من المفاهيم الجديدة التي لم تعد على ها دول المنطقة ومنها التخلي عن الدور الايراني كشرطي للخليج، تصدير الثورة نحو الدول المجاورة، عدم الاعتراف بالحدود السياسية المصطنعة ومفهوم الدولة القومية في العالم الاسلامي، العمل على توحيد الأمة الاسلامية تحت مظلة ولاية الفقيه واخيرا اعتبار الأنظمة الخليجية أنظمة فاسدة وخاضعة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية يجب محاربتها.

5- الحرب العراقية الايرانية بين 1980-1988: حيث كان لهذه الحرب الذي استمرت لثمان سنوات، تأثيرات أمنية خطيرة على الدول الخليجية بعد أن تعرضت ناقلات النفط عبر مضيق هرمز وبعض المصافي البترولية الخليجية للقصف الصاروخي من طرف الجانبين، وهو ما دفع بهذه الدول الهشة من حيث القدرة العسكرية إلى اعادة طرح مسألة الأمن الاقليمي الخليجي، في ظل تأكيد جيمس نواي games noyes أحد أكبر القادة في الادارة الأمريكية أنداك ان بلاده مستعدة لتقديم المساعدة العسكرية الازمة لدول الخليجية في حال تعرضها إلى اي خطر عسكري، على أن تسعى بداية إلى تعزيز قدرتها الأمنية والدفاعية بشكل جماعي.

6- الغزو السوفياتي لأفغانستان عام 1979: والذي كان ينظر إليه كمحاولة سوفيتية ذكية للوصول إلى المياه الاقليمية لخليج العربي، خصوصا وأن افغانستان لا تبعد عن مضيق هرمز، بالرغم من الجهود الاتحاد السوفياتي من أجل بسط السيطرة السوفياتية على أحد أهم منافذ النفط في العالم ومواجهة المصالح الامريكية في المنطقة، بالرغم من جهود الاتحاد السوفياتي من أجل تنفيد هذه الشكوك بإعلان الرئيس برجنيف أن بلاده ليس لها أي نية لوضع نفط الخليج تحت سيطرتها.[1]

ثالثا: دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية لدول المجلس التعاون الخليجي

1. الناتج المحلي الاجمالي

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات لقياس درجة التنوع الاقتصادي، ويعطي صورة تفصيلية عن النشاط الاقتصادي وعن الخلفية الاقتصادية لأسواقها، سيتم تسليط الضوء على الناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس بالأسعار الجارية وكذلك معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

[1] نفس المرجع، ص-ص، 73،74.

الجدول رقم (01): أهم مؤشرات الحسابات القومية في مجلس التعاون

المؤشر	2016	2017	2018	2019	2020
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار)	1370.5	1472.3	1659.6	1649.5	1418.0
معدل المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار امريكي)	-2.0	7.4	1.7	-0.6	-14.0
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (الف دولار امريكي)	27.5	28.7	29.6	28.9	24.7

المصدر: المركز الاحصائي، لمحة احصائية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية2020،العدد رقم 2021،08، ص 45.

إن الزيادة الكبيرة في عدد السكان بدول المجلس التعاون وفي حجم القوة العاملة والتطورات الاقتصادية المتتالية قد أسهمت في مجموعها في النمو الكبير الذي شهده الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ليصل 1659.6 مليار دولار أمريكي في سنة2018 حيث بلغ خلال سنة2016 1370.5 مليار دولار أمريكي بمعدل نمو بلغ 12.7% وهذا راجع إلى تحسين أسعار النفط في تلك الفترة بالإضافة إلى زيادة الانتاج الغير النفطية من جهة أخري.

وبلغ الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لدول المجلس الست خلال سنة2019 ب0.6- مليار دولار أمريكي حيث انخفض بشكل كبير مقارنة بسنة2018 حيث قدر ب12.7مليار دولار أمريكي واستمر هذا الانخفاض إلى غاية سنة2020 حيث بلغ 14.0مليار دولار أمريكي وهذا راجع إلى تأثر اقتصاد الدول الست بالأزمة الصحية العالمية كوفيد19.

الشكل رقم(01): الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية وبمعدل النمو السنوي لمجلس التعاون الخليجي

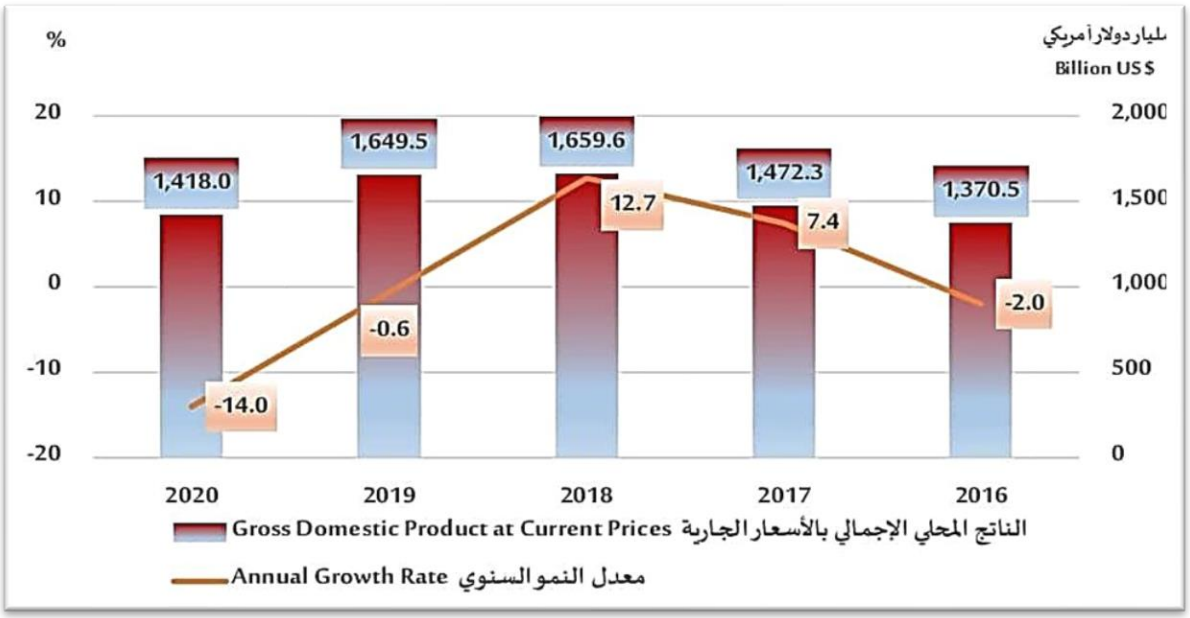

المصدر: المركز الاحصائي، لمحة احصائية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية2020،العدد رقم 2021،08،ص46.

سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قيما متقاربة خلال سنة2016 بمقدار27.5الف دولار أمريكي إلى غاية سنة2018 حيث بلغ الحد الأعلى بقيمة 29.6 الف مليار دولار ثم بدا بالانخفاض في سنة2019 ليصل في سنة2020 الي24.7 الف مليار دولار.

2. البطالة

تنجم ظاهرة البطالة عن تراجع النشاط الاقتصادي، أي انخفاض الناتج المحلي الاجمالي تحت مستوي التشغيل الكامل، حيث يمثل المنحني معدل البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة الممتدة من 2016-2019. حيث بلغ معدل البطالة خلال سنة2016(0.4%) لدولة قطر، 1.8%عمان ،بحرين 3.9 % وتصدرت كل من السعودية، الامارات والكويت النسب الأعلى على التوالي 12.3%، 6.9 %، 6.4% واستمرت زيادة بنسب طفيفة خلال سنة 2017 لزيادة في2018في دولة الامارات حيث وصلت إلى 11.8% مقارنة مع دول الاخرى.

والشكل الموالي يوضح تطور معدل البطالة في مجلس التعاون الخليجي2016-2019:

الشكل رقم(02): معدل البطالة في مجلس التعاون الخليجي2016-2019

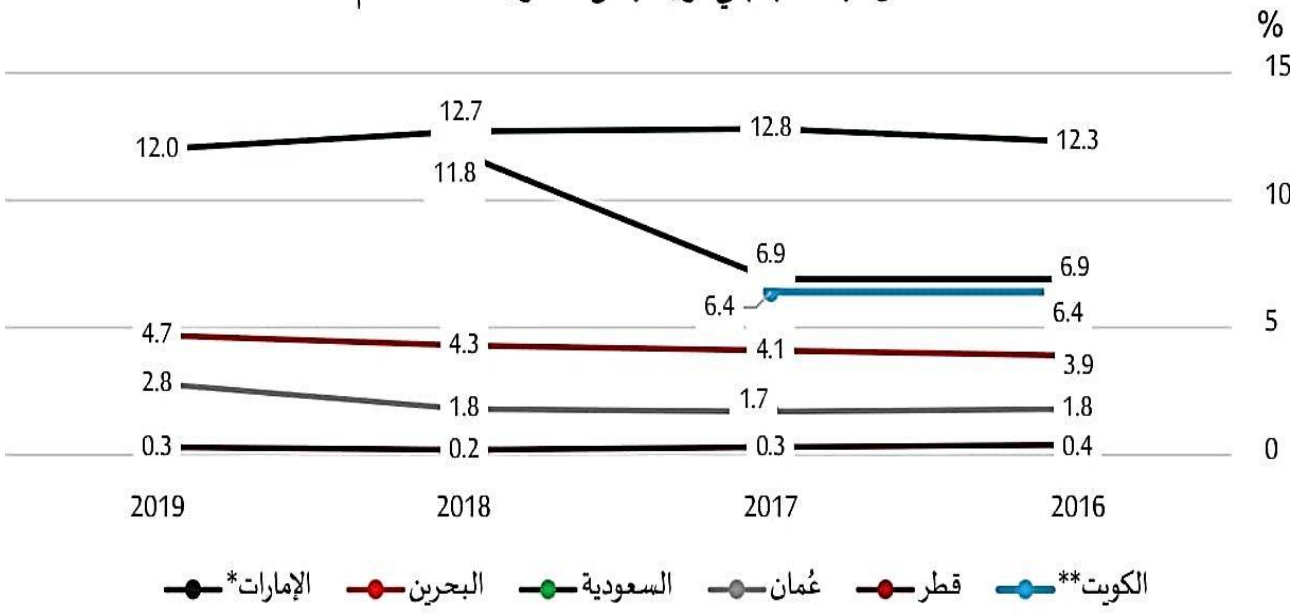

المصدر: المركز الاحصائي، ملامح وافاق الاداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليج العربي 2020،،ص 36

3. التضخم

يوضح الشكل الموالي معدل التضخم في مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة: (2019-2022):

الشكل رقم(03):معدل التضخم في مجلس التعاون الخليجي 2019-2022

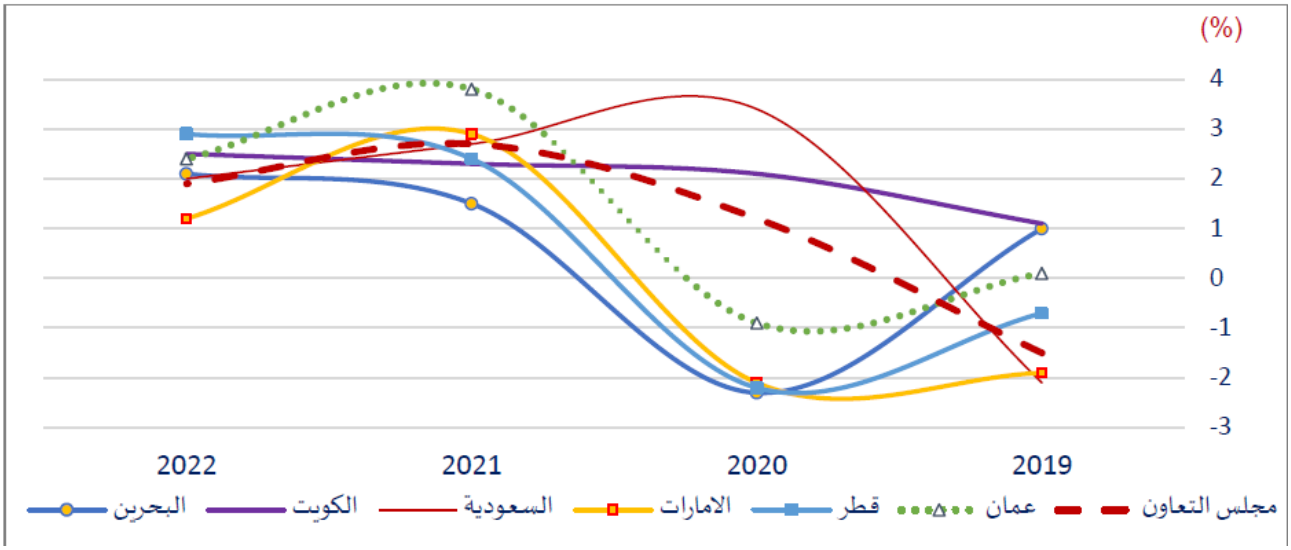

المصدر: المركز الاحصائي، ملامح وافاق الاداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليج العربي 2020،2020، ص19.

يتسم المؤشر العام لأسعار المستهلك في دول مجلس التعاون خلال السنوات القليلة الماضية بالانخفاض نسبيا مقارنة مع المعدلات المسجلة في منطقة الشرق الأوسط وفي الاقتصاديات الناشئة والنامية بشكل عام.

ويشير المركز الاحصائي الخليجي إلى ارتفاع معدل التضخم في عام 2021 ولكن بشكل طفيف على اعقاب انخفاض نسبي عام2020 مقارنة مع السنوات السابقة وتساعد معدلات التضخم هذه على تشجيع الاستثمار والاستقرار المالي والاجتماعي عموما، ولكن يجدر بالذكر أن معدلات التضخم المنخفضة تحت مع المعدلات المتعارف على ها دوليا وحتي والسالبة كما هي الحال في السعودية، الامارات وقطر عامي 2019-2020 وتشير إلى انخفاض الطلب الاجمالي في الاقتصاد مما يؤثر سلبا على عملية النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: مراحل التكتل الخليجي[1]

بدأت مسيرة التكامل بين دول الجلس، بقرار الدول الستة للخليج العربية (البحرين، الكويت، عمان، السعودية، الإمارات وقطر) في ماي1981، إنشاء **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ونصت المادة الرابعة من النظام الأساسي على أهداف مجلس التعاون الأساسية السابقة ذكرها.

كما أقر المجلس الأعلى في نوفمبر1981 **الاتفاقية الاقتصادية الموحدة**، لتحديد مراحل التكامل والتعاون الاقتصادي بين دول المجلس وشملت على: تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وفق خطوات متدرجة،

[1] خير الدين بوسقيعة، محمد ايمن بودندونة، **امكانية تشكيل دول مجلس التعاون الخليجي منطقة عملة مثلى**، مذكرة مقدمة استكمالا لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2019،ص-ص 52،55.

وتقريب وتوحيد الأنظمة والسياسات والاستراتيجيات في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية وربط البنى الأساسية بدول المجلس، لاسيما في مجالات المواصلات والكهرباء والغاز وتشجيع اقامة المشاريع المشتركة.

تضمنت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الأحكام الرئيسية لأنشاء **منطقة التجارة الحرة**، وتميزت هذه الأخيرة، بشكل رئيسي، بإعفاء منتجات دول مجلس التعاون الصناعية والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية، شريطة اصطحابها لشهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للبضاعة، اضافة لما يلي:

– السماح باستيراد والتصدير المنتجات الوطنية من وإلى دول المجلس دونما حاجة إلى وكيل محلي أو اتخاد أية اجراءات سوى شهادة المنشأ والمنافسة التصدير.

– في حالة استفاء رسوم جمركية أو تأمين على أي بضاعة ذات منشأ وطني بسبب الشك في صحة منشأها، يعاد هذا التأمين أو الرسوم الجمركية لصاحب البضاعة بعد التأكد من وطنتيها.

– العمل بنظام التخليص الفوري لأنهاء الاجراءات الجمركية للبضائع التي يصاحبها المسافرون بالمراكز الحدودية لدول المجلس.

– اعداد بيانات الصادر للبضائع ذات المنشأ الوطني بالمراكز الحدودية لدول المجلس.

– تخصيص ممرات خاصة في المنافد بين الدول الأعضاء لمواطني دول المجلس وتوضع على ها لوحات تشمل عبارة "مواطنو دول مجلس التعاون".

دخلت منطقة التجارة الحرة حيز التنفيذ في مارس1983، واستمرت نحو عشرين عاما إلى نهاية عام 2002. وخلال فترة منطقة التجارة الحرة(1983– 2002) ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من أقل من 6 مليار دولار في عام 1983 إلى 15.1 مليار دولار في عام 2002.

أعلن المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرون (الدوحة، ديسمبر2002)،عن قيام **الاتحاد الجمركي لدول المجلس التعاون** اعتبارا من1 يناير 2003،ليحل محل منطقة التجارة الحرة، ويتضمن كحد أدنى ما يلي: تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، وأنظمة واجراءات جمركية موحدة، ونقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة، وانتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية، مع الأخذ في الاعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطري والزراعي، والسلع الممنوعة والمقيدة، اضافة إلى معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية. وقد حقق انتقال السلع الوطنية والاجنبية نموا ملحوظا منذ العام2002، الذي سبق قيام الاتحاد الجمركي، إلى عام 2013بلغ حوالي 707، حيث بلغ حجم التجارة البينية 121 مليار دولار في العام 2013، مقارنة ب15 مليار دولار في عام2002. واستفادت معظم الصناعات الوطنية من المزايا التي وفرها الاتحاد الجمركي.

أقر المجلس الأعلى في دورته الثامنة والعشرون (الدوحة، ديسمبر 2007)، اعلان الدوحة لقيام **السوق الخليجية المشتركة**. وبهدف ايجاد مرجعية لقوانين واجراءات السوق الخليجية المشتركة، تم اصدار "وثيقة السوق الخليجية المشتركة" التي اقرها المجلس الأعلى في دورته التاسعة والعشرون (مسقط، ديسمبر2008). وتهدف إلى تطوير

الاتحاد الجمركي ليكلل بإنشاء السوق المشتركة، والتي تجسد حرية حركة السلع، وحرية حركة الخدمات، وحرية حركة رأس المال، وحرية حركة الاشخاص، وبالتالي، ايجاد حرية لتنقل المواطنين الخليجيين وتمتعهم بالمعاملة الوطنية في أي دولة عضو، والسماح لها بتملك العقارات والاستثمار في أسواق المال، وإنشاء فروع للمصارف وحرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية في أي دولة عضو، وغير ذلك.

أولت دول المجلس لمشروع **الاتحاد النقدي واصدار العملة الموحدة** باعتباره الهدف النهائي للوحدة اهمية بالغة تجسدت من خلال عدد من القرارات، تتضح فيما يلي:

- وافق المجلس العلى على البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي، في ديسمبر 2001، والقاضي بتطبيق الدولار مثبتا مشتركا لعملات دول المجلس في المرحلة الحالية قبل نهاية عام 2002 م، وأن تعمل الدول الأعضاء على الاتفاق على معايير التقارب المالية والنقدية.
- قامت دول المجلس بربط أسعار صرف عملاتها بالمثبت المشترك الدولار في نهاية عام 2002م غير أن الكويت في 2007 قررت ربط عملتها بسلة من العملات.
- قامت لجنة المحافظين ولجنة التعاون المالي والاقتصادي بتحديد معايير التقارب لنجاح الاتحاد النقدي ما بين 2002 و2005، وهي:
- ألا يزيد معدل التضخم في أي دولة من دول الأعضاء عن المتوسط المرجح لمعدلات التضخم في دول المجلس زائد2% .
- ألا يزيد معدل الفائدة في اي دولة من دول الأعضاء عن متوسط أدنى ثلاثة أسعار للفائدة القصيرة الآجل في دول المجلس زائد 2%.
- يجب أن تكون احتياطات السلطة النقدية في كل دولة كافية لتغطية تكلفة وإيراداتها السلعية لمدة لا تقل عن أربعة اشهر.
- يجب ألا تزيد نسبة العجز السنوي عن 3% من الناتج المحلى الاجمالي الاسمي (طالما كان متوسط سعر نفط سلة الأوبيك في حدود السعر المقبول).
- يجب أن لا يتجاوز نسبة الدين العام للحكومة العامة 60% من الناتج المحلى الاجمالي الاسمي، ولا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة المركزية 70% من الناتج المحلي الاجمالي الاسمي.
- الاتفاق على إنشاء مجلس نقدي يتحول فيما بعد إلى بنك مركزي في ديسمبر 2005.
- وضع برنامج مفصل لإصدار العملة الموحدة في ديسمبر 2007.
- الاتفاق على أن تكون الرياض مقرا دائما للمجلس النقدي في ماي 2009.
- استكمال دول المجلس الأعضاء بعدما أعلنت سلطنة عمان عدم تمكنها من الانضمام إلى العملة المشتركة في 2006 واعلان الإمارات العربية المتحدة في 2009 الانسحاب من مشروع الاتحاد النقدي في اتفاقية الاتحاد النقدي المصادقة على اتفاقية الاتحاد النقدي في جانفي 2010.
- دخول اتفاقية الاتحاد النقدي حيز التنفيذ في 27 فبراير 2010.

- دخول النظام الأساسي للمجلس النقدي حيز التنفيذ في 27 مارس 2010، وعقد مجلس ادارة المجلس النقدي أول اجتماع له في 30 مارس 2010، بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

خلاصة

أصبحت الدول تقيم تحالفات فيما بينها في إطار التكتل الاقتصادي من أجل تحقيق المنافع التي يقر بها التكتل فيما بين هذه الدول، وخير مثال الاتحاد الاوروبي الذي حقق نجاحات كبيرة جعلت منه قوة اقتصادية منافسة لأقوى اقتصاديات العالم.

وقد شهدت مجموعة دول الخليج العربي إقامة تكتل اقتصادي في المنطقة والذي مكنها من اقامة سوق مشتركة اقتصادية بفضل الخصائص المشتركة لهذه البلدان والتقارب بينها، وهذا ما جعل قادة هذه الدول تعقد صيغة تعاونية بينهم تم الاتفاق على ها في 1981 وهو تاريخ تأسيس المجلس.

الفصل الثاني: الاقتصاد الرقمي وأدواته

تمهيد

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الرقمي

المبحث الثاني: أسس وهيكل الاقتصاد الرقمي

المبحث الثالث: مجالات الاقتصاد الرقمي

خلاصة

تمهيد

لقد أحدث التقدم الهائل في التكنولوجيا وما شهده العالم من تطور كبيير في مجال المعلومات والاتصالات إلى ظهور أنماط جديدة في حياة الانسان الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، وحيث أن الاقتصاد أصبح يعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا في شتى مجالات الاقتصاد العالمي.

هذا الأمر قد أحدث تغيير في طرق ووسائل تنفيد الأنشطة الاقتصادية، أدى ذلك إلى ظهور نوع جديد من الاقتصاد وهو ما يطلق على ه الاقتصاد الرقمي أو اقتصاد المعلومات الذي يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه العمليات الاقتصادية الركيزة الاساسية للاقتصاد.

ولفهم طبيعة الاقتصاد الرقمي قمنا بتقسيم هذا الفصل كالتالي:

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الرقمي

المبحث الثاني: أسس وهيكل الاقتصاد الرقمي

المبحث الثالث: مجالات الاقتصاد الرقمي

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الرقمي

إن التطور الحاصل في أنظمة الاتصالات أحدث تغيير في أساليب حياة الأنسان، ما أدى بشكل مباشر إلى التغير في أساليب ووسائل أداء الأنشطة الاقتصادية وإنتاج نوع جديد من الاقتصاد عرف بالاقتصاد الرقمي.

سيتم من خلال هذا المبحث التعرف على الاقتصاد الرقمي من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد ومكوناته

إن ما يميز الاقتصاد الرقمي هو دخول تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في مختلف الأنشطة الاقتصادية، ومن خلال هذا المطلب سيتم التعرف على ماهية الاقتصاد الرقمي وما يتعلق به.

أولا: نشأة الاقتصاد الرقمي

إن ظهور الاقتصاد الجديد حسب بعض ناتج عن قطيعة في سياق التطور العادي للاقتصاد، في حين يرى البعض الآخر من الاقتصاديين بأن اقتصاد المعرفة ما هو إلا حصيلة منطقية لتطور الاقتصاد بصفة عامة، فالمجتمعات والمؤسسات الاقتصادية أولت دائما أهمية خاصة للمعرفة لأنها تلعب دورا محوريا في خلق الثروة وتحسين جودة الحياة. ففي القرن الثامن عشر، بزغ النظام الرأسمالي في الاقتصاد الذي اعتمد على تطبيق المعرفة في الادوات والعمليات والمنتجات كمرحلة أولى، ثم ممارستها في المصانع. ثم جاءت المرحلة الثانية لتطبيق المعرفة في عمل الإنسان في خطوط الإنتاج والمكينة في المؤسسة، هذا التطور في تطبيق كان مدفوعا بدرجة كبيرة بالرغبة في زيادة القدرة الإنتاجية الاقتصادية وبالتالي، جاء متأثرا بالبيئة الاجتماعية والسياسية السائدة في ذلك الوقت.

ومند منتصف الثمانينات من القرن العشرين فإن السير في اتجاه العولمة متحرك بسرعة كبيرة في علم الاقتصاد وفي اقتصاد العولمة يتحرك رأس المال وتتاح الموارد والطاقة وهو الأمر الذي جعل من التكلفة الفنية ممثلة في جودة العمالة الماهرة ومستوى التكنولوجيا عوامل هامة في تحديد حالة الاقتصاد الوطني.

فمن المعروف تعمل على زيادة إنتاجية رأس المال من خلال تعلى م وتدريب العمالة والتطور التكنولوجي من خلال البحث والتطور.

من هذا المنطق فإن المعرفة تعتبر بمثابة الوقود الذي يدفع الاقتصاد الوطني للرخاء في المستقبل، ولعل اهم ما يميز التغيرات والتحويلات الكبرى التي يشهدها القرن الحادي والعشرون هو تشعب انتشار هذه التحولات لتشمل كافة مجالات المعرفة الانسانية وكذلك المعدل المتسارع الذي تحدث به هذه التغيرات وتأتي في مقدمة هذه التحولات والابتكارات المعلومات والاتصالات حيث:

- ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اسراع وتيرة الابتكار وإبداع طرق جديدة للعمل، وتجديد وخلق منتوجات جديدة في قطاعات الاقتصاد المختلفة.
- تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم الانتاج الفردي والجماعي للمعارف وبالتالي، سهولة عملية نقل وتبادل وتخزين المعارف والمعلومات وجعلها في متناول الجميع وبتكاليف معقولة، مما انعكس أيجابا على جودة الأداء في المؤسسات الاقتصادي. وبصفة عامة يمكن القول أن اقتصاديات المعرفة قد تكونت تاريخيا انطلاقا من ظاهرة مزدوجة، أتجاه طويل خاص بزيادة الموارد المكرسة للإنتاج المعرفة ونقلها(التعليم، التأهيل، البحث التطوير...) من جهة أولى وحدث تقاني كبير ممثل في التقانات الجديدة للمعلومات والاتصالات من جهة أخرى وثد انتج هذا اللقاء بين هاتين الظاهرتين اقتصادا فريدا من نوعه يعني في جوهره تحول المعلومات إلى سلعة في المجتمع، وأصبح تنظيم المعلومات وخدماتها من أهم العناصر الأساسية في الاقتصاد المعرفي. ومن المؤكد أنه سيكون لتسارع العلم والتكنولوجيا في الألفية الجديدة تأثيرات واسعة حتما في ثروة الأمم ومستوى معيشتها. وبالتالي أصبح الاستثمار في مجال المعلومات والانترنت أحد عوامل الانتاج، فهو يزيد في إنتاجية العاملين ويزيد من فرص العمل.

وقد استمد اقتصاد المعرفة بشكل رئيسي على المعرفة والعولمة والتقنية وأثر تأثرا إيجابيا على الاستراتيجيات الاقتصادية وأضاف القيمة للمنتجات وللناس وللمعلومات. [1]

ثانيا: مفهوم الاقتصاد الرقمي

لقد استخدمت عدة تسميات تدل اقتصاد العرفة كاقتصاد المعلومات، واقتصاد الانترنت والاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الافتراضي، الاقتصاد الالكتروني، الاقتصاد الشبكي واقتصاد اللاملموسات...الخ، وكل هذه التسميات إنما تشير في كليتها إلى اقتصاد المعرفة. وفي الغالب تستخدم بطريقة متبادلة، مما يبين أن مسألة

تحديد تعريف جامع مانع لهذا الاقتصاد لم تلقى إجماعا بعد بين أوساط الباحثين والمنظورين، وعلى ه سنحاول عرض أهم تلك التعاريف:[2]

- إن الاقتصـــاد الرقمي، وكل التســـميات الأخرى ذات العلاقة بالمعرفة، الرقميات أو الشـــبكات وتكنولوجيا المعلومات القائمة على الإنترنت وغيرها، كلها تعتمد على أن محور أو مركز أو جوهر إنشاء الثروة قد انتقل من الموارد، الآلات، الأبنية، اليدويات، الأشياء إلى المعلومات، المعرفة، المادة الرمادية والرقميات.
- إن الاقتصـــاد الرقمي هو البكر في الاســـتخدام، وذلك بالتأكد على أن المعلومات الرقمية(المنتجات أو الخدمات الرقمية) أصبحت هي المورد الأساسي، ولازال بعضهم يفضل استخدام اقتصاد المعلومات بدلا من التسميات الأخرى وتمييزا عن الاقتصاد الصناعي وإن كان بعضهم يفصل استخدام اقتصاد المعرفة لأنه

[1] بلقيدوم صباح، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم علوم التسيير، علوم التسيير، جامعة قسنطينة2، 2013، ص ص، 16،17.

[2] جعفر حسن جاسم، **الاقتصاد الرقمي**، الطبعة الاولى، دار البداية، عمان، 2010، ص، 22.

يمثل إنضاجا وترسيخا لاقتصاد المعلومات، حيث أن المعرفة هي معلومات منظمة ومعالجة ضمن سياق معين. وبالتالي، فإن اقتصاد المعرفة يعني التحول في مركز الثقل من المواد الأولية والمعدات الرأسمالية إلى التمركز على المعلومات والمعرفة ومركز التعليم والبحث والصناعات الأدمغة. إن التحول الاقتصادي يقوم على التحول من إنشاء الذرات(Atomes)، أي السلع الصناعية، إلى إنشاء السلع والخدمات بالاعتماد على الومضات الرقمية (Bits Digital). لنقول في ذلك، إن تسميات اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي وغيرها تمثل امتدادا واحدا في المفاهيم والدلالة يشير إلى كل المتغيرات العميقة والواسعة المتحققة في مجال إنشاء الثروة بالاعتماد على المعلومات والمعرفة والرقميات، استخدام تكنولوجيا الرقمية، استخدام الشبكات في الأنشطة الاقتصادية، وأشكال العمليات والأنشطة والصفقات الخاصة بالتجارة والأعمال الإلكترونية.

- إن الاقتصاد الرقمي الذي يقوم على أنظمة المعلومات الرقمية التي تمثل مصدرا أساسيا لترشيد القرارات والعمليات، تؤدي إلى نتائج مهمة على صعيد الأعمال. وحسب إحدى الدراسات التي أعدت على عينة من الشركات، فإن هذه المعلومات يمكن أن تؤدي إلى تحسين الإنتاجية في51% من الشركات، خفض التكاليف في 39%، تحسين صنع القرار 36%، إثراء علاقات الزبون33%، وتطوير تطبيقات تكنولوجيا جديدة.
- لا زال الاقتصاد الرقمي لم يستكمل تطوره من حيث البنية المنهجية المفاهمية أو من حيث أدوات التحليل العلمي للأسس المرشدة لممارسته المختلفة. وبالتالي، فإن الكثير من التحولات لا زالت جارية ومستمرة على قدم وساق من أجل استكمال الاقتصاد الجديد لهذه البنية وقوانينها ومبادئها المرشدة في القطاعات والأنشطة المختلفة وفي إنشاء القيمة والعلاقة العضوية بين التكلفة والمنفعة وفي القرارات الاستثمارية فيه.

في ضوء ما تقدم يمكن أن نعرف الاقتصاد الرقمي بأنه: ذلك الاقتصاد الذي يستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودرجة الارتباط بشبكة المعلومات العالمية وتوفير طرق المعلومات السريعة والهواتف النقالة وخدمات التبادل الرقمي للمعلومات وهي الأسس التي أصبحت تحكم كافة مناحي الحياة وأسلوب أداء الأعمال. ويعرف كذلك الاقتصاد الرقمي بأنه التسمية المستخدمة للإشارة إلى الاقتصاد القائم على الإنترنت. وهو الاقتصاد الذي يتعامل مع الرقميات أو المعلومات الرقمية، الزبائن الرقمية، والشركات الرقمية، التكنولوجيا الرقمية(مثل تكنولوجيا الاتصالات عن بعد،الوسائط المتعدد والتكنولوجيا الخلوية، والحوسبة، المنتجات الرقمية، قواعد ومستودعات بيانات، أخبار أو معلومات، البرمجيات، وكذلك المنتجات المادية المزودة بالمعالجات المصغرة وقدرات التشبيك.[1]

من أهم خصائص الاقتصاد الرقمي:[2]

1. إن التوجه الاقتصادي القائم على المعلوماتية أصبح توجها يؤكد على الثروة الفكرية والمعلوماتية كمحرك أساسي للاقتصاد.

[1] نفس المرجع السابق، ص 23.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص،92،93.

2. لم تعد الموارد الطبيعية المفتاح الرئيسي الوحيد للتطور الاقتصادي، ولا كذلك العدد الكمي للقوى البشرية.
3. يقوم الاقتصاد الرقمي على نموذجية تنطلق من أهمية قدرة البشر وتمكينهم من استخدام المعارف والمعلومات وإنتاجها وتطويرها كعامل رئيسي له قيمة اقتصاديه إنتاجية.
4. أصبح رصيد المؤسسة الاقتصادية يقوم بالأساس على مخزونها المعرفي المعلوماتي.
5. يركز الاقتصاد المعلوماتي بالأساس على أهمية الرصيد الفكري والابداعي للبشر بوصفه قادرا على زيادة عوائد الاستثمار وخلق الثروات وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
6. يتميز الاقتصاد الرقمي بالديناميكية الحركية.
7. سيكون المحرك الاقتصادي الرقمي مكونا من صناعات الانفوميديا (الوسائط المعلوماتية)، وهي الحواسب والاتصالات الرقمية...الخ وهده الخاصية ينفرد بها الاقتصاد الرقمي عن سابقه.
8. الحاجة للتعلم مدى الحياة.
9. امكانية الحصول على المعلومات نتيجة لسهولة الحصول على المعلومات في عصر الاقتصاد الرقمي.
10. تشغيل أنشطة اقتصادية ومشاريع من خلال الأنترنت، إذ أن المعاملات والأنشطة الاقتصادية ستكون ممكنة دون الحاجة إلى التحريك الفعلى سواء للأفراد أو الأموال، وستسارع عملية عولمة الأنشطة الاقتصادية أي توحيد القوانين التي تنظمها على مستوى العالم.[1]

ثالثا: العناصر المكونة للاقتصاد الرقمي ومؤشراته

توجد عدة عناصر ومقومات تثبت وجود اقتصاد قوى وتسهم بوجودها في أي اقتصاد بأن تضعه ضمن تصنيف الاقتصاديات المتقدمة والتي يمكن إجمالها بالآتي:[32]

- بنية تحتية مجتمعية متمثلة في المؤهلات الفكرية ذات المستوى العالي التي تعتبر بمثابة الدعامة القوية للاقتصاد المعرفة، وعلى الدولة خلق المناخ المناسب لإنتاج المعرفة
- الربط الواسع ذو الحزمة العريضة وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بكل أنواعها: انترنت، خطوط الهواتف، استخدام أجهزة الكمبيوتر...الخ.
- مجتمع متعلم ومتخلق، وهذا يستوجب الاستثمار والتركيز على مستوى التعليم والعمل على تدعيم التأهيل والتعليم المستمر وإقامة المركز والمعاهد المؤهلة للنهوض بالمستوى الإطارات الموجودة وزيادة الخبرة لدى الطلبة المتخرجين.

[1] نفس المرجع السابق، ص-ص 93-99.

[2] مصطفي يوسف كافي، **اقتصاد العرفة وانعكاساته في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك**، الطبعة الأولى، دار ألفا للوثائق، عمان،2017، ص-ص 99،101.

- عمال وصناع المعرفة والذين يمتلكون معرفة وقدرة على التساؤل واستيعاب التكنولوجيا الحديثة بكل تفاصيلها، أي الربط بين البنية المجتمعية والمجتمع التعلم للحصول على أفضل نتيجة ممكنة من العمال المهرة من ذوي الإمكانيات والقدرات الهائلة حيث بلغت نسبة اليد العاملة في قطاع المعلومات بالولايات المتحدة الأمريكية نسبة66%من إجمالي قوة العمل سنة2003 بعد أن كانت لا تتعدى 19%سنة1920 و50%في منتصف السبعينات.
- منظومة البحث والتطوير والعلم وتكنولوجيا الإبداع والابتكار الفعالة، فبفضلها ترتقي بالاقتصاد من خلال ما تقدمه من معطيات علمية تحتل دور الزيادة في رفع مستوى الاقتصادي والمعرفي أن واحد.
- يقوم اقتصاد المعرفة بضرورة تعزيز فعالية السياق التنظيمي لإنتاج المعرفة، بما يضمن قيام نسق للابتكار يقوم على الإرادة الكفاءة لنقل التقانة واستيعابها وتنشيط إنتاج المعرفة المؤدي الى توليد تقانات جديدة بما يحقق غايات الكفاءة الإنتاجية والتنمية البشرية في أن واحد، بحيث أصبح تكوين وتطوير رأس المال الفكري.
- بنوعية عالية اهم عنصر من عنصر الإنتاج في ظل اقتصاد المعرفة.
- إعادة هيكلة الانفاق العام وترشيده وإجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة، ابتداء من المدرسة الابتدائية وصولا إلى التعليم العالي حيث بلغ إنفاق الدول الغربية في هذا المجال 360مليار دولار، وفي الوقت ذاته إدراك المستثمرين والشركات أهمية اقتصاد المعرفة وإمكانية تمويل العاملين ورفع مستوى تدريبهم وكفاءتهم كما هو الحال في الشركات الأمريكية واليابانية.

ومما تقدم يتضح أن الاقتصاد المعرفي أضاف عنصر المعرفة إلى العناصر الثلاثة التقليدية للإنتاج التي تتمثل في اليد العاملة، راس المال والموارد الطبيعية، وقد برزت تقنية المعلومات كأهم عناصر التكنولوجيا الحديثة بحيث يتعدى تأثيرها على الإنتاجية ليصل إلى العلاقة بين الاقتصاديات المتطورة وبين القطاع العام والخاص ولأن الثروة التقنية أصبحت عنوان الاقتصاد الجديد فمن إيجابيات هذا الاقتصاد أن الموقع الجغرافي والحدود والعامل الزمني قد خف أثرها بينما تعاظم دور المعرفة وأهمية الوصول إليها باعتبارها الدافع والمحرك في عملية التنمية.

ومفتاح إلى عولمة الاقتصاد، وعلى ه فإن الدول العربية مطالبة بعبور هذه الثورة لتلحق بالتقدم ومواكبة التغيرات والمستجدات الحاصلة خاصة في ظل العولمة، وعدم ترك الفجوة الرقمية بينها وبين الغرب عرضة للأتساع والتفاقم، وهذا لأن عناصر الاقتصاد المعرفي موجودة، فالتطور التكنولوجي الهائل أصبح عصا سحرية يدير الاقتصاد في الوقت الحالي بشكل يزيل كل العراقيل والصعوبات التي يمكن أن يوجهها أي اقتصاد ما يستوجب وجود موارد بشريو مدربة وكفاءة مؤهلة تستوعب وتتحكم في هذه التكنولوجيات الحديثة بشكل فعال من جهة، ومن جهة أخري من شأنها دفع عجلة النمو وتحسين أداء المنظمات.[1]

[1] نفس المرجع السابق، ص ص،103،102.

المطلب الثاني: الدوافع المحركة للاقتصاد الرقمي

إن هذا العصر أصبح يعتمد على المعرفة وإبداعات الفرد أكثر من اعتماده على الموارد الطبيعية، وهذا ما جعل الاقتصاد العالمي يتوجه نحو الاقتصاد الرقمي بدلا من الاقتصاد الانتاجي.

أولا: المحركات الدافعة للاقتصاد الرقمي[1]

1. **العولمة:** يلاحظ أن العولمة قد أوجدت اقتصاد بلا حدود، إذ أن السوق بأشكالها المختلفة لم تعد محصورة داخل بلد معين، فالدول الأوروبية من خلال الاتحاد الأوروبي أصبحت قوة اقتصادية هائلة وذلك عندما تجاوزت حدودها السياسية والجغرافية وأصبحت شريكا فاعلا في التجارة العالمية، كما أن الدول كالصين تتسابق للوصول إلى أسواق جديدة والحصول على حصة من السوق في كل مكان في العالم، ولم تقتصر التغيرات على حدود المكان فقط بل والزمان أيضا حيث أصبح العمل متواصل على مدار الساعة وهذا الأمر أوجد منحني عمل عالمي لدى الشركات والمؤسسات حتي تستطيع المنافسة والبقاء. فكان للعولمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدور الأبرز لنشؤ الاقتصاد الرقمي بمنتجات العولمة، وأسواقه الممتدة، ولعل المستقبل سيظهر تحويلات وتبدلات أكثر عمقا من التي نشهدها الآن.
2. **الشركات المتعددة الجنسيات:** أن الشركات المتعددة الجنسيات تحتكر مستويات القمة من التكنولوجيا في العالم وعلى رأسها تكنولوجيا المعلومات الاتصالات، وبالتالي هي أهم محركات الاقتصاد الرقمي وهذه الشركات صار منتجها الوحيد والذي تصدره هو المعرفة الصريحة المتجلي بالمنتجات الرقمية، وهي الوعاء الذي يرتكز فيه رأس المال بشكل ضخم وهذه الشركات تتحكم في الاقتصاد العالمي وتستحوذ على ه باستحداث أساليب جديدة في العمل الإدارة، وذلك من خلال تحكمها بالقدرات التكنولوجية التي يتم استخدامها في القيام بالأنشطة الاقتصادية فهذه الشركات تمتلك القدرة على تولي المعرفة التكنولوجية ابتداء، وانتاجها ومن ثم نقلها وتوزيعها وهذا الامر يعطيها القدرة على التحكم والسيطرة على كافة النشاطات التي تفرزه القدرات التكنولوجية من نتاج تكنولوجي.
3. **الثورة العلمية التكنولوجيا المعاصرة:** أن ارتباط مفهوم الاقتصاد الرقمي بالتكنولوجيا يعد أمرا طبيعيا وبالتالي فإن التكنولوجيا تشكل أحد الدوافع المحركة للاقتصاد الرقمي، فالتكنولوجيا هي أحد تجليات المعرفة وتعد وقودا يحفز على التطور الدائم ويعطي الاقتصاد الرقمي أبعاده العصرية والمستقبلية وكان التطور التقني هو السمه الأساسية المرافقة لحركة التاريخ والمحرك الدافع لجمله القضايا الاقتصادية والاجتماعية، فقذ ساهمت التقنية الحديثة في تطوير العلوم وتطبيقاتها التكنولوجية بسرعة كبيرة وهذا ما أعطى التكنولوجية قوتها وسلطتها الحالية.
4. **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** أن تشييد بنى تحتية تكنولوجية في إطار الاقتصاد الرقمي سيكون أساسا بالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كصناعة البرمجيات وصناعة المعدات الإعلام الالي، والتي

[1] محمد ذكي حسن، **الاقتصاد الرقمي**، مجلة روح القانون، كلية الحقوق، جامعة طنطا، العدد85، 2019،ص-ص 22،24.

تعتبر صناعة تخليقي ابتكارية تقوم على إعداد ورسم وتصميم وتنفيد واختيار برامج تشغيل الحاسوب الآلي، والذي يتضمن مجموعة أوامر وتعلى مات للحاسوب لقيام بمجموعة أعمال متكاملة بهدف الوصول إلى نتيجة معينة، وتعتمد هذه الصناعة على العقل البشري بالأساس وإنتاجها لا يحده زمان أو مكان، وخضوعها لمنظومة تسويقية متكاملة، وعدم تلويثها للبيئة، وارتفاع عائدها. وحسب جمعية الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية على الدول النامية كي تندمج في اقتصاد المعرفة أن تركز على جانب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحيث أنه إذا كان استعمال هذه التكنولوجيا يتطلب إقامة بني تحتية معلوماتية مكلفة فإن عدم استعمالها يكون أكثر تكلفة.

5. **البحث والتطور**: تنتشر في الاقتصاد الرقمي مختبرات البحث والتطور، وتولى لها الحكومات وكذا القطاع الخاص بالغ الاهتمام باعتبارها القلب النابض، للتقدم التكنولوجي حيث أن الدخول في الاقتصاد الرقمي يقتضي رفع نسبة الانفاق على مشاريع البحث والتطوير من الأنفاق الإجمالي إذ تعتبر هذه النسبة كمؤشر ضمن مجموعة مؤشرات الاقتصاد الرقمي ونجدها مرتفعة في الدول المتقدمة.

كما تقوم الحكومة والقطاع الخاص في الدول المتقدمة بتقسيم الأدوار في الأنفاق على المشاريع البحث العلمي والتطوير ومن خلال هذا التقسيم يكون للبحث العلمي والتطور مردود كبير على الاقتصاد الرقمي مع عدد الأجهزة العاملة على ها.

ثانيا: عوامل الاندماج في الاقتصاد الرقمي

لقد أصبح التحول إلى الاقتصاد الرقمي ضرورة ملحة تفرض نفسها، إلا أن ذلك يستدعي بعض العوامل من أهمها:[1]

- **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** إن بناء بنية تحتية في الاقتصاد الرقمي، كصناعة البرمجيات ومعدات الإعلام الآلي يعتبر صناعة ابتكارية تقوم على إعداد وتصميم تهدف الوصول وتنفيذ واختبار برنامج تشغيل الحاسوب الآلي والذي يتضمن مجموعة أوامر للقيام بمجموعة من الأعمال المتكاملة إلى نتيجة معينة، حيث يعتمد فيها بشكل أساسي على العقل البشري، أما إنتاجها فلا يحده زمان ولا مكان وتخضع لمنظمة مرتفعة وتنافس الأسواق العالمية تسويقية متكاملة ليس لها تأثر سلبي على البيئة وعائدا.
- **التعليم ومجتمع المعلومات:** يعتبر الإنفاق على التعليم شكلا من أشكال الاستثمار في رأس المال البشري، حيث أن له الأثر البالغ في التنمية الاقتصادية، وفي ظل الاقتصاد الرقمي، يعتبر التعليم النطاق الذي تبنى فيه الطاقات البشرية التي تحتاجها الصناعات في هذا الاقتصاد وقد تتجلي علاقته بتكنولوجيا المعلومات و الاتصال في وظيفته الأساسية لإعداد عمال المعرفة باعتبارهم الركيزة المعتمد على ها في تطوير هذه التكنولوجيا، ويظهر ذلك خاصة في خدمات الإنترنت التي تساهم وبشكل كبير في تشجيع التعليم عن بعد

[1] كمال منصوري، عيسى خليفي، **اندماج الاقتصادي البلدان العربية في اقتصاد المعرفة المقومات والعوائق**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد4، ص ص55،56.

وبذلك سيسهم في تجاوز الصعوبات، سواء تلك المتعلقة بالتكاليف أو المكان من أجل التعليم والتكوين. وبالتالي فإن متطلبات الاقتصاد الرقمي تقتضي ضرورة التركيز على تكوين أفراد لهم القدرة على الإبداع والابتكار وصناعة البرمجيات.

- **البحث والتطور**: إن التحول نحو الاقتصاد الرقمي يقتضي رفع نسبة الإنفاق على مشاريع البحث والتطور من الناتج المحلي الإجمالي باعتباره أحد أهم مؤشرات الاقتصاد الرقمي وهي مرتفعة في الدول المتقدمة أكثر من باقي الدول، حيث تتقاسم الحكومات والقطاع الخاص في هذه الدول الدور في الإنفاق على مشاريع البحث والتطور، فيتكفل هذا الأخير بتمويل المشاريع التي ينتظر أن تحقق أرباحا خلال خمس سنوات أو أقل، بينما تتكفل الحكومة بالتمويل إذا كانت الفترة ما بين خمس إلى عشرة سنوات فأكثر، أما إذا كانت الفترة من خمس إلى عشر سنوات، فيشترك القطاعان العام والخاص في التمويل وبذلك سيكون للبحث والتطور مردودية كبيرة على الاقتصاد الرقمي.

ثالثا: المقارنة بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي

الجدول رقم (02): خصائص الاقتصاد الرقمي مقارنة بالاقتصاد التقليدي.

الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد الرقمي
الاستثمار في رأس المال المادي.	الاستثمار في رأس المال المعرفي.
الاعتماد على الجهد العضلي(الملموسات) بدرجة أساسية في الاقتصاد التقليدي.	الاعتماد على الجهد الفكري(اللاملموسات) بدرجة أساسية في الاقتصاد الرقمي.
استقرار السواق في ظل منافسة تتحكم فيها–غالبا– البيروقراطية السلطوية.	ديناميكية الاسواق والتي تعمل في ظل تنافسية مفتوحة.
المكينة هي المحرك الأساسي للاقتصاد الصناعي.	الرقمية هي المحرك الأساسي للاقتصاد الرقمي.
يهدف الاقتصاد التقليدي إلى التوظيف الكامل للقوى العاملة دون تحديد مهرات مميزة لأداء العمل.	يهدف الاقتصاد الرقمي إلى وضع قيمة حقيقية للأجور والتوسع في استخدام العمالة ذات المهرات العالية التي تتفاعل مع التعليم والتدريب المستمر.
أنه اقتصاد ندرة، حيث تنضب موارده بكثرة الاستخدام.	أنه اقتصاد وفرة، حيث تزداد موارده(المعرفة) بكثرة الاستخدام.
خضوع الاقتصاد الزراعي لقانون تناقص العوائد(تزايد التكاليف)، والاقتصاد الصناعي لقانون ثبات العوائد(ثبات التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام.	خضوع الاقتصاد الرقمي لقانون تزايد العوائد(تناقص التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام.

العلاقات بين الإدارة والقوة العاملة في الاقتصاد التقليدي تتسم بالاستقرار.	العلاقات بين الإدارة والقوى العاملة في الاقتصاد الرقمي تتسم بعدم الاستقرار، إذ ينتفي مبدأ التوظيف مدى الحياة.
العلاقات بين قطاعات الأعمال والدولة غير متكافئة، إذ تفرض الدولة توجهاتها الاقتصادية.	العلاقة بين قطاعات الأعمال والدولة في الاقتصاد الرقمي قائم على التحالف والتعاون.
مقيد بالزمان والمكان.	ليس مقيد بالزمان والمكان.

المصدر: مصطفى يوسف كافي، اقتصاد المعرفة وانعكاسات في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك، الطبعة الأولى، جزائر،2017،ص98.

المبحث الثاني: أسس وهيكل الاقتصاد الرقمي

إن التطور اذي شهده قطاع التكنولوجيا المعلومات والاتصالات مكن المؤسسات من الاتصال بعملائهم في شتى بقاع العالم. إلا أنه غير فعال لبناء الاقتصاد الرقمي، ما لم يدعم بعناصر أخرى مساعدة تنظمه، ولعل من أهم هذه العناصر الحكومة الالكترونية، التجارة الالكترونية والشركات الالكترونية...إلخ.

لأجل ذلك تم تقسيم المبحث المطلبين:

المطلب الأول: أسس وفرضيات الاقتصاد الرقمي

هناك أسس وافتراضات تفسر الظاهرة الرقمية ونموذج للعمل فيه نقدمها فيما يلي:

أولا: أسس وفرضيات الاقتصاد الرقمي[1]

كل شيء جديد على المجتمع لابد أن يستند على أسس وركائز جديدة من أجل أن يثبت أقدامه فوق أرض الواقع، والاقتصاد الرقمي بقدر ما يعتمد على تكنولوجيا المعلومات الرقمية، فإنه يعتمد على الأسس والمبادئ التي أخدت تتطور لتفسير الظواهر الرقمية والممارسات السائدة على نطاق واسع في الاقتصاد عموما وفي شركات قطاع الأعمال على وجه الخصوص.

وفيما يلي أهم هذه الأسس والافتراضات الجديدة:

1. قانون الأصول الرقمية:

لأن الأصول الرقمية لا تشبه الأصول المادية ولا تستهلك عند استخدامها، فإن الشركات تستطيع أن تنشئ القيمة من استخدام هذه الأصول في عدد متناهي من الصفقات مما يتطلب تغيير الألية التنافسية في مجالها، والواقع أن الشركة تتحمل تكلفة الإعداد الأول للمعلومات لتصبح التكلفة الإضافية إعادة إنتاجها رقما أقرب إلى الصفر فيما يشبه ما يسمى المنفعة الخاصة، التي كان يشار إليها بالقول إن كنت تستطيع بيع الهواء، فأنت تحقق الربح الخاص.

وهذا ما يعتبر عن قانون تزايد العوائد في مجال الأصول الرقمية في مقابل قانون تناقص العوائد فيما يتعلق بالأصول أو السلع المادية.

2. اقتصاديات الحجم الجديد:

إن اقتصاديات الحجم الصغير يتم من خلال شركات صغيرة، وكلما زاد الحجم يصبح من دواعي الجدوى الاقتصادية إنجازها من قبل شركة كبيرة، فتقديم الخدمة المصرفية ذات العلاقة بصفة العملاء في نفس الوقت تتطلب توفير موظف مصرفي لكل صفقة للعمل على ها وإلا فإن خط الانتظار سيزداد ولكن مع الأنترنت والسماح

[1] مرابطي وسام، **آليات التسويق عن بعد في ظل التوجه نحو الاقتصاد الرقمي دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، تخصص تسويق الخدمات، جامعة أم البواقي، 2015، ص-ص،80-83.

للأفراد بإجراء الصفقات من خلال الأنترنت يمكن حل مشكلة موظفين بعدد الصفقات، حيث يمكن أن يتيح إمكانية إجراء جميع الصفقات من قبل جميع المتعاملين مع المصرف في نفس الوقت عبر الأنترنت، وبالتالي وحسب أحد شعارات شركات الدوت لماذا تنتظر في خط الانتظار ذهب إلى أون لاين، أن التكلفة المتوسطة بالعلاقة اقتصاديات الحجم للمنتجات المادية يميل إلى الانخفاض مع زيادة حجم الانتاج حتى يصل إلى مستوى معين ثم تأخذ بالزيادة لأن الحجم الأكبر سيتطلب إضافة تسهيلات أو آلات إنتاجية جديدة، زيادة التكلفة الثابتة. إلا أن هذا لا ينطلق على التكلفة الثابتة في اقتصاديات الحجم الجديدة للمنتجات الرقمية، لأن تحمل هذه التكلفة في إعداد النسخة الأولى ستنسج باستمرار بدون تكلفة إضافية جديدة مهما كان حجم المنتج منها.

3. اقتصاديات المنطق الجديدة:

إن فضاء الأعمال وتقديم الخدمات عبر الأصول الرقمية، لا يوفر الخدمة للجميع في نفس الوقت في مجال أو سوق معينة فقط، بل يمكن من تقديم الخدمة في المجالات والأسواق المختلفة والمتبادلة، إن اقتصاديات النطاق في العصر الصناعي كانت تعمل على إنتاج عدد من المنتجات المتنوعة على آلات الخط الانتاجي، ومع هذا كان تطورا في إدارة العمليات إلا أن اقتصاديات النطاق ظلت تعاني من ضعف التنوع والمرونة(التنوع في حدود معينة)، مما يحد الدرة على الاستجابة، ولكن في العصر الرقمي فإن اقتصاديات النطاق الجديدة ذات مدى واسع في التنوع لعدد لا متناهي من الزبائن، وأن الحديث يجري عن مشروع فرد لفرد وتسويق فرد لفرد أو تسويق الشريحة السوقية للفرد الواحد للتدليل عن النطاق الجديدة لإمكانية التنوع الأقصى.

4. ضغط التكلفة لكل صفقة:

لا شك في أن الأنترنت أدى إلى حالة جديدة في مجال إجراء الصفقات تتمثل في الثغرات تساوي صفقات، فإدا كانت الشركات التقليدية تتجنب الصفقات الصغيرة، لأن تكلفة تأديتها قد تكون أكبر من العائد الناتج عنها، فإنها مع الأنترنت ونماذج الأعمال الجديدة، ومنها مثلا نموذج أمازون كوم القائم على التسويق بنقرة واحدة الذي أخدت على ه براءة اختراع عام 1994، فإن تكلفة الصفقة قد اصبحت أقرب إلى الصفر، مما يجعل عمولة إجراء الصفقة أيضا صغيرة ولا تكاد تذكر، فمثلا إن تكلفة إجراء صفقة لشراء كتاب من شركة أمازون هي بنفس واحد يوزع بدوره إلى أجزاء إلى حالة إحالة الزبون إلى موزع فرعي، وهذا يمكن أن ينطبق على الكثير من الصفقات التي يقوم بها الزبائن الإلكترونيين، حيث أن التكلفة ضئيلة فإن هذا سيضاعف الحجم الكلي للنشاط غير مسبوق فتكون فرصة صنع النقود من خلال النقرات التي تكون بالملايين أو البلايين، ذات إمكانية عظيمة.

5. إعادة توازن العرض والطلب:

ففي العالم الرقمي ثمة تحول متزايد من خط التركيز القائم على الغرض إلى خط التفكير القائم على الطلب، من أولوية الشركة القائمة على النظام التشغيلي أو تخمين ما يريده الزبون إلى أولوية السوق والتفاعل في الزمن الحقيقي مع ما يريده الزبون، وهذا يعني أن ثمة سعة وقدرات فائضة تجعل العرض في أشكاله المختلفة يتسم بالوفرة وأن الطلب رغم تميزه واتساع نطاقه مع الأنترنت عبر العالم سيتم بالندرة.

6. الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد السرعة الفائقة:

الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد الحركة السريعة ووسيلته الأقمار الصناعية والبريد الإلكتروني.

7. تكلفة المنتج الرقمي:

إن تكاليف المنتج الرقمي تتسم بخصائص فريدة فيه، فالمنتجات الرقمية تتميز بهيكل وسلوك تكلفة مختلفا عن المنتجات المادية، حيث أن إنتاج الاولى تكون في الغالب مكلفة جدا ولكن إنتاج النسخ الأخرى عنها يكون رخيصا جدا، كما ان التكلفة المتغيرة لإنتاج المنتجات الرقمية لها سمة فريدة حيث أن تكلفة الواحدة للنسخ الإضافية لا تزيد حتى إذا كان حجم المنتج منها كبير جدا.

8. الكفاءة والفعالية:

إن الانترنت بوصفها التكنولوجيا العالية في مجال الاتصالات المفتوحة مع عدد لا متناهي من المستفيدين على مستوى الكرة الأرضية، أوجدت كفاءة عالية من خلال الحجم الكبير من النشاط.

ثانيا: نماذج الأعمال في الاقتصاد الرقمي[1]

يعبر نموذج الأعمال عن الطريقة التي تؤدي بها المنظمة أعمالها للحصول على مداخيل تضمن استمرارها، من خلال خلق قيمة تجعل المستهلكين مستعدين لدفع مقابل نقدي نظير هذه القيمة، وتندرج النماذج عن البسيطة جدا كنموذج إنتاج سلعة أو خدمة معينة وبيعها للحصول على عائدات تسمح للمنظمة بتحقيق أهدافها وبالتالي الاستمرار، إلى النماذج المعقدة المشتملة على عدة عوامل مثل نموذج عمل القنوات التلفزيونية وكيفية تحقيقها للأرباح خصوصا إذا كان البث مجانيا.

وعلى ه فالنماذج التي ظهرت بدخول عصر الاقتصاد الرقمي فتتمثل فيما يلي:

1. **نموذج التحديد الذاتي للسعر المرغوب:** ويقوم هذا النموذج على أساس تحديد المستهلك للسعر الذي يرغب في دفعه للحصول على منتج أو خدمة معينة، ويقوم الطرف الوسيط هنا بموائمة هذه الرغبة برغبة بائع يوافق على البيع بنفس الشروط التي يرغب المستهلك فيها، ويتم هذا من خلال تصميم قاعدة بيانات ضخمة ذات خاصية التحديث الذاتي، يسمح بالتجمع المتزامن للمعلومات الخاصة بالبائعين والمستهلكين.
2. **نموذج طرح مناقصات من خلال المزادات العكسية:** ويعتمد هذا النموذج من طرف المنظمات الكبيرة والتي تسعى للحصول على الخدمات أو سلع أو مورد بأقل الأسعار، إذا اعبر أن الأسعار هي العامل الوحيد ذلك سمي بالمزاد العكسي، ولقد زادت أهمية المناقصات أو المزادات الإلكترونية نظرا لسرعتها و سهولتها وتوفير للتكاليف وخصوصا الإدارية منها.

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 85،86.

حيث تصل الوقورات فيها إلى 85%، والوقورات في الأسعار إلى بين5% و20%، لهذا أصبحت حتى الحكومات في البلدان المتقدمة والتي لديها بنية تحتية تسهل قيام هذا النموذج تدعم المناقصات والمزادات الإلكترونية وتعتبر منظمة جنيرال إلكتريك المنظمة الرائدة في هذا النموذج.

3. **نموذج التسويق من خلال منظمات أخرى:** والذي يعبر عن تعاقد مع شريك تسويقي ليقوم بعض إعلان خاص بمنظمة ما على موقعها الإلكتروني، بحيث يستطيع التصفح لصفحات هذا الموقع أن يحول مباشرة إلى الموقع الخاص للمنظمة صاحبة الإعلان بمجرد قيامه بالضبط على شكل الإعلان ليقوم بعملية الشراء، وتقوم المنظمة صاحبة الإعلان بدفع بين 3% إلى 5% كعولة عن كل عملية شراء تتم، وهكذا تستطيع المنظمات الحصول على قوة بيعي افتراضية قائمة على العمولات.
4. **نموذج الشراء في شكل مجموعات:** يعتمد هذا النموذج على قيام طرف ثالث بتجميع طلبيات من نفس النوع ولنفس المنتج لأكثر من مشتري سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات صغيرة أو متوسطة، وإعداد طلبية أكبر تضم كل هذه الطلبيات ليحصل على خصومات كمية عن عملية الشراء وهو ما يعرف بالتجمع الإلكتروني.
5. **نموذج المبادلات والأسواق الإلكترونية:** والذي يعبر عن استخدام الفضاءات الإلكترونية من خلال شبكات المعلومات و الاتصال لإجراء المبادلات التجارية، أيا كان نوع المنتج قيد التبادل.
6. **نموذج المزادات الإلكترونية:** إن هذه النماذج تبدو أنها من أكثر نماذج الأعمال حيوية على مسرح الأعمال الإلكترونية، حيث أنها تمتلك قابلية عالية للحياة والتطور متأتية جوهريا من تكاليف الدخول المنخفضة إلى الأنترنت وقدرة النموذج على جمع الجمهور الواسع المنتشر جغرافيا لشراء ما هو معروض.
7. **نموذج دومينيو بيتزا:** وهذا النموذج يعمل بالمنافسة مع مطاعم البيتزا التقليدية وذلك بالاعتماد على خصائص أساسية ترتكز على مزايا وقدرات الأنترنت وهذه الخصائص هي:

- ✓ إن الواقع الجغرافي ليس ذا أهمية.
- ✓ التفاعل مع الزبون والطلابيات الزبونية تتم بالهاتف.
- ✓ قرار الشراء يمكن أن يتم بأي وقت وأي مكان.
- ✓ إن أساس القيمة هو السرعة.

المطلب الثاني: هيكل الاقتصاد الرقمي وأهدافه

أولا: هيكل الاقتصاد الرقمي: إن أي اقتصاد قائم لا بد له أن يعتمد على هيكل في تنظيمه وتسييره ونجد أن للاقتصاد الرقمي هيكل يتمثل في الشكل التالي:

الشكل رقم(04): هيكل الاقتصاد الرقمي

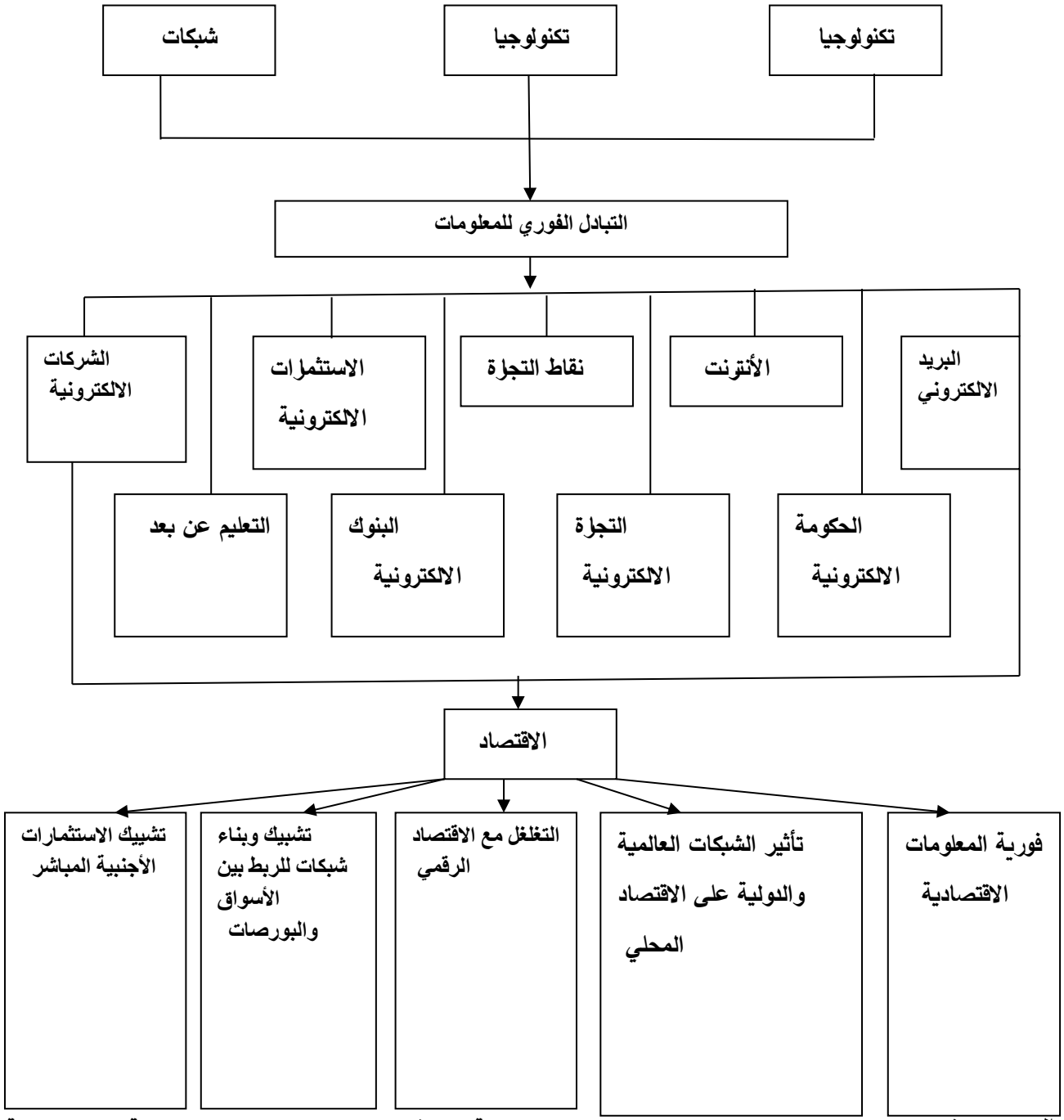

المصدر: **فريد راغب النجار، الاقتصاد الرقمي" الانترنت وإعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الالكترونية، دار الجامعية للنشر، الاسكندرية،2007، ص30.**

لقد أصبح التوجه نحو الأعمال الإلكترونية ضرورة حتمية سواء لدول الغنية أو الدول محدودة الموارد والامكانيات وذلك في ظل التطور السريع الذي يشهده قطاع التكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث إن الأعمال الإلكترونية تخض من تكلفة تقديم الخدمات للمستهلك بشكل كبير. ويمكن حصر هيكل الاقتصاد الرقمي فيما يلي:

- **الشركات الإلكترونية:** تعتمد الشركات الإلكترونية على شبكة الأنترنت من أجل تقديم الخدمات عن بعد قصد تخفيف التكلفة الإضافية إلى تحقيق أعلى درجة من الاستخدام الموارد المتاحة والعمل على تعظيم الإنتاجية وزيادة الربح.
- **الحكومة الالكترونية:** وذلك من خلال تحويل الخدمات الحكومية إلى المؤسسات والأفراد في صورة متكاملة وواضحة بحيث تستعمل الحكومة شبكة الأنترنت أو شبكات خاصة في أداء أعمالها الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية.
- **التجارة الإلكترونية:** تمثل كل الأنشطة التجارية التي تتضمن بيع وشراء وتبادل المنتجات والخدمات والمعلومات من خلال استخدام الأنترنت والوسائل الإلكترونية الأخرى، وبالتالي تتطلب التجارة الإلكترونية اجتماع أطراف التعامل التجاري ولا تشترط وجودهم واتصالهم بصورة مباشرة.
- **التعليم الإلكتروني:** ما هو إلا عملية استخدام الأنترنت والتكنولوجيا المعلومات من أجل عملية توزيع ونشر التعليم، أي إجراء عملية التعليم باستخدام الحاسوب وشبكات الاتصال.[1]

ثانيا: أهداف الاقتصاد الرقمي

أما أهم أهداف الاقتصاد الرقمي، فيمكن ذكرها من خلال القول أن الاقتصاد الرقمي يتحقق لدى المنشئات والمؤسسات من خلال المنافع التي يمكن تحقيقها باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من هذه الأهداف:[2]

- إزالة الحواجز الجغرافية.
- إزالة الحواجز الزمنية.
- تحسين التعامل مع القيود التكليفية.
- تحطيم الحواجز الهيكلية.

[1] لا لوش غنية، **البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في ظل الاقتصاد الرقمي**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة زيان عاشور ، الجلفة، العدد23، ص 50.

[2] كنزة تنيو، محمد دهان، **واقع الاقتصاد الرقمي في العالم العربي**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قسنطينة2، المجلد12، العدد01، 2019، ص302.

المبحث الثالث: مجالات الاقتصاد الرقمي

مع انتشار التقنيات الحديثة بشكل كبير وتطور الأنترنت ليشمل جميع مناحي الحياة ظهر ما يعرف بالتجارة الالكترونية والأعمال الالكترونية، اللتان لقيتا رواجا هائلا وسريعا بين جميع فئات الناس، وفي مختلف المناطق وتطور المفهومات المرتبط بما توفره الدولة للمؤسسات، وبما توفره من بنى تحتية تخص والاتصالات والقوانين واللوائح المنظمة لها على أحسن وجه. ولأجل ذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب.

المطلب الأول: التجارة الالكترونية

مع تطور الأساليب التكنولوجية الحديثة والتوسع في استخدامها من قبل الأفراد والمؤسسات والشركات بمختلف أحجامها وفي شتى مجالات الحياة، شاع مفهوم التجارة الإلكترونية وأصبح واحد من التعبيرات الحديثة والتي أخذت بالدخول في حياتنا اليومية.

أولا: مفهوم التجارة الالكترونية

تمثل التجارة الالكترونية عصرا جديدا من عصور الاقتصاد ولاسيما الاقتصاد الرقمي على حقيقتين: التجارة الالكترونية وتقنية المعلومات والخيرة هي التي خلقت أو صنعت الوجود الحقيقي للتجارة الإلكترونية بوصفها تعتمد على الحاسوب والاتصال ومختلف الوسائل التقنية للتنفيذ وإدارة النشاط التجاري.

التجارة الالكترونية هي تلك العمليات التجارية المتبادلة والتي تتم عادة بين المنتجين والبائعين مثل منتج السلعة أو بائعها وهو مقدم الخدمة عادة وبين المشترين وهم عادة المستهلكين للسلع المختلفة أو العملاء ووسطاء الخدمات وذلك من خلال الوسائل الإلكترونية الشائعة حاليا وفي مقدمتها شبكة الإنترنت.

أما فيما يتعلق بالواقع العملي أو التطبيقي للتجارة الإلكترونية، فإنها تتخذ أنماطا عديدة، مثل: عرض البضائع والخدمات عبر الأنترنت، وإجراء البيع بالوصف عبر مواقع الشبكة العالمية مع إجراء عمليات الدفع النقدي بالبطاقات المالية أو غيرها من وسائل الدفع، وإنشاء متاجر افتراضية أو محل البيع على الأنترنت، والقيام بأنشطة التزويد والتوزيع والوكالة التجارية عبر الأنترنت وممارسة الخدمات المالية وخدمات الطيران والنقل والشحن وغيرها عبر الأنترنت.[1]

[1] جعفر حسن جاسم، **الاقتصاد الرقمي**، مرجع سابق، ص217.

الشكل رقم(05): صور التجارة الإلكترونية

من الأعمال للمستهلك Business-to-consumer وتشمل التسوق على الخط On-line shopping	من الأعمال إلى الأعمال Business-to-Business تحقيق تكاملية عملية التوريد للمنتجات ولأداء الخدمات
من الحكومة إلى المستهلك Government-to-Consumer الخدمات والبرامج الحكومية على الخط	من الحكومة إلى الأعمال Government-to-Business المشتريات الحكومية الإلكترونية

المصدر: جعفر حسن جاسم، مقدمة الاقتصاد الرقمي، مرجع سبق، ص217.

أما من حيث صولا التجارة الإلكترونية فيندرج في نطاقها من الصور أبرزها وأهمها الصور الموضحة في الشكل رقم(05)، حيث تشمل العلاقات التجارية بين جهات الأعمال والمستهلك، وبين مؤسسات الأعمال فيما بينهما وهما الصورتان الأكثر شيوعا وأهمية التجارة الكترونية في وقتنا الحاضر، وبين القطاعات حكومية وبين المستهلك وبين قطاعات حكومية وبين مؤسسات الأعمال، طبعا في إطار علاقات ذات محتوى تجاري ومالي.

مراحل تطور التجارة الإلكترونية[1]

لقد مرت التجارة الالكترونية بن قطاعات الأعمال الاقتصادية إلى أن وصلت إلى هذا الحد من التعامل بثلاثة مرتحل أساسية بدأت منذ بدء استخدام أجهزة الكمبيوتر في المؤسسات والمنشآت الاقتصادية:

- **المرحلة الأولى:** وهي تعتبر مرحلة الارتباط بين الشركات الرئيسية والموردين الفرعيين(Supplychqin) أي بين شركة الأم والفروع التي تتبع لها.
- **المرحلة الثانية:** فقد بدأت بالتبادل الإلكتروني بين الشركات الرئيسية ومختلف الموردين(electronic data interchange) وذلك من خلال استخدام شبكات القيمة المضافة.
- **المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة التبادل الإلكتروني للوثائق وإنجاز كافة المعاملات التجارية على شبكة الأنترنت electronic commerce وتعتبر المرحلة الراهنة من التعامل.

في هذه المرحلة بدأ في استخدام نظام التبادل الإلكتروني للوثائقEDI، حيث حققت مزايا كثيرة ومتنوعة للشركات والمؤسسات الاقتصادية على مختلف أنواعها، ومن مزايا هذه المرحلة أيضا نظام التبادل الإلكتروني للوثائق EDI الذي عزز إمكانية خلق تجمعات اقتصادية متكاملة تعمل على تخفيض التكاليف الثابتة والمتغيرة على السواء من قرطاسية أجور البريد ومراسلات تجارية، بالإضافة إلى أنها عملت على الإسراع في فترة دوران مخزون

[1] مرابطي وسام، **آليات التسويق عن بعد في ظل التوجه نحو الاقتصاد الرقمي دراسة حالة البنك الجزائر الخارجي**، مرجع سابق ، ص ص، 87،88.

والطلب على هـ مما قلل من تكلفة العمليات الإجرائية متبعة على الحاسوب الآلي من إدخال وطباعة ومراجعة وغيرها من العمليات المرافقة لتنفيذ العقود وعقد الصفقات التجارية الإضافية.

ثانيا: مستويات التجارة الالكترونية

تنفيد الأنشطة الفرعية ذات الارتباط لمباشر في المعاملات التجارية أدى إلى وجود مستويات لهذه التجارة:[1]

1. المستوى البسيط:

هذا النوع من التجارة الإلكترونية يتضمن الترويج للمنتجات، السلع والخدمات، وكذلك الإعلان والدعاية لتلك المنتجات بالإضافة إلى مستوى الخدمات المقدمة قبل وبعد البيع، وإن هذا النوع من التبادلات التجارية ذات درجة متقدمة خاصة في البلدان حديثة العهد في استخدام تكنولوجيا المعلومات والأعمال الإلكترونية بالأخص البلدان النامية التي لا تهتم أو تنظر إلى تقديم مستوى متقدم ومتطور من الخدمات قبل وبعد البيع، إن المستوى البسيط للتجارة الإلكترونية يتضمن أيضا عملية التوزيع الإلكتروني للمنتجات وخاصة غير المادية وكذلك تتضمن التمويل الإلكتروني البسيط للأموال وكذلك طريق بوابات الدفع الإلكترونية للأموال.

2. المستوى المتقدم:

يركز هذا المستوى بمضمونه على العمليات وإجراءات الدفع الإلكتروني والتي تتم عبر الشبكة الأنترنت، والتي تعتبر عمليا ذات مستوى متقدم يحتاج إلى الكثير من الإدراك والوعي لدى المتعاملين، لأن عمليات الدفع الإلكتروني وعلى كافة المستويات المحلي، الوطني، الدولي، تعتبر من الأنشطة المتطورة والمتقدمة والتي تحتاج إلى الكثير من الحذر في التعامل معها ويجب أن يشعر الفرد الذين يتعاملون مع المنظمة من خلال موقعها الإلكتروني بالثقة وأن توفر لهم الضمانات اللازمة.

ثالثا: أشكال التجارة الإلكترونية

هناك العديد من التصنيفات التجارة الإلكترونية إلا أن أكثر هذه التصنيفات شيوعا هو تصنيفها حسب الجهات المشاركة في تطبيقها:[2]

1) **التجارة الإلكترونية من الأعمال إلى المستهلك:** وتشير إلى التبادلات الإلكترونية بين المنضمات والزبائن، حيث تقوم الشركة أو الموزعين بعرض منتجاتها وخدماتها وبيعها للزبائن وتقديم الدعم والخدمات والإجابة عن استفساراتهم إلكترونيا، وتتمثل ببيع التجزئة الإلكتروني ويتم التعامل بين المنظمة والأفراد سواء على مستوى السوق المحلي أو الدولي، حيث يقوم الفرد مثلا بطلب المنتوج من موقع المنظمة على شبكة الأنترنت ويدفع ثمنها بالبطاقة ثم يحصل على المنتج أو عن طريق البريد التقليدي إذا كان المنتوج غير قابل لتسليم إلكترونيا.

[1] محمد جاسم الصمدعي، ردينة عثمان يوسف، **التسويق الالكتروني**، دار المسيرة للنشر للتوزيع والطباعة، الاردن، 2012،ص 62.

[2] محمد حسن الطائي، **التجارة الالكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، 2010، ص ص 31،30.

2) **التجارة الإلكترونية بين الأعمال:** وتشير إلى التبادلات التي تتم بين المنظمات كشراء المواد الأولية من الموردين، وتنسيق قنوات التوزيع المنتجات والخدمات، الاتصال والتنسيق مع جهات النقل والشحن وغيرها باستخدام التكنولوجيا الرقمية، ويشكل هذا النوع من التجارة الإلكترونية أغلب معاملات التجارة الإلكترونية، حيث يستحوذ على ما يقارب80%من إجمالي حجم التجارة الإلكترونية في العالم.

3) **التجارة الإلكترونية من المستهلك إلى الأعمال:** وتشير إلى اتصال الزبائن على شكل مجموعات مع المنظمات باستخدام التكنولوجيا الرقمية لتحقيق مكاسب، من خلال استخدام عروض خاصة كخصم الكمية أو الحصول على منتجات بمواصفات وجودة عالية، حيث يستفيد الزبائن من اجتماعهم معا في شكل قوة اقتصادية يخاطبون من خلالها هذه المنظمات.

4) **التجارة الإلكترونية داخل المنظمة:** وتتضمن استخدام المنظمة للتكنولوجيا الرقمية بنشاطاتها، كتبادل المنتجات والخدمات والمعلومات بين وحدات المنظمة ودوائها، ودعم فرق العمل عبر وضائف الأعمال، وتوزيع المراسلات والتعاميم الداخلية، وقد تضمن تقديم العروض لبيع المنتجات المنظمة لأفرادها أو أي عروض أجرى، وتتم هذه المراسلات داخل المنظمة عبر شبكة الأنترنت.

5) **التجارة الإلكترونية بين المستهلك والمستهلك:** حيث يكون التعامل بين الأفراد المستهلكين أنفسهم، وفيه تكون عملية البيع والشراء بين مستهلك آخر من خلال وضع إعلانات على المواقع الشخصية في الأنترنت لهدف بيع الأغراض الشخصية أو بيع الخبرات إلى الآخرين، ويشمل ذلك المزادات الإلكترونية التي تتم فيها المعاملات التجارية بين الأفراد، مثال ذلك: قيام مستهلك ما ببيع منزل أو سيارة أو أي منتج آخر لمستهلك آخر.

6) **التجارة الإلكترونية بين الحكومة والمواطنين:** وتشمل التفاعل بين الحكومات ومواطنيها إلكترونيا والفكرة الرئيسية هنا تتبع من تمكين المواطنين من طلب السلع وتلقيها، وكذلك الخدمات و المعلومات التي تقدمها الحكومة، والإجابة على أي استفسارات من منازلهم أو سياراتهم أو اي مكان آخر في أي وقت، خارج أوقات الدوام الرسمي ودون مراجعة دوائر الحكومة قدر الإمكان، مثل التقدم لطلب رخصة أو هوية تمكنهم من دفع الضرائب إلكترونيا.

7) **التجارة الإلكترونية بين الحكومة والأعمال:** وتشمل استخدام التكنولوجيا الرقمية في إنجاز الإجراءات والمعاملات، وعرض القوانين والأنظمة والتعليمات المنظمة لأعمال قطاعات الأعمال المختلفة، وبيع الأعمال للحكومة منتجاتها وخدماتها إلكترونيا، وتسعى الحكومة من خلال هذه المجموعة إلى أتمته تفاعلاتها مع الأعمال، من خلال تقديم المعلومات والخدمات للأعمال إلكترونيا.

8) **التجارة الإلكترونية بين الأعمال والحكومة:** وتضم كافة العمليات التي تتم بين منظمات الأعمال والجهات الحكومية في إطار تنفيذ التعاقدات الموقعة بين الطرفين، والتي بموجبها تنجز هذه المنظمات بنود هذه التعاقدات للوفاء بالتزاماتها اتجاه تلك الجهات، مثل ذلك توريد احتياجات تلك الجهات من الأجهزة والمعدات والمستلزمات، وتنفيذ مقاولات بناء المباني الحكومية وفتح الطرق، والصيانة بمختلف أنواعها...إلخ.

9) **التجارة الإلكترونية داخل الحكومة:** وتتضمن استخدام الدوائر والأجهزة الحكومية للتكنولوجيا الرقمية للقيام بنشاطاتها، كتبادل السلع والخدمات والمعلومات بين هذه الدوائر، ودعم فرق العمل عبر الأجهزة الحكومية، وتوزيع المراسلات والتعاميم الداخلية، وقد تتضمن تبادل المعلومات والتنسيق في الإجراءات والخطوات العمل لأفرادها أو أي نشاطاتها أخرى.

المطلب الثاني: الأعمال الإلكترونية

إن تعدد تقنيات الانترنت واستخداماتها أثرت بشكل فعال لإعادة هيكلة الأعمال بالنسبة للمنظمات والإعلام بشكل تدريجي على الأعمال الإلكترونية.

أولا: مفهوم الأعمال الإلكترونية[1]

الأعمال الالكترونية هي أكثر شمولية من التجارة الالكترونية فهي عملية ربط مباشر بين الأنظمة التجارية مع الزبائن أو البائعين أو المزودين عبر الأنترنت أو حتي الإكسترانت، الأعمال الالكترونية تعني استخدام المعلومات الإلكترونية لتحسين الأداء التجاري ولصنع القيمة للشركة بتشكيل علاقة قوية بين الشركة التجارية والزبائن. الأعمال الالكترونية تتعدى عملية بيع والشراء كما هو الحال في التجارة الالكترونية إلى ما وراء ذلك لتقوية العلاقات بين الشركات وبين الأطراف الأخرى المختلفة بين الزبائن وشركاء العمل وغيرهم. إذن الأعمال الإلكترونية تمكن الشركات التجارية من إتمام الأهداف الرئيسية التالية:

- الوصول إلى الأسواق الجديدة لا يمكن الوصول إليها بالطريقة القديمة.
- خلق منتجات جديدة وخدمات جديدة.
- بناء ولاء الزبون للشركة.
- زيادة رأس المال المتعلق بالعنصر البشري.
- استغلال أفضل لكل التقنيات والتطبيقات المتاحة.
- تحقيق التنافس والحصول على قيمة للشركة والريادة.

والشكل رقم(06): العلاقة بين الأعمال الإلكترونية والتجارة الالكترونية

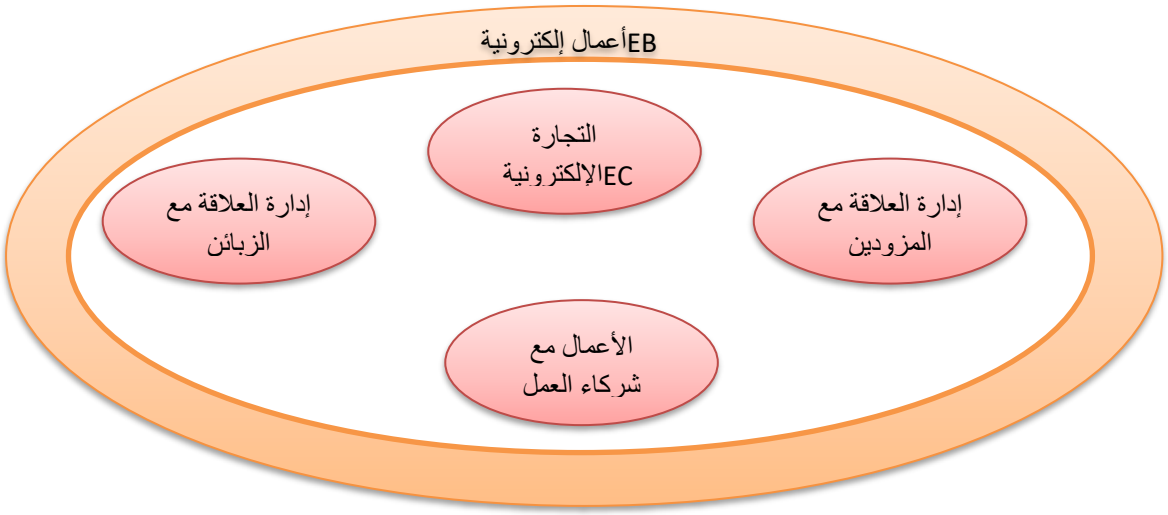

المصدر: جعفر حسن جاسم، الاقتصاد الرقمي، مرجع سابق، ص209.

[1] خضر مصباح الطيطي، **التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية من منظور تقني وتجاري وإداري**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص، 34،35.

ثانيا: مراحل تطور الأعمال الالكترونية

لقد مرت الأعمال الإلكترونية منذ تأسيس شبكة الأنترنت بمراحل متعددة، وهذه المراحل تجسد التطور التاريخي في تبني وتطبيق الأعمال الإلكترونية، وهي انعكاس للتطورات التي كانت تطرأ على شبكة الأنترنت من جانب، وزيادة الإيمان والثقة في ممارسة الأعمال الإلكترونية وهي كما يأتي:[1]

- **المرحلة الأولى:** بدأت هذه المرحلة منذ نشأة الأنترنت حتي عام 1995، وخلال هده المرحلة كانت الشركات تقوم بعرض أعمالها التجارية التقليدية على الأنترنت بصورة ساكنة غير متحركة، أي أن عملية العرض كانت تشبه تماما بما يجري عرضه في الصحف والمجلات.
- **المرحلة الثانية:** خلال هذه المرحلة التي بدأت في عام1995 وامتدت حتي عام1997 ظهرت شركات تهتم بتقديم خدمات الأنترنت، واستطاعت أن تطرح على الشبكة العالمية مجموعة جيدة من الخدمات الجديدة، وهذا التطور الجديد عزز من فرص رواج ونجاح الأعمال الإلكترونية وأسس لمرحلة جديدة من التفاعل الحقيقي بين الشركات التجارية من جهة والأنترنت من جهة أخرى.
- **المرحلة الثالثة:** هذه المرحلة هي مرحلة نشوء شبكات الأنترنت، وهي مجموعة من الأجهزة الحاسوب التي ترتبط مع بعضها البعض داخل الشركة الواحدة، وقد ساعدت شبكة الأنترنت على تطوير أنظمة الاتصالات داخل الشركات، وجرى عقد توأمة بين شبكة الأنترنت على مستوى الشركة وشبكة الأنترنت العالمية، إن آلية عمل الأنترنت هي توفير البيانات والمعلومات على الشبكة ولكن بصورة لا تتيح للجميع الوصول إليها، بل يكون الوصول إلى هذه البيانات والمعلومات مقتصرا على العاملين في الشركة المعنية فقط، ويجري الدخول إلى الشبكة عن طريق كلمة السر، تزودهم بها إدارة الشركة، وفي الأنترنت يجري استخدام تكنولوجيا الحجز الناري، وهذه التكنولوجيا تمنع أفراد من خارج الشركة من الدخول إلى شبكة الأنترنت الخاصة بها وتحقق الأنترنت لمنظمات الأعمال مزايا وفوائد كثيرة مثل تقليل تكاليف المعاملات والمراسلات الورقية الداخلية وزيادة سرعة استخراج البيانات والمعلومات وزيادة كفاءة وفعالية عملية الاتصال بين المستويات المختلفة دخل المنظمة.
- **المرحلة الرابعة:** هذه المرحلة بدأت مع نهايات العام1998 وقد شهدت هذه المرحلة تزايدا وتطورا ملحوظا في منهجية تعامل منظمات الأعمال مع الأعمال الإلكترونية، وقد ظهرت تكنولوجيا جديدة خاصة بعمليات الربط بين منظمات الأعمال والمستهلكين، اعتمادا على شبكة الانترنت، وكذلك بين منظمات الأعمال من جهة والشركاء من جهة أخرى، اعتماد على شبكة الإكسترانت، وهي شبكة خارجية على عكس من شبكة الأنترنت، وهذه الشبكة تتيح الفرصة لذوي المصالح المشتركة لتبادل وتناقل البيانات والمعلومات والرسائل فيما بينهم.

[1] جعفر حسن جاسم، **الاقتصاد الرقمي**، مرجع سابق ، ص ص، 218،219.

- **المرحلة الخامسة:** هذه المرحلة مرحلة ممارسة الأعمال الإلكترونية بصورة فعلى ة وحقيقية، وزادت عمليات التبادل التجاري الإلكتروني بين منظمات الأعمال فيما بينها، وبين منظمات الأعمال والمستهلكين، ومن خلال هده المرحلة فقد تطورت وتنامت النظم التي تدعم ممارسة الأعمال الإلكترونية ومن أهم ملامح هذه المرحلة أن الكثير من منظمات الاعمال قد نجحت في تحقيق الانسجام والتوافق بين أعمالها التجارية التقليدية وأعمالها التجارية الإلكترونية. وفي ظل هذه المراحل أصبح هناك اتجاه قوي لتحقيق التكامل والتنسيق بين الشبكات الأعمال الإلكترونية.

ثالثا: أصناف الأعمال الإلكترونية

هناك ثلاثة أصناف للأعمال الإلكترونية تتمثل فيما يلي:[1]

- **منظمات الأعمال إلى المستهلكين:** الأعمال الموجهة للمستهلكين أو الزبائن هي عبارة عن تجارة التجزئة للمنتجات، سلع وخدمات، مباشرة إلى المستهلكين الأفراد وضمن هذا النوع من التعاملات ينبغي على منظمات الأعمال أن تطور مواقع أسواق جاذبة لغرض جذب الزبائن وبيعهم ما تعرضه من سلع وخدمات. لذلك هذه المنظمات أو الشركات لابد لها من أن تعرض مواقع للتسويق أو للتجارة الإلكترونية، وكذلك تزود وجهات متاجر افتراضية وكتالوجات ومعالجة الطلبيات، ووضع نظام دفع والتسديد الإلكتروني.
- **منظمات الأعمال أي منظمات الأعمال:** وهي عبارة عن تعاملات والمبيعات والمشتريات التي تحدث ما بين منظمة أعمال ومنظمة أعمال أخرى، كمنظمة صناعة مع منظمة صناعة أخري أو تجارية، ووفقا لهذا النوع من الأعمال الإلكترونية فإن المنظمات تستخدم مواقع أسواق إلكترونية أو روابط أسواق أعمال.

وإن المنظمات التي تمارس هذه الاعمال لابد لها من أن تعرض مواقع ويب التجارة الإلكترونية أو الأعمال الإلكترونية من خلال الأنترنت وإكسترانت زبائن الأعمال والمجهزين وكذلك فإن من الضروري جدا أن تتم عرض بوابات التجارة الإلكترونية الخاصة بالمناقصات ومواقع أسواق لتبادل الاعمال.

أما بالنسبة للآخرين فإنهم يعتمدون على التبادل الداخلي للبيانات إلكترونيا من خلال الأنترنت من أجل تنفيد التبادل من الحاسوب لوثائق الأعمال.

- **من مستهلك إلى مستهلك:** وهي عبارة عن عملية بيع للمنتجات، سلع وخدمات، بشكل إلكتروني بين المستهلكين أو الزبائن وأن الموقع على الأنترنت هو أحد الأمثلة الواضحة لهذه الأعمال، حيث يقوم المستهلكون بالبيع المباشر إلى المستهلكين الآخرين لما يتوفر لديهم من منتجات، أن التعاملات التجارية وفق هذا التصنيف هو أن المستهلكين أو منظمات الأعمال، يستطيعون أن ينفذوا عملية التبادل، بيع وشراء، على مواقع الويب الخاصة بدلك مما يجعل هذا النموذج أحد استراتيجيات الأعمال الإلكترونية المستحقة.

إن هذا النوع من الأعمال الإلكترونية لابد أن تتضمن الإعلانات الشخصية الإلكترونية للمنتجات بهدف البيع والشراء بواسطة مواقع الصحف الإلكترونية وبوابات التعامل التجاري الإلكتروني أو مواقع الويب الشخصية.

[1] خضر مصباح الطيطي، **التجارة الالكترونية والاعمال الالكترونية**، مرجع سابق، ص ص 43،

خلاصة

يعتبر الاقتصاد الرقمي وسيلة حديثة للتعامل الاقتصادي المحلي والدولي، وهو اقتصاد قائم على وسائل الاتصال الحديثة منها الأنترنت، ويتسم بخصائص تميزه عن الاقتصاد التقليدي و الصناعي والسرعة في الأداء وإخفاض التكاليف مما يجعل نماذج الأعمال فيه أكثر كفاءة وفعالية.

أفرز الاقتصاد الرقمي عدة متطلبات أساسية وأهمها البنية التحتية لقطاع الاتصالات والمعلومات والاطار التشريعي والقانوني الازم للأعمال الالكترونية، وقد برز عن الاقتصاد الرقمي مع نمو وانتشار الأنترنت والشبكات متعددة الخدمات منها الاعمال والتجارة الالكترونية التي لها دور كبير في تفعيلها من خلال تقليص التكاليف وكسب ميزة تنافسية للمؤسسات وفتح فرص جديدة لانتشار السلع والخدمات وتحسين الاتصالات.

الفصل الثالث: واقع التكتل الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي وتحديات الاقتصاد الرقمي

تمهيد

المبحث الأول: واقع التجارة الخليجية

المبحث الثاني: واقع الاستثمارات الخليجية

المبحث الثالث: نماذج عن توجهات وتطلعات بعض دول الخليج نحو الاقتصاد الرقمي

خلاصة

تمهيد

إن الهدف الذي قامت من أجله دول الخليج بالسعي نحو التكامل الاقتصادي بينهما هو تقوية أوجه التعاون من أجل بلوغ طموحاتها نحو مستقبل أفضل، وذلك من خلال المسار الذي انتهجته هذه الدول الست 6 انطلاقا من منطقة التبادل الحر إلى الاتحاد الجمركي الذي تميز بإعفاء الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية، وصولا إلى السوق الخليجية المشتركة والسعي إلى بلوغ مرحلة توحيد العملة.

وكان لابد من تعزيز العلاقات الاقتصادية فيما بينها واستغلالها الأمثل لمراحل التكامل الاقتصادي التي نراها عديدة ومتنوعة، أهمها تحرير التبادل التجاري والاستثمارات اللذان يمثلان دورا هام في تنمية اقتصاديات هذه الدول.

سنحاول من خلال هذا الفصل معرفة واقع هذا التكامل على التجارة والاستثمارات الخليجية الخارجية والبينية في ظل التحول للاقتصاد الرقمي.

و على ه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: واقع التجارة الخليجية

المبحث الثاني: واقع الاستثمارات الخليجية

المبحث الثالث: نماذج عن توجهات وتطلعات بعض دول الخليج نحو الاقتصاد الرقمي.

المبحث الأول: واقع التجارة الخليجية

يساعد النشاط التجاري في التنمية الاقتصادية لكل دولة، خصوصا تلك التي تسعى إلى تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها كما هو الحال بالنسبة لدول الخليج، لذلك قمنا خلال هذا المبحث بمعاينة وضعية التجارة البينية لدول المجلس وكذلك وضعية التجارة الخارجية لقياس آثره على الاقتصاد الخليجي وعلى التكامل الاقتصادي فيما بينهم.

المطلب الأول: التجارة الخليجية البينية

يشمل هذا المطلب حجم وتطور التجارة البينية لدول الخليج العربية وواقعها.

أولا: تطور التجارة الخليجية البينية

يعتبر التبادل التجاري البينيIntra-Regional Trade بين الدول أي التجارة البينية أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، وهو من أهم المعايير للحكم على مستوي التكتل السائد، ويؤكد المختصين في مجال التجارة العالمية على أن التكامل الاقتصادي (من ناحيتين النظرية والتطبيقية) يساهم في رفع مستوى كفاءة الأداء الاقتصادي للأسواق التي تغطيها المنطقة التجارية المعنية وذلك باعتبار أن هذه المنطقة تساعد على زيادة التجارة فيما بين الدول الأعضاء نتيجة إزالة الحواجز الجمركية والادارية بين هذه الدول ومن توسيع دائرة السوق وسهولة تدفق السلع التي كانت سابقا تواجه معوقات كمية أو نوعية تزيد من تكلفة وصولها إلى المستهلك النهائي باعتبار هذه السلع أصبحت تواجه تعريفة جمركية موحدة مما يزيد من فرص تدفقاتها بين الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي مما جعل التجارة البينية أداة أساسية في تطوير أبعاد التكامل الاقتصادي بين الدول الداخلية في تكتل اقتصادي معين.

كما تعرف التجارة البينية بانها حركة السلع والمنتجات والخدمات عبر حدود الدول، وهي تشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي لكل دولة كما أنها من بين القطاعات الحيوية في الاقتصاد وتعتبر مؤشرا جوهريا على قدرة الدول إنتاجيا في السوق الدولية، وقد تكون بين الدول متجاورة يجمعها تجمع اقتصادي فريد.[1]

سنحاول عرض بيانات التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال كل مراحل مسيرتها التكاملية، وذلك لمعرفة أثر هذا التكامل على تطور حجم التجارة التجارة البينية لدول المجلس، والشكل الموالي يوضح تطور حجم التجارة البينية الخليجية خلال مراحل التكامل الاقتصادي:

[1] صافي أحمد، **محددات التجارة البينية في الدول العربية خلال الفترة(2004-2018)**، مجلة المالية والاسواق، المجلد08، السنة2021، العدد01، السنة2021، ص 451.

الشكل رقم(07): تطور حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي 1984 – 2016.

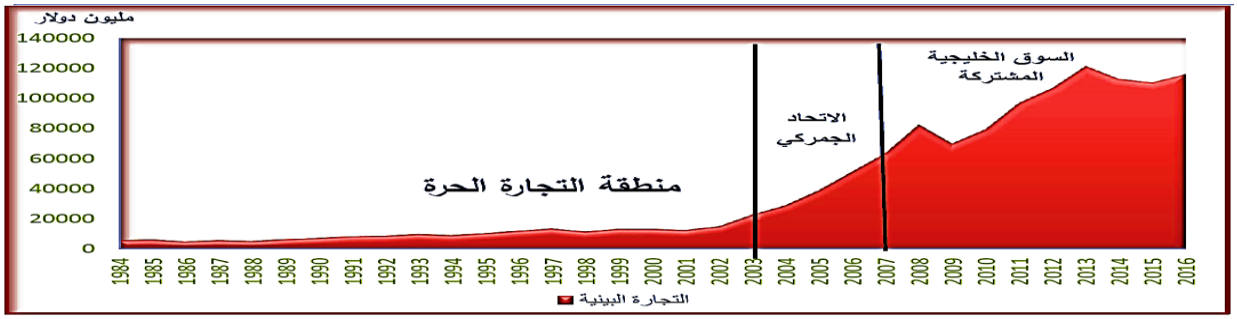

المصدر: طالب أسماء وبوطغان لويزة، **واقع وآفاق التكتل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2018، ص92.

1- التجارة الخليجية البينية مند إقامة منطقة التجارة الحرة إلى قيام الاتحاد الجمركي1984-2003:

كما هو متعارف على ه أن أي نوع من المعوقات، سواء كمية أو الادارية أمام حركة التجارة تقلل من مستوى التبادل التجاري، وذلك باعتبار أن هذه العوائق، تزيد من تكلفة البضائع ومن ثم ارتفاع أسعارها ومن ثم تحد من قدرتها التنافسية في السوق، الأمر الذي يقلل من حجم ومستوى تدفق الواردات البينية بين الدول الأعضاء بالتكتل الاقتصادي، وقد أثبتت التجارب سواء بالنسبة لدول مجلس التعاون خلال سنوات تطبيق اتفاقية التجارة الحرة في الثمانينات أن تخفيض الأعباء والتكاليف يساهم في تدفق السلع والخدمات، عبر دول المجلس، الأمر الذي يدعم من دور التجارة البينية للدول الأعضاء في تعزيز التكامل الاقتصادي.

الجدول رقم (03): حجم التجارة البينية الخليجية 1984 -2003

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
حجم التبادل التجاري البيني	5926	6470	5245	6042	5496	6626	7538	8664	9036	10102
السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
حجم التبادل التجاري البيني	9380	10712	12263	13723	11762	13514	16235	12746	15137	22835

المصدر: السوق الخليجية المشتركة، حقائق وأرقام، العدد السابع، الامانة العامة، ديسمبر 2014 ص94.

ولمعرفة مدى الاستفادة الفعلى ة لدول المجلس من قيام التحاد الجمركي خلال فترة قيامه القصيرة، فقد كان ضروريا قياس مدى النمو التجاري بعد قيام الاتحاد الجمركي ومقارنة هذا النمو بالمعدل التاريخي لنمو التجارة البينية خلال الفترة السابقة للاتحاد الجمركي.

2- التجارة البينية منذ اتفاقية الاتحاد الجمركي إلى قيام السوق الخليجية المشتركة 2003-2007:

في الاتحاد الجمركي يقوم الاعضاء بإزالة الحواجز التجارية فيما بينهم، لكن يتم وضع تعريفة جمركية موحدة على الواردات من غير دول الأعضاء، كذلك يقوم أعضاء منطقة التجارة الحرة بإزالة الحواجز التجارية فيما بينهم، لكن كل منهم يحتفظ بجدوله الخاص بالتعريفات الجمركية على الواردات من غير الأعضاء.

ويفترض أن إزالة هذه الحواجز، قد يؤدي إلى زيادة نسبة التبادل التجاري بين مجموع هذه الدول، ولمعرفة أثر إقامة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي، على التبادل التجاري بين هذه الدول، قمنا بتلخيص البيانات الكمية للتجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي في الجدول التالي:

الجدول رقم(04):حجم التبادل التجاري البيني لدول مجلس التعاون الخليجي.

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007
التبادل التجاري البيني	22835	29054	38970	51250	635014

المصدر: السوق الخليجية المشتركة، حقائق وأرقام، العدد السابع، الأمانة العامة، ديسمبر2014، ص140.

يوضح الجدول الارتفاع الكبير في حجم التبادل التجاري البيني لدول مجلس التعاون الخليجي حيث ارتفع من 22 مليار دولار سنة2003 إلى 63 مليار دولار سنة2007 أي بمعدل 29%، وهذا يفسر أن قيام الاتحاد الجمركي قد أثر برفع حجم التبادل التجاري البيني لدول المجلس.

إن الاتحادات الجمركية واتفاقيات منطقة التجارة الحرة قد تؤدي إلى توسيع التجارة والرفاهية العالمية أو أنه قد تقلل من الرفاهية، اعتمادا على ما إذا كانت تنشئ أنماطا تجارية جديدة، تعتمد على الميزة النسبية أو ببساطة تحويل التجارة من عضو غير تنافسي إلى عضو في الكتلة التجارية.

3- التجارة الخليجية منذ قيام السوق الخليجية المشتركة2008-2016:

يوضح الجدول التالي، تطور حجم التجارة الخليجية البينية خلال الفترة التي أعقبت قيام السوق الخليجية المشتركة:

الجدول رقم(05): حجم التبادل التجاري البيني لدول مجلس التعاون الخليجي 2008-2016

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
حجم التبادل التجاري	82433	69886	79269	96701	106446	121046	112473	110125	115657

المصدر: السوق الخليجية المشتركة، حقائق وأرقام، العدد السابع، الأمانة العامة، ديسمبر2014، ص 140.

- لمحة احصائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المركز الاحصائي، العدد4، ديسمبر2017، ص44.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن حجم التجارة البينية خلال فترة قيام السوق الخليجية المشتركة قد ارتفعت بنسبة كبيرة حيث قدرت حجم التبادل التجاري خلال سنة2008 ب 82 مليار دولار وارتفعت إلى 115 مليار دولار سنة2016 أي بمعدل 9%، نلاحظ أن معدل النمو قد انخفض خلال فترة قيام السوق المشتركة.

في حالة إذا ما قمنا بإهمال فترة الأزمتين 2008-2014 فإن معدل النمو من السنة2009 وحتي 2013يقدر ب 15% وهو معدل منخفض مقارنة بمعدل النمو خلال فترة الاتحاد الجمركي، وهذا دليل على أنه هناك العديد من العوامل المؤثرة في حجم التبادل التجاري، بين دول المجلس غير الحواجز الجمركية.

4- التجارة الخليجية البينية خلال الفترة 2016-2020:

عرفت الفترة الممتدة من 2014إلي 2017 انخفاض كبير بنسبة 1.6% وشهدت انكماش مستمرا بلغ أشده عام 2016، حيث انكمشت التجارة البينية في ذلك العام بنسبة بلغت 11.6 % وعلى ما يبدو فإن التبادل التجاري البيني لدول المجلس تأثر بالانخفاض أسعار النفط العالمية.

وتشير البيانات الإحصائية حسب المركز الإحصائي الخليجي حول حركة التجارة البينية دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بقيمة إجمالي الصادرات والواردات البينية إلى أن الاجراءات الحكومية قد ساهمت في تعزيز وتشجيع التبادل التجاري البيني في عام 2017 بما نسبته5.5% لتصل إلي123.6 مليار دولار أمريكي مقارنة بما قيمته 117.1مليار دولار أمريكي خلال 2016، وسجلت سلطنة عمان أعلى معدل نمو سنوي لإجمالي حجم التبادل التجاري البيني وبنسبة27.7% خلال عام2017، في حين جاءت البحرين والمملكة العربية السعودية في المرتبة 2و3 بنسبة نمو بلغت 14.7% و14.4 %بالمقابل تراجعت حجم التجارة البينية في دولة قطر بنسبة بلغت 27.8% في عام2017 مقارنة بعام2016.

وعلى مستوي دول المجلس فقد ساهمت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بما نسبته37.6% و30% من إجمالي التبادل التجاري البيني وبقيمة بلغت 46.5% و37.1 %خلال عام 2017 على توالي كما ساهمت مملكة البحرين بما نسبته10.6%وبقيمة وصلت 130 مليار دولار أمريكي، وساهمت كل من سلطنة عمان ودولة الكويت ودولة قطر بما نسبته %8.5 و7.2% و6.1% من إجمالي التبادل التجاري البيني خلال نفس العام.

حققت كل من دولة الامارات العربية المتحدة 32.3% وسلطنة عمان20.8%، الكويت18.6%، البحرين16.9% والمملكة العربية السعودية14.6% نموا في حجم التبادل التجاري البيني في عام2018، وفي المقابل سجلت دولة قطر تراجع في حجم التبادل التجاري البيني بمعدل 38.6%خلال2018.

إن البدء من التعافي من آثار الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد19) والتحسن الملحوظ في النمو الاقتصاد العالمي، أن أمام هذا الوضع تبرز الحاجة بقوة إلى تكثيف جميع الجهود نحو تحقيق معدلات نمو أكبر للتجارة البينية، خاصة أن دول مجلس التعاون تشكل سوقا يشمل حاليا نحو58 مليون نسمة، ويبلغ مجموع ناتجها الداخلي الإجمالي حوالي 1590 تريليون دولار في عام 2019، مما يعكس الامكانيات الكبيرة التي تتوفي لديها مجتمعة لبلوغ مستويات متقدمة في حجم تجارتها البينية.

المطلب الثاني: التجارة الخليجية الخارجية

أولا: مفهوم التجارة الخليجية الخارجية

تشكل التجارة الخارجية مسألة مركزية في العلاقات بين الدول، حيث في الماضي كانت سببا من الأسباب الحروب، أما اليوم فإنها تعد أهم أسباب التقارب بين الدول، كما أنها تسمح لهذه الدول أن تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة إضافة إلى توسيع منافد التوزيع لبيع إنتاجها.

يقصد بالتجارة الخارجية" عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل".

كما يمكن أن نعرفها على أنها مجموعة القواعد القانونية المنظمة للأعمال التجارية، والقائمة على أساس التدفقات المالية والمادية والخدمات المتبادلة بين الدول، حيث جانب الصادرات يعبر عن القدرة الإنتاجية للاقتصاد والقابلة للتحول إلى دول أخرى، بينما تعتبر الواردات عن العجز المسجل على مستوي الاقتصاد الوطني في تغطية جزء من الطلب الكلي، كما أنها بصفة مختصرة تعبر عن كلا من الصادرات والواردات المنظورة والغير المنظورة، أو بطريقة أخري هي التي تتم بين الدول خلال عمليات الاستيراد والتصدير، حيث يتم انتقال السلع والخدمات والموارد المالية من دولة إلى أخرى وفق إجراءات إدارية ومالية.[1]

الجدول رقم(06): مؤشر التجارة الخارجية لمجلس التعاون لفترة 2000 -2014

السنة	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	حجم التبادل التجاري
2000	139994.7	77442.7	217437.4
2001	146026.3	83597.9	229624.2
2002	151938.7	90053.7	241992.4
2003	191164.4	110305.6	301470.0
2004	255740.9	137238.5	392979.3
2005	320965.8	155212.1	476178.0
2006	439167.9	205378.0	466545.9
2007	500014.8	271473.0	771487.9
2008	686305.1	362595.6	1049900.7
2009	458210.2	293058.5	751268.6
2010	589901.0	321733.1	911634.2
2011	581513.0	385926.9	1237439.9
2012	942301.1	438286.8	1380588.0
2013	938654.3	465097.1	1403751.4
2014	860734.1	476012.4	476012.4

المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، احصاءات التجارة الخارجية بدول مجلس التعاون الخليجي 2014، العدد الثاني، يونيو 2016، ص7.

[1] زير مي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلي اقتصاد السوق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص المالية الدولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2011، ص 12.

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم التبادل التجاري لدول المجلس فقد بدأت بالارتفاع بشكل تدريجي وملحوظ ، إلا أن معدل النمو التبادل التجاري ضعيف جدا خاصة في السنوات الأولى وذلك راجع إلى أن العديد من الاتفاقيات حول منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي لم تتم إلا خلال القرن العشرين.

حيث قدرت المبادلات التجارية ب 217437.4 مليون دولار أمريكي سنة2000 ومنذ هذه السنة إلى غاية2008 ارتفع معدل النموب24%والذي يمثل ارتفاع حجم التبادل التجاري من 217437.4مليون دولار خلال سنة 2000 إلى 1049900.7 مليون دولار خلال سنة2008، وبعدها سجلت انخفاض في حجم التبادل التجاري قدر في سنة2009 ب 751268.6 ثم عاد إلى الارتفاع إلى غاية سنة 2013 بمعدل نو35.3% معبرا عن حجم التبادل التجاري قدر ب1403751.4.

وبعد الأزمة المالية التي حدثت في سنة 2014 انخفض معدل التبادل التجاري لدول الخليج مع العالم ب 14.5 % حيث قدر حجم التبادل التجاري في ذلك العام 476012.4 مليون دولار.

ويبدو أن هذه الفترة الممتدة من2000-2014 كان لها تأثير كبير على دول مجلس التعاون بسبب الأزمتين(2008و 2014) ويعود ذلك إلى درجة الانفتاح الكبير مع العالم وارتباط اقتصاديات دول الأعضاء بالبترول بما أنها دول ريعية.

الشكل رقم(08): مؤشرات التجارة الخارجية السلعية لدول مجلس التعاون 2015 -2019

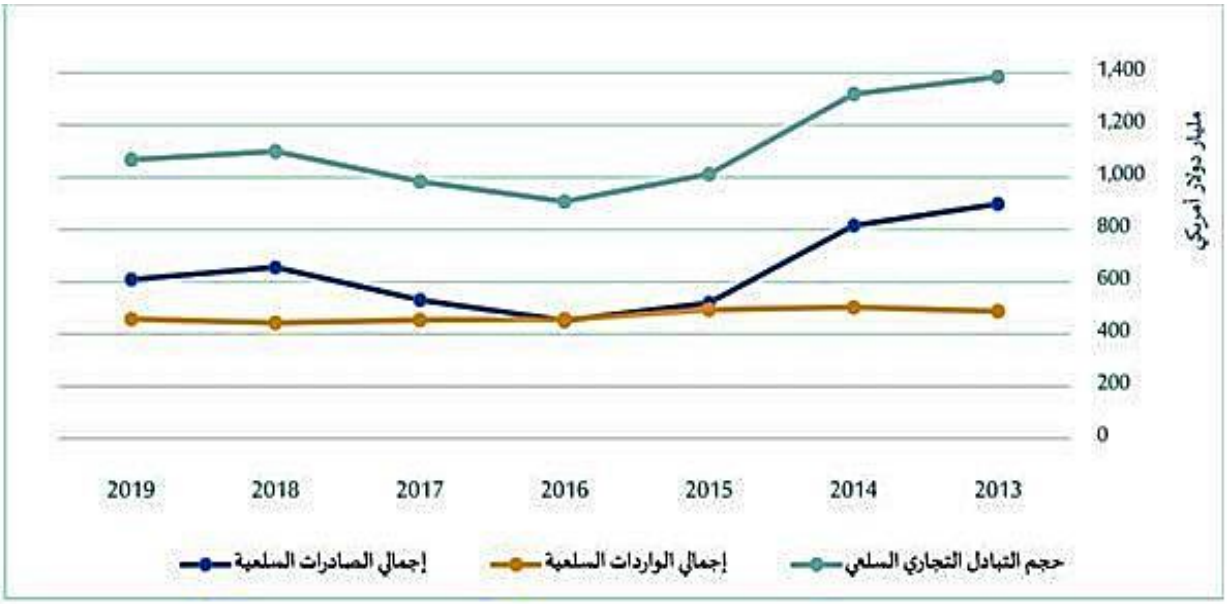

المصدر: https://alwatan.com/details/399414

ووفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن المركز الإحصائي الخليجي، فقد شهدت حركة التجارة الخارجية السلعية لدول مجلس التعاون لعام 2019م انخفاضا في قيمتها الإجمالية، حيث بلغ حجم التجارة الخارجية السلعية لدول المجلس (لا تشمل التجارة البينية) نحو 1,067.6 مليار دولار أميركي للعام الماضي مقارنة بـ 1,100.1 مليار دولار أميركي في العام 2018م وبنسبة انخفاض بلغت 3.0%

تجدر الاشارة الى انخفاض حجم التبادل التجاري خلال الفترة ما بين 2013. 2016م متأثراً بانخفاض قيمة إجمالي الصادرات السلعية لدول المجلس ،فيما عاود في الارتفاع خلال العامين 2017- 2018م ليعود الى الانخفاض مرة اخرى في العام 2019 .

وعلى مستوى مساهمة الدول الأعضاء في المجلس فقد أظهرت البيانات الإحصائية أن ما يقارب ثلاث أرباع حجم التجارة الخارجية السلعية لدول المجلس ساهمت بها دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وسجلت قيمة إجمالي الصادرات السلعية لدول المجلس خلال العام 2019م ما قيمته 609.4 مليار دولار أميركي بانخفاض بلغت نسبته7.2% مقارنة بالعام 2018م، حيث بلغت الصادرات وطنية المنشأ لدول المجلس خلال العام الماضي ما قيمته 503.8 مليار دولار أميركي بانخفاض مقداره 9.2% مقارنة بالعام 2018م، وبلغت قيمة السلع المعاد تصديرها 105.6 مليار دولار أميركي خلال العام الماضي بارتفاع مقداره 4.2% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2018م، في حين سجلت إجمالي الواردات السلعية ارتفاعا طفيفا بنسبة 3.3% مقارنة بالعام 2018م لتبلغ ما قيمته 458.2 مليار دولار أميركي خلال العام الماضي.
كما انخفض فائض الميزان التجاري السلعي لمجلس التعاون بنسبة 29.0% ليصل إلى 151.2 مليار دولار أميركي في العام الماضي مقارنة بـ 213.1 مليار دولار أميركي للعام 2018 .
وعلى مستوى الصادرات الوطنية السلعية: شكل النفط ومنتجاته نسبة 79.8% من قيمة الصادرات السلعية وطنية المنشأ لتبلغ نحو 401.9 مليار دولار أميركي خلال العام 2017 مقارنة بـ 452.9 مليار دولار أميركي للعام 2018م، بمعدل انخفاض بلغ 11.3% عن العام السابق، يليها البلاستك ومصنوعاته بنسبة 4.9%، ثم الذهب والأحجار الكريمة بنسبة 3.4% والمنتجات الكيماوية العضوية 3.2%، والألومنيوم ومصنوعاته 2.1%، والأسمدة0.7.%

أما على مستوى إعادة التصدير شكل الذهب والأحجار الكريمة نسبة 25.5% من قيمة السلع المعاد تصديرها في العام 2017 ليبلغ نحو 26.9 مليار دولار أميركي خلال العام الماضي مقارنة بـ28.0 مليار دولار أميركي للعام 2018م وبنسبة انخفاض بلغ 3.9%، يليه الآلات والأجهزة الكهربائية بنسبة 19.7%، ثم الآلات والمعدات الآلية 12.5%، والسيارات والعربات وأجزاؤها 10.6%، والنفط ومنتجاته 6.0%، والطائرات وأجزاؤها 3.9.%

وعلى مستوى الواردات السلعية استأثر الذهب والأحجار الكريمة على نسبة 13.2% من قيمة إجمالي واردات مجلس التعاون السلعية في العام الماضي، أي ما يقارب 60.3 مليار دولار أميركي وبارتفاع بلغت نسبته 6.7% خلال عام مقارنة بعام 2018م، وتليها الآلات والأجهزة الكهربائية بنسبة 12.9%، ثم الآلات والمعدات الآلية على نسبة 12.8%، والسيارات والعربات وأجزاؤها 9.6%، والوقود والزيوت المعدنية 2.9%.

الشكل رقم(09) توزيع حجم التبادل التجاري السلعي حسب مكوناته الرئيسية 2017- 2018

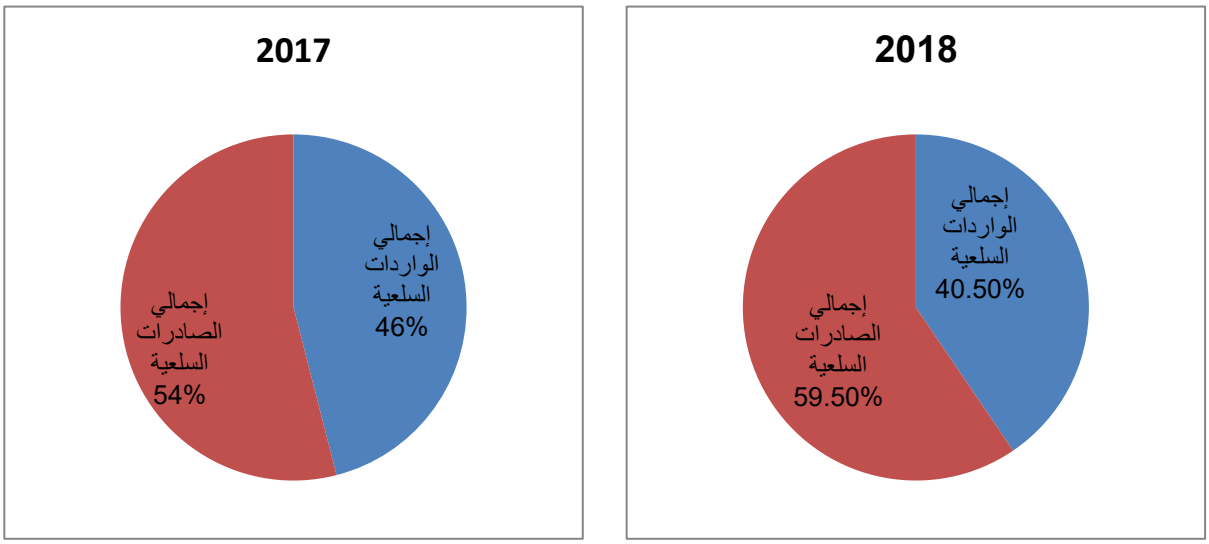

المصدر: المركز الاحصائي، احصاءات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليج العربية2018، العدد04، ديسمبر2019، ص18

وبلغ إجمالي الصادرات السلعية لدول المجلس ما قيمته 438.5 مليار دولار خلال عام2020 بانخفاض نسبته 28.4 في المئة مقارنة بعام 2019، بينما بلغت صادرات دول المجلس ما قيمته 358.9مليار دولار خلال عام 2020 بانخفاض قدره 29.1%مقارنة بعام2019.

وعلى مستوى الشركاء التجاريين لإجمالي الصادرات السلعية، احتلت الصين المرتبة الأولى من بين أهم الشركاء التجاريين لمجلس التعاون من حيث إجمالي الصادرات السلعية، حيث استحوذت ما نسبته 19% من اجمالي الصادرات السلعية لبلدان مجلس التعاون إلى الأسواق العالمية بينما بلغت قيمة إجمالي الصادرات السلعية إلى الصين نحو83.1مليار دولار مقابل 106.3 مليار دولار في عام2019. تمثل نسبة انخفاض بلغت 21.8%.

احتلت الهند المرتبة الثانية بنسبة 12.2% تليها كوريا الجنوبية 8% واليابان 6.4% وسنغفورة4.1% ثم الولايات المتحدة4%.[1]

ثانيا: التبادل التجاري لدول المجلس التعاون مع العالم وأهم الشركاء التجاريين له

- لا تخلو التجارة الخارجية لدول المجلس التعاون الخليجي من الدول العربية، حيث تشير الاحصائيات الرسمية إلى ارتفاع الأهمية النسبية لحجم التبادل التجاري لدول المجلس التعاون الخليجي مع الدول العربية في عام2015 مقارنة مع عام2014، حيث شكلت التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2015 مقابل ما نسبته 4.3% في عام2014، وبلغت قيمة إجمالي صادرات دول مجلس إلى الدول العربية نحو 33.7مليار دولار في نهاية عام2015مقارنة ب39.8 مليار دولار في 2014، أي ما نسبته 15.2% وشكلت الصادرات دول المجلس إلى دول العربية ما نسبته 6.9% من إجمالي الصادرات السلعية لدول المجلس.

[1] **التجارة الخارجية الخليجية تتخطي 840 مليار دولار الصادرات السلعية تسجل تراجعا ملموسا في 2020 بسبب تأثير جائحة كورونا**، السبت28 جمادى الأولى 1443هـ، رقم العدد 15740،.htt://www.aawsat.com/home/article/3389076/ تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/05/30.

الشكل(10): أهم الشركاء التجاريين الرئيسين العرب في الصادرات والواردات السلعية لمجلس التعاون الخليجي 2015.

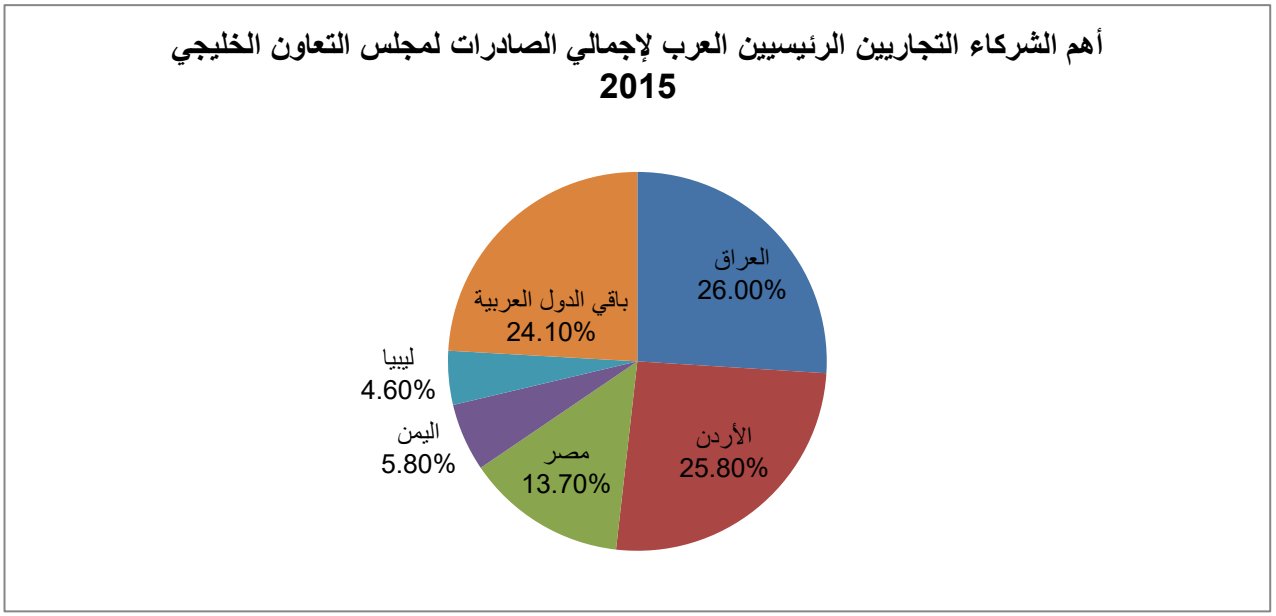

المصدر: المركز الاحصائي، ملخص احصائي حول التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية(16 دولة) 2015، العدد07، أغسطس 2017، ص5.

سجلت جميع دول مجلس التعاون الخليجي فائضا في الميزان التجاري مع الدول العربية في عام2015، والجدير بالإشارة إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة سجلت أعلى فائض تجاري مع الدول العربية بلغ 92 مليار دولار وبنسبة45 % من إجمالي الفائض التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي مع الدول العربية، في المقابل شهدت دولة قطر أقل فائض بنحو 0.8مليار دولار.

وجاءت دولة الإمارات العربية المتحدة بالمرتبة الأولى كأهم شريك تجاري من دول المجلس التعاون الخليجي بالنسبة لمؤشر حجم التبادل التجاري مع الدول العربية عام2015 بقيمة 20.5مليار دولار، وبنسبة 43.6% من إجمالي حجم التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي مع الدول العربية.

19.6% نسبة حجم التبادل التجاري لأربعة دول مجلس التعاون متمثلة في قطر، عمان، كويت، البحرين مع الدول العربية في عام 2015. وتعتبر المملكة العربية السعودية الشريك التجاري الأكبر والأهم للدول العربية من بين دول مجلس التعاون حيث بلغت حجم الصادرات السلعية الوطنية غير النفطية بينها 6مليار دولار في 2015، أما الشريك الثاني فهو دولة الامارات العربية بحصة تقارب أكثر من ثلث الصادرات السلعية الوطنية الغير نفطية لدول مجلس التعاون الخليجي حيث شكلت ما نسبته 40.1%.

85%نسبة الواردات السلعية لدول المجلس التعاون من الدول العربية في 2015 تتجه إلى دولة الإمارات العربية المتحدة 42.5%والمملكة العربي السعودية 40.3% بينما ما نسبته 17.2% تذهب إلى بقية دول مجلس التعاون الخلجي.[1]

[1] المركز الاحصائي، **ملخص إحصائي حول التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي و الدول العربية (16دولة)** 2015 ،ص 6.

●دول رابطة التجارة الحرة الأوروبية (إفتا): هي منظمة التجارة الحرة بين أربعة بلدان أوروبية(أيسلندا، ليختنشتاين، النرويج، سويسرا) أن تعمل بالتوازي ومرتبطة بالاتحاد الأوروبي، تظهر البيانات ارتفاع في قيمة إجمالي الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون إلى دول رابطة (إفتا) في عام 2018 مقارنة مع عام 2017، حيث بلغت قيمة الصادرات السلعية لدول المجلس تعاون إلى دول الرابطة ما يقارب 10.5مليار دولار في نهاية2018 مقارنة ب 4.5 مليار دولار في 2017 بنسبة ارتفاع 133.3%، وشكلت اجمالي الصادرات السلعية لمجلس التعاون إلى دول الرابطة ما نسبته 1.6% من اجمالي الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي إلى الأسواق العالمية في 2018. كما بلغت قيمة الواردات السلعية لمجلس التعاون من دول الرابطة نحو 10.5مليار دولار في 2018 مقارنة ب 9.6 مليار دولار في 2017، وشكلت الواردات السلعية لدول المجلس تعاون من دول الرابطة ما نسبته 2.4%من إجمالي الواردات السلعية لدول المجلس من السوق العالمية لعام2018.[1]

الشكل (11): التوزيع النسبي لدول مجلس التعاون كشريك تجاري مع دول الرابطة 2018

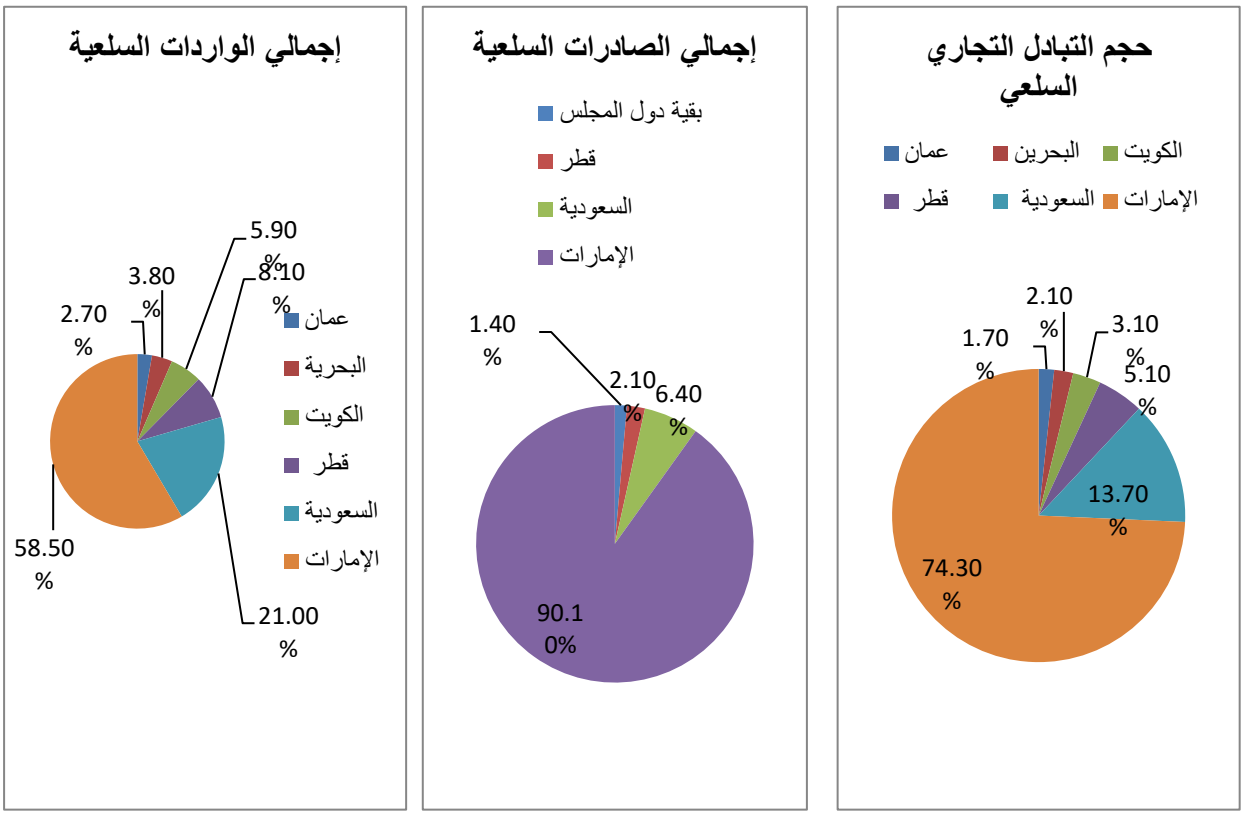

المصدر: المركز الاحصائي، ملخص احصائي حول التبادل التجاري السلعي بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول الرابطة التجارة الحرة الأوروبية2018، ص18.

●التبادل التجاري السلعي بين دول مجلس التعاون الخليجي و الولايات المتحدة الأمريكية: تظهر البيانات المركز الاحصائي لدول المجلس عن ارتفاع في قيمة إجمالي الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عام2018 حيث بلغت 38 مليار دولار مقارنة مع 32.4 مليار دولار في 2017، بنسبة

[1] المركز الاحصائي، **ملخص احصائي حول التبادل التجاري السلعي بين دول مجلس التعاون الخليجي و دول رابطة التجارة الحرة الأوروبية** 2018 ، ص9.

ارتفاع بلغت 16.9%، وشكلت اجمالي الصادرات السلعية ما نسبته 5.8% من اجمالي الصادرات السلعية لدول مجلس تعاون إلى الأسواق العالمية في 2018.

كما بلغت الواردات السلعية لمجلس من الولايات المتحدة نحو 52 مليار دولار في 2018 مقارنة ب 52.3مليار دولار في 2017 بانخفاض بلغت نسبته 0.6%، وشكلت الواردات السلعية لمجلس التعاون من الولايات المتحدة ما نسبته 11.7%من إجمالي الواردات السلعية من الأسواق العالمية في 2018.[1]

الشكل (12): التوزيع النسبي لدول مجلس التعاون كشريك تجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية2018م

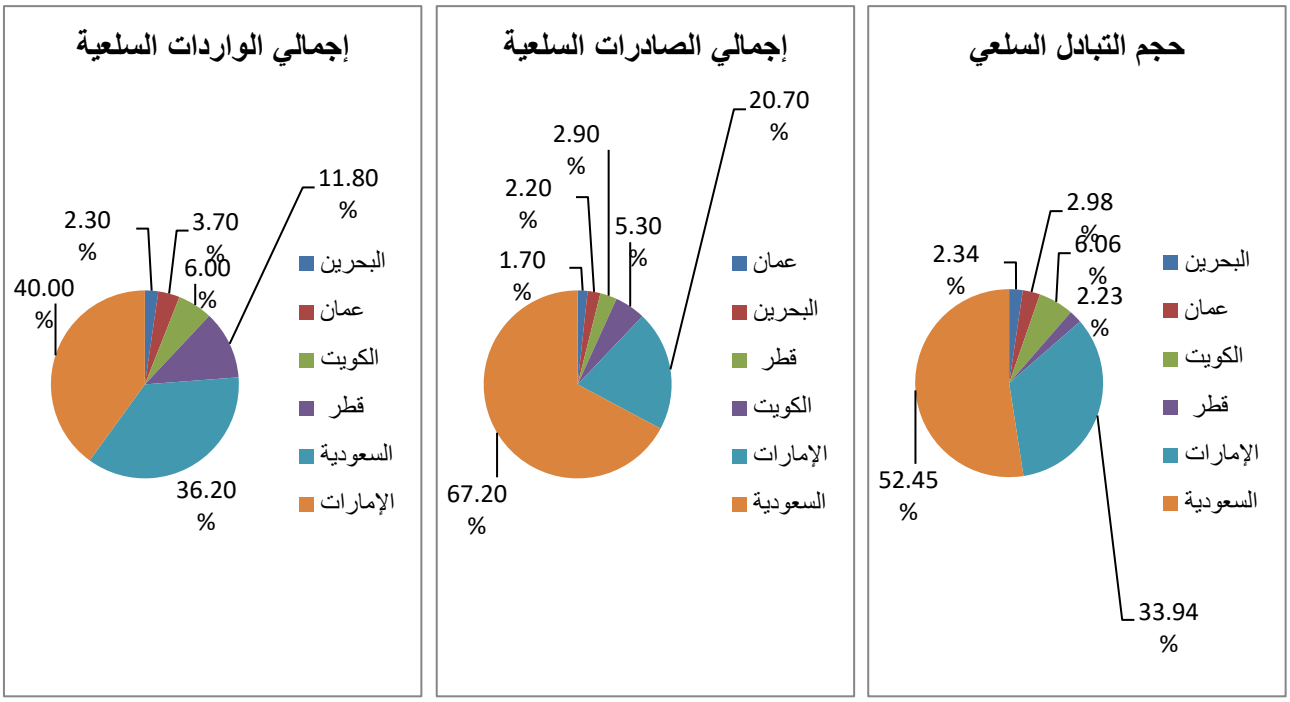

المصدر: المركز الاحصائي، ملخص احصائي حول التبادل التجاري السلعي بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية2018، ص19.

ثانيا: أهم الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون الخليجي

الجدول رقم(07): ترتيب أهم الشركاء التجاريين حسب اجمالي الصادرات السلعية غير نفطية.

الدول	2010	2015	2019	2020
01	الهند31.2	الهند18.6	الصين21.6	الصين11.7
02	ايران14.6	ايران15.5	الهند21.3	العراق9.5
03	العراق8.8	العراق13.8	العراق15.4	سويسرا9.3
04	الصين8.3	الصين11.8	سويسرا14.4	الهند8.9
05	سويسرا5.3	الولايات المتحدة7.8	الولايات المتحدة10.7	الولايات المتحدة6
06	سنغافورا4.3	بلجيكا6.5	ايران7.7	هونج كونج5.3
07	الولايات المتحدة 4.1	سنغافورا6.3	سنغافورا7.1	تركيا5.1

[1] المركز الاحصائي، **ملخص إحصائي حول التبادل التجاري السلعي بين دول مجلس التعاون الخليجي و الولايات المتحدة الأمركية**2018، ص20.

08	مصر3.9	هونج كونج 6.3	هونج كونج6.7	سنغافورا3.8
09	بلجيكا3.8	مصر6.3	تركيا6.6	مصر3.7
10	هونج كونج3.2	تركيا5.6	مصر6.1	ايران3.1

المصدر: المركز الاحصائي، لمحة احصائية لدول مجلس التعاون الخليجي، العدد02، 2021، ص11.

كأهم شريك تجاري حسب اجمالي الصادرات غير نفطية لدول المجلس بما نسبته10%وبقيمة بلغت 11.7 مليار دولار فيما جاءت العراق في المرتبة الثانية بنسبة8.1% تليها سويسرا 7.9%. واستحوذت الدول العشرة الأولى على ما نسبته 56.4% من اجمالي الصادرات الغير نفطية لدول المجلس إلى العالم.

الجدول(08): ترتيب أهم الشركاء التجاريين حسب اجمالي الواردات السلعية غير نفطية

	2010	2015	2019	2020
01	الصين47.4	الصين83.3	الصين83.7	الصين94.7
02	الولايات المتحدة37.7	الولايات المتحدة57.7	الولايات المتحدة50.3	الولايات المتحدة26.2
03	الهند37.2	الهند33	الهند39.3	الهند17.8
04	اليابان27.9	ألمانيا32.7	اليابان24.6	اليابان12.4
05	ألمانيا23.3	اليابان31.4	ألمانيا22.6	ألمانيا11
06	كوريا الجنوبية14.1	كوريا الجنوبية21.9	إيطاليا14.7	إيطاليا8
07	المملكة المتحدة13.2	المملكة المتحدة16.8	فرنسا14.5	المملكة المتحدة7.9
08	فرنسا11.9	إيطاليا15.9	المملكة المتحدة14.4	فرنسا6.6
09	إيطاليا11.8	فرنسا14.8	كوريا الجنوبية10	كوريا الجنوبية6.4
10	البرازيل9.5	فيتنام12.9	فيتنام9.7	فيتنام5

المصدر: المركز الاحصائي، لمحة احصائية لدول مجلس التعاون الخليجي، العدد02، 2021، ص12.

تصدرت الصين الرتبة الأولى كأهم شريك تجاري حسب إجمالي الواردات السلعية لدول المجلس بما نسبته19.7 %بقيمة بلغت 49.7 مليار دولار ، فيما جاءت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية بنسبة 10.4%تليها الهند 7%، واستحوذت الدول العشرة الأولى مانسبته60.2%من اجمالي الواردات لدول مجلس التعاون الخليجي

المطلب الثالث: أثر التجارة الخليجية على تكتل دول المجلس التعاون الخليجي

تعد دول مجلس التعاون الخليجية من أكثر اقتصاديات العالم انفتاحا على العالم الخارجي، حيث أن التجارة الخارجية(الصادرات والواردات) تمثل في هذه الدول أكثر من 80%من الناتج المحلي الاجمالي عام 1990 في الوقت الذي لا تزيد فيه النسبة في المتوسط عن 50%في بقية الدول العربية و54%في الدول الصناعية. وتعد هذه الأهمية للقطاع الخارجي في دول المجلس إلى اعتمادها الكامل على النفط الخام كمكون رئيسي للصادرات بالإضافة إلى دوره المهم في الناتج المحلي الاجمالي وفي الايرادات العامة لها.[1]

[1] خالد محمد خليل، **إزالة العوائق تسهل حركة التجارة والسلع**، كلمة اليوم 2013/09/13، htt://www.alyaum.com./articles/109977 / تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/05/30.

إن أهم إنجازات المجلس الآن يمكن في نجاحه في تنشيط حركته التجارية بين الدول، وقد تم ذلك بفصل التحاد الجمركي وإنشاء السوق الخليجية المشتركة، فالوصول إلى هذه المرحلة كان من شأنه أن يعطي نتائج إيجابية ملحوظة فيما يتعلق بالتجارة البينية لدول المجلس إذ أنها حققت قيمة تقارب ال 100 مليار دولار في عام 2013 مرتفعة بمقدار يفوق السبعة أضعاف عما كانت على ه في عام 2000، أي قبل البدء في تنفيد الفعلى للاتحاد الجمركي وعلى الرغم من هذا النمو الكبير في حركة التجارة البينية في دول المجلس فإنها تمثل فقط 7.1%من اجمالي القيمة الكلية للتجارة الخارجية لدول المجلس.[1]

ولقياس أثر تنافسية التجارة الخارجية على دول الخليج العربية تستخدم العديد من المؤشرات وهي:

أولا: مؤشر تكامل التجارة الخارجية

يقيس هذا المؤشر درجة التشابه بين هيكل صادرات دولة ما مع هيكل واردات دولة أخرى، يدل ارتفاع المؤشر على درجة تشابه هيكل التجارة الخارجية بين دولتين، بالتالي فإن المؤشر يلعب دور هاما في تخطيط التوجهات التجارية للدول ويساهم في بلورة الاتفاقيات التجارة بينها أو بين التكتلات الاقليمية ، الاعتماد على دولة من خارج دول التكتل الاقليمي لاستراد حاجياتها من المنتجات التي لديها منها ميزة نسبية، وتبلغ القيمة القصوى للمؤشر 100% وتشير إلى أعلى درجة من التكامل.

ثانيا: التجارة داخل نفس الصناعة

تعرف التجارة بين الصناعات على أنها التجارة بين بلدين، حيث البضائع من قطاعات مختلفة، التجارة داخل الصناعة(IIT) هي في حالة عندما تكون السلع المتداولة هي من نفس القطاع، يمكن تقدم التجارة البينية داخل الصناعة فيما بين الصناعات لأي قطاع.[2]

ثالثا: مؤشر تنافسية التجارة الخارجية لدول المجلس التعاون الخليجي

- مؤشرات تنافسية التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- أصدر صندوق النقد العربي دراسة حول أثر مؤشرات التنافسية غير السعرية على اقتصاديات دول المجلس، حيث تشير القدرة التنافسية إلى أن تفوض على منتجاتها وخدماتها من المنافسة العالمية، وتشير الأدبيات إلى أن التنافسية تنقسم إلى ثلاثة أنواع هي:

التنافسية السعرية: على أساس التنافسية معرفة بعدة عوامل من بينها عوامل غير سعرية وغير تقنية بالتالي فإن البعض يشير إلى المكونات الغير السعرية في التنافسية.

التنافسية التقنية: تشير إلى تنافسية المشروعات التجارية، من خلال النوعية المستخدمة في الصناعات كالتقنية والتكنولوجيا العالية.

فيما يتعلق بالمنافسة غير السعرية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تستعرض بعض أهم مؤشرات تنافسية التجارة الخارجية:

---

[1] خالد شمس العبد القادر ، **التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول المجلس التعاون، الانجازات والعقبات**، مركز الجزيرة للدراسات 16 فيفري 2015، http://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath/2015/01/2015114111914285936.html. يوم 30-5-2022علي الساعة12.59.

[2] Rikadlindqvist، INTRQ-INDUSTRY TRADE، AN ANALYSIS OF MEASUREMENTS،master thesis،school of économiques and management،Sweden ، July 2006،p;09.

1- **مؤشر تركز الصادرات:** يهدف المؤشر إلى قياس مدي تركز الصادرات، حيث تنحصر قيمة المؤشر بين 0 و1 و يكون التركيز التام للصادرات السلعية عند القيمة1، وبدل ارتفاع المؤشر إلى مدى اعتماد الدولة المصدرة في تجارتها على عدد قليل من المنتجات السلعية التي تمثل بنسبة عالية من اجمالي صادراتها.

2- **حصة الصادرات السلعية:** يقيس المؤشر حصة صادرات الدولة من منتج معين إلى الأسواق العالمية من اجمالي واردات العالم من نفس المنتج.

3- **مؤشر ميل الصادرات:** تنحصر قيمة مؤشر ميل الصادرات بين 0% وتدل على عدم وجود تجارة دولية إطلاقا وأن الانتاج موجه كليا للطلب المحلي، ويعني أن كامل الانتاج المحلي موجه للأسواق العامية.

4- **مؤشر نفاد الواردات السلعية:** يقيس المؤشر درجة تأثر الاقتصاد، بالصادرات الخارجية خاصة عند ارتفاع أسعار السلع الأساسية، ويطلق على ه مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي. كما ارتفع المؤشر كلما غطت الواردات الطلب المحلي.

5- **مؤشر الميزة النسبية الظاهرة:** تكون السلعة ذات ميزة نسبة إذا كانت قيمة المؤشر(RCA) أكبر من1 وعموما فإن الدول ذات التنافسية العالية تمتاز بارتفاع عدد السلع ذات الميزة النسبية في حين أن العلاقة بين مؤشر ترتكز الصادرات تنخفض فيها المنتجات السلعية ذات الميزة النسبية الظاهرة.

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في قياس قدرة الدول التنافسية بالأسواق العالمية وتبين من خلال الدراسات السابقة حول قياس أثر التنافسية غير السعرية على الناتج المحلي الجمالي لدول المجلس التعاون ما يلي:

1- أثر مؤشر تنافسية التجارة على الناتج المحلي الاجمالي

- ارتفاع درجة تركز الصادرات نتيجة استحواذ الوقود المعدني على نسبة تفوق 70% .
- تدني درجة تنوع الصادرات نسبيا، مما أدى إلى انخفاض عدد السلع ذات الميزة النسبية.

درجة تأثر الاقتصاد بدول المجلس بالصدمات الخارجية عند انخفاض أسعار المنتجات غير النفطية أقل من درجة التأثر عند انخفاض اسعار المنتجات النفطية.

- يؤثر مؤشر نفاد الواردات بعد استبعاد بعض السلع الوسطية سلبا على الناتج المحلي الاجمالي

2- هيكل التجارة في دول مجلس التعاون الخليجي

- انخفاض التجارة البينية في دول المجلس إلى حوالي 7.5% من اجمالي تجارتها السلعية في حين تبلغ التجارة البينية غير نفطية من اجمالي التجارة غير النفطية 18.2% خلال الفترة 2005-2014 بالمقابل تشير البيانات الإحصائية إلى ارتفاع التجارة الخارجية مع دول الأسواق الناشئة والصين، الشريك الرئيسي لدول المجلس والمستورد الرئيسي للوقود المعدني.
- تدني التجارة البينية مع دول العربية إلى حدود 3% من اجمالي التجارة الخارجية في حين تبلغ نسبة التجارة البينية غير نفطية إلى الدول العربية 10% عام2014.
- ارتفاع قيمة مؤشر تطابق صادرات دول المجلس مع وارداتها من المنتجات غير نفطية وهذا يدل على تطابق هيكل الطلب و الامدادات من المنتجات السلعية بين دول المجلس التعاون وبتالي ارتفاع درجة التكامل بينها.

– ارتفاع نسبة اندماج المنتجات السلعية غير نفطية لدول الخليج في أسواقها.[1]

المبحث الثاني: واقع الاستثمارات الخليجية

يعرف الاستثمار اقتصاديا بأنه تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة لتطوير الوسائل الموجودة بهدف زيادة الطاقة الانتاجية أي أنه يعبر عن انتقال رأس المال من الشكل النقدي إلى الشكل المنتج فقط، وهو أمر تنفيه حقيقة أن الاستثمار قد يتم في أصول حقيقية أو مالية سعيا لتحقيق أهداف محددة.[2]

وقد شهدت دول مجلس التعاون الخليجي من الناحية الاقتصادية زيادة ملحوظة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوارد والذي كان نتيجة لتنامي الثقة بالتطلعات المستقبلية للاقتصاديات الخليجية، وتقليص العوائق التي كانت تقف في وجه الاستثمار إضافة إلى تحسين السياسات الاقتصادية والتشريعات المتعلقة به، وعلى الرغم من ذلك فإن حجم هذه التدفقات الاستثمارية مازال محدودا ادا ما قرناه بحجم اقتصاديات الخليج الأمر الذي يتطلب بذل المزيد من المجهودات لتشجيع الاستثمار الكلي و الأجنبي لما لها من تأثير على النمو والتكامل الاقتصادي في هذه الدول وقد ارتأينا تقسيم الاستثمارات لدول الخليج إلى شقين الاستثمارات الخليجية، أو ما يعرف باسم الاستثمارات الخليجية البينية التي تتم بين دول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول: الاستثمارات الخليجية البينية

أثبت الواقع أن الاقتصاد الخليجي يملك عناصر متكاملة، ولكونه اقتصادا منفتحا يعتمد على الاستثمارات المتنوعة والمجالات المحلية بدرجة كبيرة، فقد استطاع رجال الأعمال والمستثمرون الخليجيون أن يسهموا بشكل فاعل في حماية هذا الاقتصاد، عبر تبادل الاستثمار بين مختلف دول المنطقة، ووضع رؤوس أموالهم ي عدة مجالات، وفي العديد من المشروعات الناجحة، ولكن على الرغم من ذلك فإن الاستثمارات الخليجية البينية لم ترق إلى مستوى الطموحات الكبيرة التي تراود الخليجيين مند عقود طويلة، بشأن تفعيل العمل الاقتصادي المشترك في دول مجلس التعاون، حيث في الوقت الذي تجاوزت فيه الاستثمارات الخليجية في الخارج حاجز التريليون دولار، لم تتعد الاستثمارات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي 30 مليار دولار وذلك ي نهاية عام 2005، وهي نسبة اعتبرها الخبراء ضئيلة قياسا بإمكانيات دول المجلس وحجم استثماراتها الخارجية.

وتشير الأرقام إلى تواضع حجم الاستثمارات الخليجية البينية، حيث بلغ عدد المشاريع الخليجية المشتركة نحو 1000 مشروع، لم تتجاوز قيمة رؤوس أموالها 5.2 مليار دولار أمريكي عام 2006، في حين بلغ عدد الشركات المساهمة الخليجية التي يسمح لمواطني دول المجلس التداول ي أسهمها 524 شركة من مجموع نحو 1000 شركة، ولم تتجاوز عدد فرع البنوك الخليجية في دول المجلس 16 فرعا، ولم يتجاوز عدد مواطنين دول المجلس الذين يملكون عقارات في دول المجلس الأخرى34 ألف مواطن.

---

[1] جمال قاسم حسن، **قياس أثر تنافسية التجارة الخارجية علي اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، صندوق النقد العربي، يونيو 2017،ص–ص 107–109.

[2] معاوية أحمد حسن، **الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره علي النمو والتكامل الاقتصادي لدول الخليج العربية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والادارة، 28 العدد2، تاريخ النشر 1432/04/01هـ،ص 104.

الجدول رقم (09): تطور تدفق الاستثمارات البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة بين 2005 – 2016

الدول	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الكويت	–	–	–	–	–	–	–	392.9	–	–	–
الامارات	0.0	2316	–	3559.7	3019	–	–	–	–	–	–
البحرين	–	–	–	–	–	–	–	29.5	–	–	–
السعودية	28797	1649	6.388	12758	11.623	5624	–	–	–	332.8	–
عمان	573.3	–	2653.3	–	–	–	–	–	–	–	–
قطر	–	–	–	–	–	–	–	–	–		–
الاجمالي	29370.3	3965	9041.3	16317.7	14642	5624	0	422.4	0	332.8	0

المصدر: طالب أسماء، بوطغان لويزة، مرجع سابق، ص116.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تدفقات الاستثمارات الخليجية البينية شهدت تطورات مختلفة صعودا وهبوطا خلال الفترة (2005 2015)، حيث تراوح من 29.3 مليار دولار وهي أعلى قيمة مسجلة عام 2005 إلى 33.28 مليون دولار عام 2014 وانعدامها سنة 2015، كما يلاحظ أنها عرفت انخفاضا ملحوظا عقب سنة 2008، وذلك راجع لتأثيرات الأزمة المالية 2008 (أزمة النفط)، بالنسبة لمختلف السنوات وجدنا صعوبة في ايجاد احصائيات الاستثمارات البينية والمرتبطة ارتباطا أساسيا بالتجارة البينية الخليجية.

المطلب الثاني: الاستثمارات الخليجية الخارجية

أولا : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

يمكن صياغة تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر وهو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول انتاجية ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي بدرجة معينة على ادارة تلك الاستثمارات، كما يترتب على هذا النوع من الاستثمار نقل الموارد المالية والاقتصادية والخبرات الفنية والتكنولوجيا المتطورة إلى البلد المضيف مما يساهم في تحقيق سياسة استراتيجية هادفة كما تجذر الاشارة إلى أن أهم القنوات التي يتحرك عبرها الاستثمار الأجنبي المباشر، هي شركات ذات قدرات عالية على تخطي الحدود تقوم بنشر أنشطتها في مختلف أنحاء العالم، ولهذه الشركات أحجام مختلفة من حيث رأس المال الشركة أو عدد المشاريع المنتسبة لها، أو المنتجات أو عدد الدول التي تعمل فيها أو عدد المستخدمين لديها وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات من أهم مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وللاستثمار الأجنبي المباشر خصائص تميزه عن غيره من أشكال التدفقات الرأسمالية كما له أهداف خاصة به تتضح من خلال الآتي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار يحقق للمؤسسة روابط هامة ودائمة مع المؤسسة الأم في الخارج، مما يساهم في زيادة الإنتاجية وكفاءة أداء الشركات المحلية، وتطوير مؤسسات البيع المحلية، إضافة إلى أنها تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة.

- الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد تدفق لرأس المال الأجنبي فقط، ولكنه أيضا فنون انتاجية متقدمة ومنتجات حديثة ومهرات ادارية وتنظيمية وخبرات فنية وتكنولوجيا عالية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدولة المضيفة إلا بناء على دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله الفنية المتاحة.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية وذلك من خلال الوفرات الاقتصادية، والمنافع الاجتماعية التي تتحقق نتيجة تواجده، مثل خلق مناصب الشغل وتوسيع نطاق السوق المحلية، دعم مبادلات التجارة الخارجية.
- يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بتغير حيث يتميز بتحركاته بحثا عن تحقيق الربح، فهو يتجه بكثير إلى الدول ذات المناخ الاستثماري الملائم ومن جهة أخرى يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بانخفاض درجة التقلب، حيث أن تدفقاته تتميز بالاستقرار نسبيا إذا ما قورنت مع قروض المصاريف التجارية وتدفقات المحفظة المالية.
- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات التنموية الرسمية في أن تحويل الأرباح المترتبة على ه يرتبط بمدى النجاح الذي يحققه المشروعات المحولة عن طريق هذه الاستثمارات، بينما لا يوجد أي ارتباط بين جدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تقوم بها.
- في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر يكون العبء على ميزان المدفوعات أقل من نظيرة في حالة الاستثمار الأجنبي غير مباشر وذلك لأن الأرباح في المرحلة الأولى للمشروع تكون قليلة، كما أن احتمال استعادة رأس المال من الدولة المضيفة يكون أقل إذا قورن باستثمار المحفظة المالية.

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تصنيف أشكال الاستثمار المباشر إلي:

1 **الاستثمار المشترك:** وهو أحد المشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الارادة، والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية ...إلخ وبهذا المفهوم يساعد الاستثمار المشترك الدولة المضيفة على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتحسين الاستثمار المشترك الدولة المضيفة على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات، وتساهم في حل مشكلات البطالة ونقل التكنولوجيا والمعرفة والخبرة ودعم المهارات الإدارية المتقدمة.

2 **الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:** وتتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة وهذا النوع يساهم في زيادة العرض والطلب المحلي ونقل التكنولوجيا الحديثة للدول المضيفة.

3 **مشروعات التجمع:** يأخذ هدا النوع من الاستثمار شكل الاتفاقيات بين الطرفين الأجنبي والمحلي، يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي المستثمر بتزويد الطرف المحلي المستقبل للاستثمار بمكونات أو موارد أولية أو

أجزاء من منتوج معين يتم تجميعه في الدول المضيفة، وتأخذ مشروعات التجمع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك، وإذا كان بموجب عقد أو اتفاقية لا تضمن التملك أو المشتركة المستثمر الأجنبي فان ذلك يعتبر نمطا من أنماط الاستثمار غير مباشر، وفي معظم الأحيان، وبالخاصة الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة...إلخ.

4 **الاستثمار في المناطق الحرة:** ظهرت المناطق الحرة في الستينات، وتم استعمالها في السبعينات والثمانينات، وتعرف المنطقة الحرة على أنها منطقة تمارس فيها أنشطة صناعية وخدمات أو أنشطة تجارية، تقع في مساحات مضبوطة حدودها وفق اجراءات حكومية مبسطة.[1]

ثانيا: السياسات والحوافز لجلب الاستثمار الأجنبي في دول المجلس

الجدول رقم(10): السياسات والحوافز لجلب الاستثمار الأجنبي في دول مجلس التعاون

مملكة البحرين	خففت القواعد على الشركات غير خليجية لامتلاك البيانات وتأجير الأراضي، كما تم تأسيس مكان واحد شامل لتسهيل الإجراءات والتراخيص وزيادة الملكية الأجنبية من 49% إلى 100%من الأعمال التجارية في بعض القطاعات الأساسية كالنفط.
دولة الكويت	إجازة القانون الذي يسمح للأجانب بامتلاك100% من الشركات الكويتية، كما تم تخفيض الضرائب المتعلقة بالشركات من55% إلى 25% وتم تأسيس مكتب كبير لمعالجة تطبيقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
سلطنة عمان	سمحت ب100% ملكية أجنبية من الشركات في أكثر القطاعات، تخفيض عدم التكافؤ ضريبة الدخل المخفض بين الشركات العمانية والأجنبية وذلك برفع النية الوحيدة للشركات العمانية من 7.5%إلي 12%، وتنزيل نسبة للشركات الأجنبية من (1%-50%) إلى (5%-30%) بالإضافة إلى زيادة نسبة التملك إلى 70% بدلا من 49%.
دولة قطر	سمحت ب 100% ملكية أجنبية في قطاع الزراعة، الصناعة، الصحة والتعليم وتم تخفيض المعدل الضريبي(35% إلى 30%).
المملكة العربية السعودية	شرع قانون جديد للاستثمار، وأسست سلطة الاستثمار المشترك لتسهيل عمليات الاستثمار أجنبي، سمحي ب100 ملكية أجنبية في أكثر القطاعات ويشمل ذلك الغاز وتوليد الطاقة... خفض ضريبة الدخل المتعلقة بالشركات للحد الأعلى على الاستثمار الأجنبي من45 إلى 30 مما سمح لتغيير السعوديين بامتلاك العقارات لكنهم أو عملهم ما عدا المدنيين المقدسيين.
الامارات العربية	أعلنت عدة مناطق تجارية مجانية جديدة بقصد جعل الامارات مركز عالمي للتجارة، ارخاء القيود على الاستثمار الأجنبي في مشاريع العقارات المعنية.

المصدر: معاوية أحسن، الاستثمار المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، جامعة ظفار- كلية التجارة وغدارة الأعمال، ص18.

[1] رايس حدة، **دور دول مجلس التعاون الخليجي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة حالة المملكة العربية السعودية)**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة خيضر بسكرة، العدد 27، 2012، ص-ص 58-60.

ثالثا: الاستثمارات الأجنبية الواردة والصادرة إلى دول المجلس

1 – الاستثمارات الاجنبية الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي

لقد أثبتت جميع الدراسات العلمية والنظرية وجود ارتباط قوي بين معدلات النمو والتنمية الاقتصادية ودرجة التنوع للدول، على هذا الأساس سعت دول المجلس على الدوام إلى تحسين مناخها الاستثماري بصورة متواصلة ليكون جاذبا للاستثمارات الأجنبية، وذلك ضمن إطار سياستها الاقتصادية الآخذة بالعمل على تنويع مصادر الدخل لتقليل الاعتماد على النفط والغاز الطبيعي باعتباره المصدر الأساسي للناتج النحلي والايرادات العامة للدولة، ولتحقيق هذا الهدف، عملت دول المجلس على تشجيع القطاع الخاص وزيادة دوره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما عملت على خلق المناخ الاستثماري الملائم لجدب رؤوس الأموال الخارجية وتوجيهها للاستثمارات في العديد من القطاعات الاقتصادية في صورة مشروعات مشتركة مع رأس المال الخليجي. سنقوم بعرض تطورات الاستثمارات الأجنبية الواردة لدول مجلس التعاون الخليجي على مدار سنوات من 2006 إلى 2016 اعتمادا على معطيات الجدول أدناه:

الجدول رقم(11): تطور الاستثمارات الأجنبية الواردة لكل دول من دول المجلس بين2006 – 2016

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الامارات	12.81	14.19	5.06	1.13	8.80	7.15
السعودية	18.29	24.32	39.46	36.46	29.23	16.31
البحرين	2.91	0.91	2.64	0.26	0.16	0.10
الكويت	0.12	0.11	−0.01	1.11	1.30	3.26
قطر	3.50	4.70	3.78	8.12	4.67	0.94
عمان	1.60	3.33	2.95	1.49	1.24	1.63
حجم الاستثمارات الواردة	39.23	47.56	53.88	48.57	45.40	29.38
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	
الامارات	8.83	9.49	10.82	8.80	8.99	
السعودية	12.18	8.86	8.01	8.14	7.45	
البحرين	1.55	3.73	1.52	−0.80	2.91	
الكويت	2.87	1.43	0.95	0.29	0.27	
قطر	0.40	1.04	1.07	1.07	0.77	
عمان	1.37	1.51	−2.69	−2.69	0.14	
حجم الاستثمارات الواردة	27.19	26.06	19.69	14.81	20.54	

المصدر: احصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة البينية والتنمية (الأونتكاد) لسنة2017.

والشكل الموالي يعكس بيانات الجدول أعلاه

الشكل رقم (13) تطور حجم الاستثمارات الواردة لدول مجلس التعاون الخليجي بين 2006 -2016.

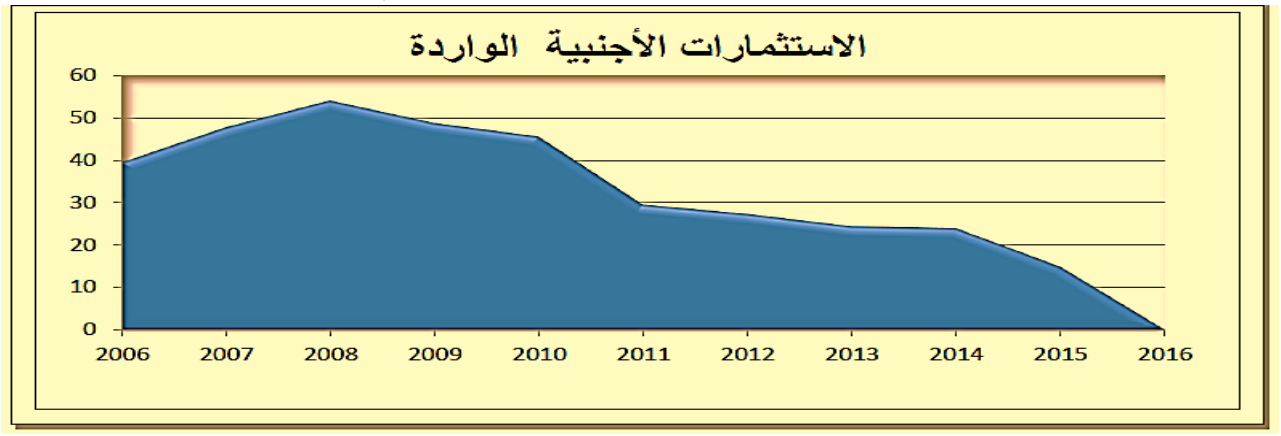

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول أعلاه.

شهدت دول الخليج منذ عام 2006 زيادة ملحوظة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها، وذلك في ضوء تنامي الثقة بالتطلعات المستقبلية للاقتصادات الخليجية، وتقليص العوائق التي كانت تقف في وجه الاستثمار، إلى جانب التحسن في السياسات الاقتصادية والتشريعات ذات العلاقة. حيث قد تلقت في عام 2007 ما مقداره 47.56 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، أي ما يزيد قدرها 8 مليارات دولار عن مستواها للعام السابق، وبذلك يلاحظ أن حجم هذه الاستثمارات خلال عامي 2006 و2007 قد تجاوز إجمالي الاستثمارات التي تلقتها دول الخليج خلال الخمس عشر عاما الماضية بنحو 33%، ونلاحظ من الجدول أن الاستثمارات الواردة إلى دول الخليج قد بلغت ذروتها سنة 2008 بما يعادل 53.88 مليار دولار، ثم تناقصت خصوصا سنة 2009 أين بلغت 29.38 مليار دولار وذلك راجع إلى تداعيات الأزمة العالمية ل 2008 من انخفاض للسيولة العالمية بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط واستمر هذا الانخفاض في السنوات التالية حيث بلغت سنة 2011 27.19 مليار دولار إلى أن وصلت إلى أدنى مستوى 14.81 مليار دولار والسبب الرئيسي يعود إلى الأزمة التي أصابت أسواق النفط وأدت إلى هبوط أسعار البترول هبوطا حرا والذي أثر بدوره على خريطة الاستثمار العالمي ككل، كما نلاحظ أن المملكة العربية السعودية أكثر البلدان الخليجية استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث استمرت في الزيادة إلى غاية 2009 وتليها الأمارات في المرتبة الثانية، وتحل عمان المرتبة الأخيرة.

2- الاستثمارات الأجنبية الصادرة عن دول مجلس التعاون الخليجي

تعتبر كيفية استثمار الفوائض النفطية قضية مفتاح للاقتصادات الخليجية النفطية، ومن ناحية النظرية على الأقل يمكن للاقتصادات الريعية القائمة على استنساب الموارد الطبيعية أن تكون من استثماراتها سواء الخارجية أو الداخلية عائدا يمثل على الأقل، بديلا عن العائد التي تحصل على ه في الوقت الحالي من بيع مواردها، ومن ثم حين تنضب هذه الموارد لا يمكن هذه الاقتصادات أمام إشكالية انقطاع أو تدهور دخولها.

الجدول رقم (12) تطور الاستثمارات الأجنبية الصادرة من كل دولة من دول مجلس التعاون بين 2006 -2016

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الامارات	10891.76	14567.73	1580.30	2722.90	2015.00	2178.00
السعودية	-38.56	-134.83	3497.62	2177.27	3906.85	3429.92
البحرين	980.05	1669.15	1620.48	-1791.49	334.04	-920.21
الكويت	8210.53	9784.18	9090.57	8581.83	5889.84	10772.92
قطر	127.43	5160.25	3214.57	3214.57	1853.17	10108.53
عمان	276.00	-36.00	585.00	109.00	1498.00	1222.00
حجم الاستثمارات الصادرة	20447.22	31010.48	34271.74	15014.09	15506.90	26791.16
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	
الامارات	2536.01	8828.34	11735.90	16691.60	10891.76	
السعودية	4401.55	4943.29	5395.99	5389.93	-38.56	
البحرين	515.96	531.91	-393.62	497.34	980.05	
الكويت	6741.30	16648.03	10468.26 -	5406.98	8210.53	
قطر	1840.11	8021.43	6748.35	4023.35	127.43	
عمان	884.00	934.00	1358.00	294.00	276.00	
حجم الاستثمارات الصادرة	16918.93	39907.00	14376.37	32303.20	20447.22	

المصدر: احصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة البينية والتنمية (الأونتكاد) 2017.

والشكل الموالي يعكس بيانات الجدول أعلاه

الشكل رقم (14): تطور الاستثمارات الصادرة عن دول مجلس التعاون الخليجي بين 2006 -2016

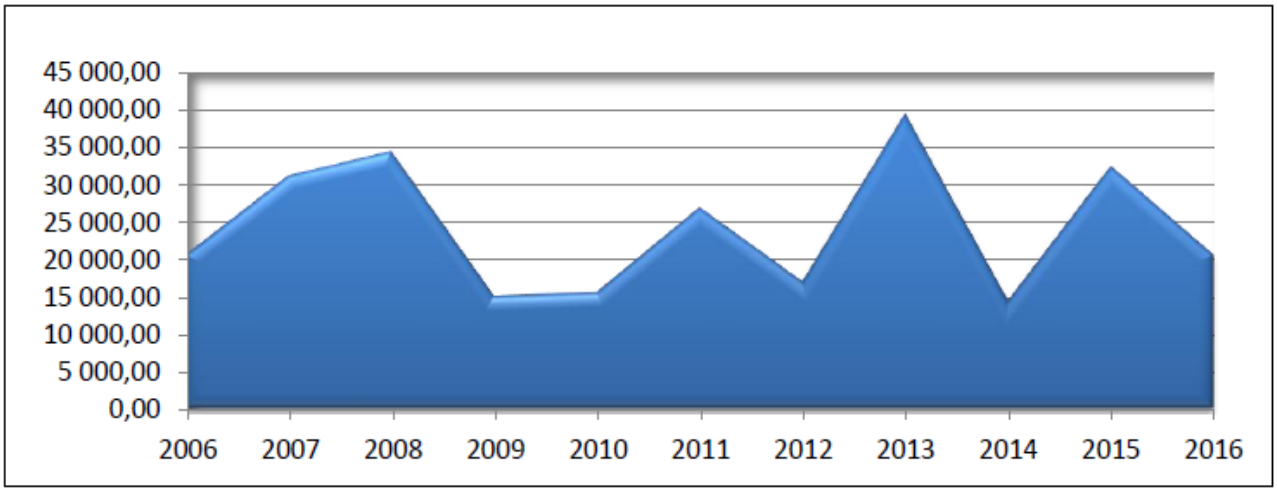

المصدر: من اعداد اطابتين اعتمادا على الجدول أعلاه

من تحليل الجدول نلاحظ ارتفاع في حجم الاستثمارات الصادرة عن دول الخليج حيث في سنة 2006 بلغت حوالي 20 مليار دولار، ثم تزايدت إلى الضعف بما قيمته 37 مليار دولار وهذا راجع إلى ازدهار الاسواق النفط في تلك الفترة، إلى غاية 2008 أين نلاحظ انهيار واسع في حجم الاستثمارات في سنتي 2009 و2010 بما قيمته 15 مليار دولار وهذا راجع لأعقاب الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على أسواق النفط التي تعتبر المصدر الرئيسي للفوائض هذه البلدان، ثم نلاحظ ارتفاع في حجم الاستثمارات اين بلغت ذروتها سنة 2013 بما قيمته 39 مليار دولار ورجعت لانخفاض مرة أخرى حيث بلغت 20 مليار دولار سنة2016.[1]

الجدول رقم (13) الاستثمار الاجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي خلال 2018 (القيمة بالمليار دولار).

البلدان	2017	2018	التغير%
السعودية	1.42	3.21	126.06
الامارات	10.35	10.39	0.39
قطر	0.986	−2.19	−322.11
الكويت	0.348	0.346	−0.57
البحرين	1.43	1.52	6.29
سلطنة عمان	2.02	4.1	102.97
الاجمالي	16.554	17.376	4.97

المصدر: زهية لموشى وآخرون، اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الاندماج في الاقتصاد العالمي بين الفرص والتحديات، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد07، العدد01، 2020، ص119.

الجدول رقم(14) التدفقات الاستثمارية الخارجية من دول مجلس التعاون الخليجي خلال 2017-2018 (القيمة بالمليار دولار)

البلدان	2017	2018	التغير
السعودية	7.28	21.22	191.48
الامارات	14.06	15.08	7.25
قطر	1.69	3.52	108.28
الكويت	9.01	3.75	−58.38
البحرين	0.229	0.567	−76.57
سلطنة عمان	2.42	0.567	−76.57
الاجمالي	44.248	34.689	27.56

المصدر: : زهية لموشى وآخرون، اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الاندماج في الاقتصاد العالمي بين الفرص والتحديات، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد07، العدد01، 2020، ص121.

[1] طالب أسماء وبوطغان لويزة، المرجع السباق ، ص 119.

الملاحظ من الجدول ارتفاع اجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال 2018 بنسبة 4.97 بالمئة على أساس سنوي، وبلغ اجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول الخليج 17.38 مليار دولار مقارنة ب 16.55 مليار دولار في عام 2017.

وجاءت أكبر الاستثمارات الأجنبية في الامارات العربية المتحدة بواقع 10.39 مليار دولار، فيما استقطبت الكويت أقل الاستثمارات ب 346 مليون دولار، وسجلت قطر تخرجا بواقع 2.19 مليار دولار في الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وأظهر جدول التدفقات الاستثمارية الخارجية لدول المجلس ارتفاع حجم الاستثمارات الخارجية في عام 2018 مقارنة بالعام 2017 لتصل إلى 44.25 مليار دولار، وسجلت السعودية أكبر قيمة في الاستثمارات الخارجية بواقع 21.22 مليار دولار، وجاءت أقل الاستثمارات من دولة البحرين ب 111مليون دولار، وعلى معدل النمو فقد حققت السعودية أيضا أكبر معدل نمو سنوي في الاستثمارات الخارجية ب 191.48 بالمئة، بينما سجلت سلطنة عمان أكبر معدل تراجع ب 76.57 بالمئة. [1]

الجدول رقم (15): الاستثمارات الأجنبية المباشرة (الصادرة والواردة) لدول مجلس التعاون

الدول	الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة		الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة	
	2019	**2020**	**2019**	**2020**
الامارات	17875	19884	21226	18937
السعودية	4563	5486	13547	4854
سلطنة عمان	3420	4093	627	1255
البحرين	1501	1007	179	205
الكويت	104	319	2495	2427
قطر	2813	2434	4450	2730

المصدر: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات والائتمان الصادرات2019-2020.

المطلب الثالث: تحليل أثر الاستثمارات على تكتل دول مجلس التعاون الخليجي

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يعكس رغبة الكيانات الأجنبية في الاستثمار في بلد ما، مؤشر آخر للتنافسية المحتملة لاقتصاد معين. والاستثمار الأجنبي المباشر متأخر أيضا في دول مجلس التعاون الخليجي، فبين العامين 2015 و2019، استقطبت الامارات العربية المتحدة وعمان وحدهما تدفقات استثمارية أجنبية مباشرة (كحصة من الناتج المحلي الإجمالي) أعلى من المتوسط العالمي البالغ 2.5%. فلم تبلغ التدفقات الصافية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مجلس التعاون الخليجي ككل سوى 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل

[1] ايمان غالي، **مسح 17.4 مليار دولار الاستثمار الاجنبي المباشر في الخليج ب 2018**، 13 يونيو 2019، https://www.mubasher.info/news/3489537/2/018، شوهد يوم 2022/06/02، 14.43.

هذا الرقم من نصف المتوسط العالمي وأقل بثلاثة أضعاف تقريبا من التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاديات العالية الدخل.

الشكل: (15) الاستثمار الأجنبي المباشر، التدفقات الصافية(متوسط الحصة من الناتج المحلي الاجمالي بين العامين2015 و2019)

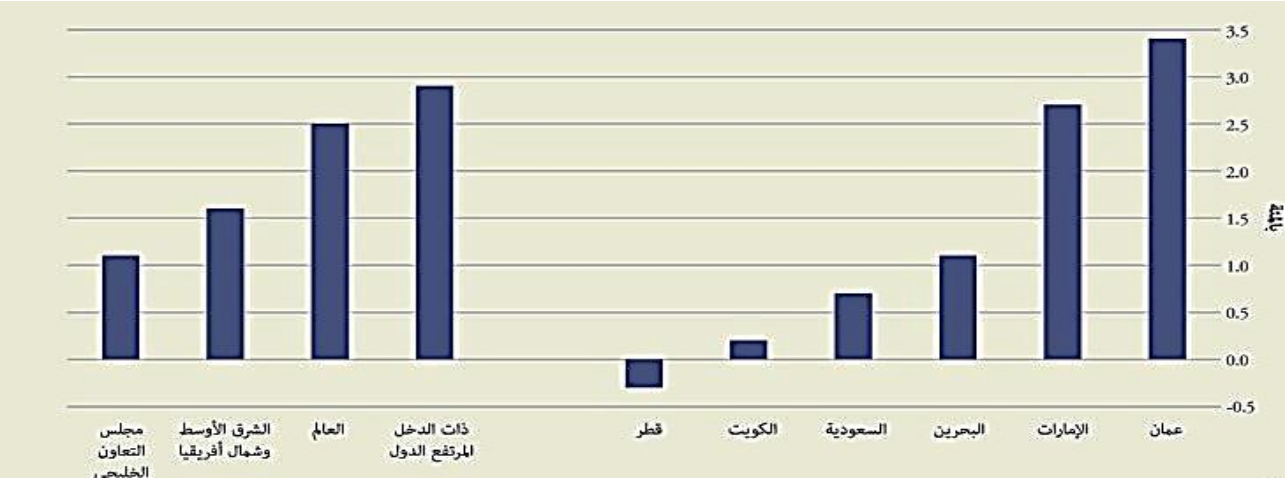

المصدر : https://m.annabaa.org/arabic/referenceshirazi/26019

وتشكل بيئة الأعمال الضعيفة في معظم دول مجلس التعاون الخليجي جزءا من السبب خلف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المنخفضة إلى هذا الحد. فمن الصعب على الشركات التي لا صلات لها بالمطلعين دخول السوق المنافسة فيها، علاوة على ذلك غالبا ما تجري التعديلات في السياسات على أساس مرتجل بدون إنذار أو مراجعة. وقد تشمل هذه التعديلات الحد من التراخيص العمل من الدول معينة والحد من تحويل الأموال إلى الخارج وقطع العلاقات الاقتصادية مع الدول المجاورة، ويزيد هذا الغموض في السياسات من الخطر للشركات الدولية وحتي المحلية، التي ترغب في الاستثمار في المنطقة. فعندما كانت دول المجلس الخليجي تحقق مداخيل فائض من النفط والغاز، كانت تتحلي بالرفاهية اتخاذ القرارات اعتباطية بشأن السياسات وحتي ارتكاب أخطاء مكلفة في السياسات. بيد أن الوقائع المالية الأضيق في المرحلة الراهنة تفرض على ها أن تكون استجابة لحاجات المستثمرين ومخاوفهم.

سعت حكومات مجلس التعاون الخليجي إلى تنوع اقتصاداتها عبر دعم القطاعات التي غالبا ما تعكس تفضيلات صانعي السياسات أكثر منها مكامن القوة التنافسية لاقتصاداتها، بيد أن معظم دول مجلس التعاون الخليجي أدركت أن نماذج التنويع هذه هي بحد ذاتها غير مستدامة وبدأت بإحالة المجال أمام تطوير حقيقي للقطاع الخاص، وكانت البحرين في طليعة هذه الجهود في البداية، إذ لديها مستوى احتياطات النفط الأدنى في مجلس التعاون الخليجي، بينما امارة دبي لديها أيضا مستويات محدودة من الاحتياطات تفوقت على البحرين وفتحت الباب أمام باقي الامارات العربية المتحدة. وتقود الامارات الربية الآن دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى من ناحية تأمين بيئة ممكنة للأعمال وريادة الأعمال مثلا، على مدى العقد المنصرم حققت كل دول مجلس التعاون تقدما من الناحية سهولة البدء بنشاط تجاري في مؤشر البنك الدولي لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

الشكل رقم (16) مقياس البنك الدولي لبدء النشاط التجاري (0-100)

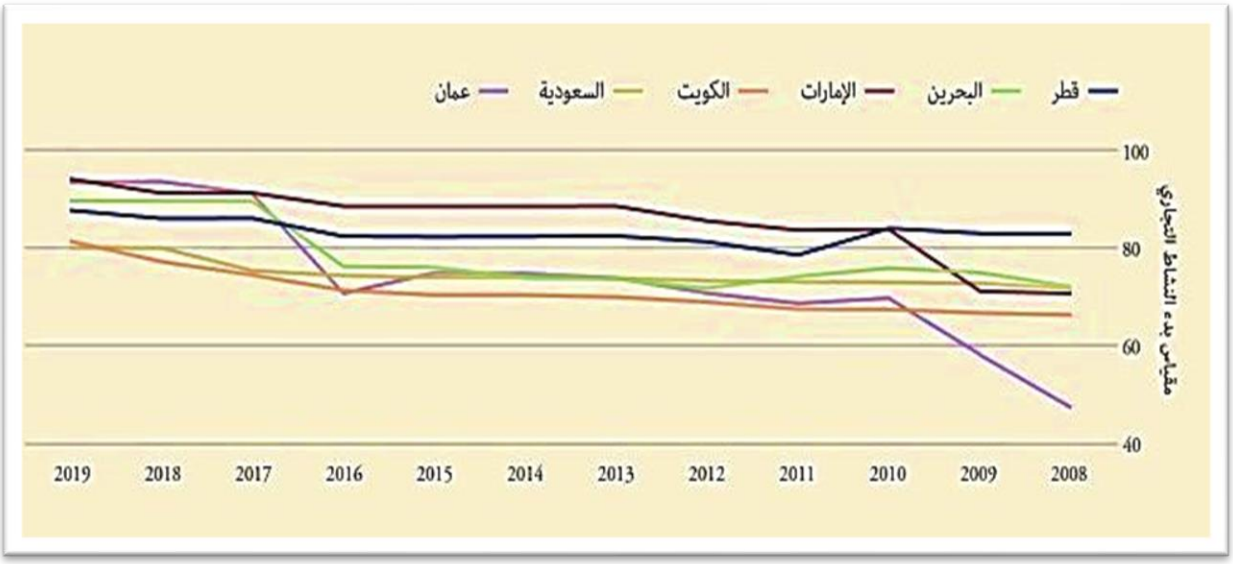

المصدر: https://m.annabaa.org/arabic/referenceshirazi/26019

وتطورت الدول الخليجية مقاربة أكثر شمولية لجهود التنويع التي تبذلها في السنوات الأخيرة الماضية، وقد استكملت هذه الخطوات بشأن السياسات عبر إنشاء مناطق تجارة حرة ومناطق اقتصادية خاصة تعمل بدرجات متفاوتة خارج التشوهات التنظيمية في القطاع الخاص، وتساعد هذه المناطق على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعمل على مراكز للابتكار يمكن ادراجها مع الوقت ضمن الاقتصاد الوطني. ولدي الامارات العربية المتحدة 45 منطقة حرة تسمح بملكية أجنبية بنسبة100%، وخطت البحرين خطوة أبعد من ذلك وسمحت بملكية أجنبية بنسبة 100% في عدة قطاعات من بينها العقارات و الاتصالات والخدمات الادارية. وأنشأت الدول الخليجية أيضا مركز للابتكار ضمن منظوماتها مثل منطقة البحرين العالمية للاستثمار وواحة قطر للعلوم والتكنولوجيا.[1]

ولا يزال تعزيز تنمية القطاع الخاص محور الجهود الوطنية والاقليمية لتنويع النشاط الاقتصادي والتعافي بعد زوال جائحة كورونا بالنفع على دول مجلس التعاون الخليجي، وقد منحت الاستثمارات السابقة في هذا القطاع مزايا كبيرة لدول المجلس خلال الجائحة. إذ أن تدابير الحجر الصحي والاغلاق والقيود على الحركة أجبرت هيئات الصحة العالمية ، والمكاتب الحكومية والخاصة على العمل من خلال قنوات رقمية. وتجري في دول الخليج حاليا استثمارات استراتيجية في تقنيات الاتصالات المتقدمة، ومنها شبكة الجيل الخامس. ولكن بالإضافة إلى الانفاق الرأسمالي على البنية التحتية، سيستفيد قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية استفادة كبيرة من تطوير الأطر القانونية والتنظيمية والمنافسة التي يعمل في ظلها مقدمو الخدمات.

[1] نجلة بن ميمون ونادر قباني ، **التنويع الاقتصادي في الخليج : آن الأوان لمضاعفة الجهود، مركز بروكنجز الدوحة**، 1يناير 2021،ص ص6،5.

المبحث الثالث: نماذج عن توجهات وتطلعات بعض دول الخليج نحو الاقتصاد الرقمي

لقد مر مجلس التعاون الخليج العربي بعدة تطورات منذ تأسيسه إلى يومنا هذا، وذلك من أجل تحقيق تكتل اقتصادي فعال، لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى إنجازات وإخفاقات مجلس التعاون الخليج العربي وكذلك نماذج عن توجهات وتطلعات بعض دول المجلس نحو الاقتصاد الرقمي وآفاق تطوره.

المطلب الأول: انجازات واخفاقات تكتل مجلس التعاون الخليجي

أولا: انجازات تكتل دول مجلس التعاون الخليجي

1- **المواطنة الاقتصادية:** تمت في هذا المجال عدة خطوات أهمها:

- إلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعة ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني، والاتفاق على حد أدنى وحد أعلى للرسوم على السلع الأجنبية.
- السماح لمواطنين دول مجلس التعاون الطبيعيين والاعتباريين بممارسة الكثير نت الأنشطة الاقتصادية.
- السماح لعدد من المهنيين والحرفيين بممارسة أنشطتهم.
- معاملة وسائط النقل المملوكة لمواطني دول المجلس معاملة وسائط النقل المحلية من حيث الإعفاء من الرسوم والضرائب.
- تنظيم تملك العقار للاستعمال الشخصي.
- مساواة العمال في القطاع الخاص.

2- **توحيد أسعار ورسوم الخدمات:** تم وضع نظام للمعرفة الكهربائية للاستهلاك العادي والصناعي ولائحة لتوحيد رسوم إيصال الكهرباء والماء كما اقر جزء من الرسوم وأسعار الاتصالات وتتخذ الترتيبات اللازمة لتطبيق أسعار المنتجات البترولية.

3- **التوحيد المؤسسي:** وافقت اللجان الوزارية المختلفة على عدد من الأنظمة والتعلمات الموحدة في المجالات الآتية:

-التعلمات الخاصة بالجمارك.

- الأنظمة الخاصة بقطاع الزراعة: وتشمل الحجر الزراعي والبيطري، الأسمدة والمبيدات، الاستغلال وحماية الثروة المائية، وتسجيل وبيع العقاقير البيطرية.

- التعلمات الخاصة بالموانئ.

كما قامت الأمانة العامة بإعداد المشروع الموحد للتشريع الصناعي وتتخذ الترتيبات اللازمة لإعداد دراسة لمسح القوانين، والأنظمة التجارية بهدف توحيدها.

4- **السياسات والاستراتيجيات المشتركة:** وافق المجلس على ما يلي:

-أهداف وسياسات خطط التنمية لدول المجلس.

-السياسات الزراعية المشتركة.

- الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية.

5- **ربط البني الأساسية:** توالي الأمانة العامة إجراء الدراسات اللازمة لربط البني الأساسية بين دول المجلس، حيث انتهت عن تكامل الاتصالات بين دول المجلس وأخرى عن السكك الحديدية، كما قام فريق عمل ميداني بدراسة استطلاعية للطريق البري المباشر وأنهت الأمانة العامة الدراسة الأولية المشتركة لتوزيع الغاز ودراسة عن خط البترول الاستراتيجي.

6- **المشاريع المشتركة:** تتخذ الترتيبات العلمية لإنشاء عدد من مشاريع المشتركة التي أقرت من قبل اللجان المعنية نذكر منها:

- شركة العروق الأصيلة للدواجن.
- شركة انتاج وتسويق البدور
- شركة انتاج الطوب الحراري.
- المشروع المشترك لإنتاج الاطارات.

وهناك مشروعات قيد الدراسات هما: شركة النقل الساحلي وشركة النقل البري.

7- **بناء المؤسسات الخليجية المشتركة بغية تأكد التعاون الفني والاقتصادي بين دول المجلس وخفض النفقات:**

- مؤسسة الخليج للاستثمار.
- هيئة المواصلات والمقياس لدول مجلس التعاون.
- ربط المكتب الفني للاتصالات بالبحرين بالأمانة العامة.

8- **التعامل مع العالم الخارجي:** تقرر في إطار المجلس نبدأ التفاوض والتحرك الجماعي، وقد طبق هذا المبدأ في الحالات الآتية:

- المفاوضات مع الجماعات الأوروبية
- المباحثات الاستطلاعية مع الولايات المتحدة واليابان
- الشراء الجماعي لبعض السلع الأساسية
- الاشتراك الجماعي في المعارض.

9- **إبرام الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس لعام 2001** والتي صادفت على ها جميع دول المجلس: وقعت الدول الستة الأعضاء في مجلس التعاون الخليج العربية الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في مدينة الرياض، بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 8 جوان 1981. وقد تضمنت الاتفاقية:

- السماح بالاستيراد والتصدير منتجات دول الأعضاء، ومعاملتها معاملة المنتجات الوطنية وإعفائها من الرسوم، وتعتبر المنتجات وطنية، إذا لم تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدول الأعضاء عن 40% من قيمتها النهائية عند إتمام إنتاجها. وعلى ألا تقل نسبة ملكية مواطني دول الأعضاء في منشأ الصناعية المنتجة لها عن 51%، ويعني ذلك قيام منطقة التجارة الحرة بين دول الأعضاء.
- وضع حد أدني للتعرفة الجمركية موحدة تطبق اتجاه العالم الخارجي، تطبق تدريجيا خلال 5 سنوات من نفاذ الاتفاقية، وبذلك يكون المجلس قد حقق مرحلة الاتحاد الجمركي.

- تسهيل عبور منتجات دول الأعضاء فيما بينها، وتنسيق سياستها و علاقاتها تجاه الدول الأخرى والتكتلات الاقليمية الاقتصادية الإقليمية، وحرية حركة عناصر الإنتاج بين الدول، وبدلك يكون المجلس قد حقق مرحلة السوق المشتركة.
- إقامة مشروعات مشتركة وتنسيق الخطط التنموية للدول الأعضاء ووضع سياسات موحدة فيما يتعلق بالنفط، وتنسيق النشاط الصناعي والتنمية الصناعية فيما بين الدول الأعضاء حسب الميزات النسبية.
- التعاون الفني وفي مجال النقل والمواصلات، والتعاون المالي والنقدي بما في ذلك العمل على توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار، للتوصل إلى سياسة استثمارية مشتركة، وكذلك تنسيق السياسات المالية والنقدية، للوصول إلى توحيد العملة، وبذلك يهدف المجلس إلى الوصول إلى الوحدة الاقتصادية، وهي أقصى مراحل التكامل الاقتصادي.
- التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي، في ظل الاتفاقية الاقتصادية بمراجعة تجربة التكامل الاقتصادي بين دول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جاء من الأسس الرئيسية التي حددتها الاتفاقية الاقتصادية، الموجودة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس ، تحرير حركة الموارد الاقتصادية، بين دول الأعضاء، بإزالة كافة القيود على حركة رؤوس الأموال، بالإضافة إلى توحيد التعرفة الجمركية تجاه العالم الخارجي، وتنسيق سياستها وعلاقاتها التجارية تجاه الدول الأخرى والتكتلات والتجمعات الاقتصادية.

وما ورد في الاتفاقية الاقتصادية يمكن تقسيمه إلى شقين فيما يتعلق بالعلاقات التجارية بالدول والتكتلات الإقليمية الأخرى.

10- **تشجيع التبادل التجاري ضمن مرحلتين:**

- إقامة منطقة التجارة الحرة بين دول المجلس اعتبارا من مارس 1983. الأمر الذي أدى إلى حرية انتقال السلع الوطنية بين دول المجلس دون رسوم جمركية ومعاملتها معاملة السلع الوطنية، ضمن ضوابط معينة.
- إقامة الاتحاد الجمركي للدول المجلس اعتبارا من الأول من يناير 2003، والذي يقضي بتوحيد التعرفة الجمركية وحرية انتقال السلع بين الدول دون قيود جمركية أو غير جمركية.

11- **التحاد النقدي:** تبنى برنامج زمني محدد لتحقيق الاتحاد النقدي والوصول إلى العملة الموحدة في عام 2010 وفق جدول زمني أقرته قمة مسقط ديسمبر 2001.

من إنجازات السوق الخليجية المشتركة:

تسهيل وتنقل المواطنين 16 مليون تنقلوا فيما بين الدول الأعضاء خلال عام 2010 وتظهر الإحصائيات تضاعف أعداد المواطنين الذين يتنقلون فيما بين دول المجلس من 4.5 مليون مواطن في عام 1995 إلى ما يزيد على 16 مليون مواطن في العام 2010 وبنسبة نمو قدرها 260%، فقد استبلت مملكة البحرين ما يزيد على 5.8 مليون زائر مواطن من دول المجلس في العام2010، مقابل 1.7 مليون زائر في عام 1995، وبنسبة نمو قدرها 241%، كما استقبلت المملكة العربية السعودية ما يزيد عن 5.8 مليون زائر من مواطني الدول الأعضاء في عام 2010، مقابل 2.1 مليون زائر في عام 1995، وبنسبة نمو قدرها 175% ونما عدد الزوار لدولة الكويت بنسبة نمو قدرها 293%في عام 2010 مقارنة مع عام 1995، حكما استقبلت سلطنة عمان إلى ما يزيد عن

445 ألف زائر من المواطنين الدول الأعضاء في عام 2010، مقابل 20 ألف زائر في عام 1995 وبنسبة نمو قدرها 21.24% وهي حركة تعكس في جانب منها، ترسيخ الواقع الاقتصادي الجديد الذي يمثله مجلس التعاون، حيث تتشابك المصالح الاقتصادية بين مواطني الدول الأعضاء نتيجة قرارات سياسات اتخذها المجلس، وحيث يلعب تنقل الأفراد دورا يغدي الرابط الاقتصادي والسوق الخليجية المشتركة، وهو في الوقت ذاته نتيجة طبيعية لذلك الترابط المتزايد وللسوق المشتركة التي أصبحت مكونا رئيسيا في الواقع الخليجي المعاش. ولا يقتصر الأمر على التنقل، بل إنه في حالة اختيار المواطنين الإقامة في إحدى دول المجلس الأخرى، فإن قرارات المجلس الأعلى قد وفرت لهذه الفئة من المواطنين، أسباب الاقامة الكريمة من الخدمات أساسية كالتعليم والرعاية الصحية الاجتماعية، والمساواة في العمل في القطاعين الأهلي والحكومي، كما وفرت الحماية التأمينية لهم عن طريق التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية، وفق نظام مدى الحياة التأمينية الذي أقره المجلس الأعلى في دورته الخامسة والعشرون التي عقدت في المنامة خلال ديسمبر 2004، وأصبحت بموجبه النظام اختيار لمدة عام واحد من يناير 2005، وإلزاميا من أول يناير 2006.[1]

ثانيا: اخفاقات مجلس التعاون الخليجي

هناك العديد من الاخفاقات التي تواجه مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي ، يمكن ايجاز أهمها فيما يلي:

1- **جانب الاتفاقية الاقتصادية الموحدة:** لعل من أهم الاخفاقات هو تفضيل، وتقديم المكاسب الأتية المحددة في كل دولة على حساب المكاسب الكبيرة والاستراتيجية، التي يسعى مجلس التعاون تحقيقها لمصالح جميع الدول.

وقد عدد عبد الله القويز العوائق(السلبيات) التي واجهت عملية تنفيذ بنود الاتفاقية الموحدة فيما يلي:

- عدم التنفيذ المتزامن لقرارات المجلس الأعلى وتأخره في بعض الدول.
- اختلاف المستويات الادارية التي تصدر منها القرارات التنفيذية.
- في حلات قليلة لا حضنا اختلاف في تفسير القرارات.
- إن التقيد بما ورد في الوثائق التي تتناول السياسات الاقتصادية لدول الأعضاء لا يزال متروكا لاجتهادات وحسن نويا الأجهزة التنفيذية لدول الأعضاء، وحتي تؤدي هذه الوثائق النتائج المرجوة، لابد من أن تصبح جزءا من السياسة الاقتصادية الوطنية لكل دولة.
- تميل دول الأعضاء عادة إلى النظر إلى الأنظمة والاجراءات و القوانين التي تناقش في إطار المجلس على أنها وثائق استرشاديه، ولمن تؤذي هذه الوثائق غرضها إلا إذا حلت مثيلتها الوطنية.

[1] يحي سعاد، **تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة علي إصدار عملة خليجية موحدة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة محمد خضر، بسكرة، 2013، ص-ص 148،152.

2- جانب تنفيذ مراحل التكامل الاقتصادي

يلاحظ وجود فجوة زمنية كبيرة بين التصديق على عدد من القرارات الاستراتيجية لمسيرة مجلس التعاون ودخول تلك القرارات حيز التنفيذ، وهو الأمر الذي يعكس إما التباطؤ في تنفيذ تلك القرارات أو عدم دراسة تلك القرارات بصورة كافية، ومن ثم تعثر تنفيذها، وفي هذا الإطار نشير إلى ما يلي:

- أوصى مجلي التعاون الخليجي في نوفمبر 1991 بتطوير الاتفاقية الاقتصادية الموحدة(الموقعة في نوفمبر 1981)، إلا أن الأمر استغرق نحو 10 سنوات حتي تم اعتماد الاتفاقية الجديدة في ديسمبر 2001.
- أشارت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في عام 1981 إلى إنشاء الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون في غضون خمسة سنوات من دخول الاتفاقية المذكورة حيز التنفيذ وهو الأمر الذي لم يتحقق إلا في يناير 2003.

3- جانب الاتحاد الجمركي:

عكس التطبيق العملي للاتحاد الجمركي لدول الأعضاء لدول مجلس التعاون عدد من العواق التطبيق مثل:

- إصرار بعض الدول على استمرار المطالبة بشهادة المنشأ عند انتقال السلع الوطنية بين دول الأعضاء وذلك على الرغم من قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي في دورته الثالثة والعشرون بإلغاء العمل بشهادة المنشأ والكفاءة بالفواتير المحلية الخاصة بها والبيان الإحصائي المرفق.
- عدم اكتفاء بعض الدول بالرسوم الجمركية المستوفاة على السلع الأجنبية عند نقطة دخول الوحدة والمطالبة برسوم أخرى عند دخول تلك السلع لأرضها.[1]

المطلب الثاني: واقع الاقتصاد الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي

لدراسة واقع الاقتصاد الرقمي في دول مجلس التعاون الخليج العربي قمنا بدراسة المؤشرات التالية:

مؤشرات الاقتصاد الرقمي:

1. **مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مرتبطة بتطور المجتمعات في عصرنا الحاضر، في تعتبر الوسيلة الأكثر أهمية لنقل المجتمعات النامية إلى مجتمعات الأكثر تطورا.

وهي تعبر عن البنية التحتية التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكيفها مع الاحتياجات المحلية، لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على انتاج قيم مضافة عالية، ومؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمثل ركيزة هامة لاقتصاد الرقمي، إذ يلتقي الاقتصاد المرتكز على المعرفة بقاعدة تكنولوجية ملائمة، مما يؤدي إلى تعزيز مشترك بين ازدهار الأنشطة المكثفة في المعرفة والانتاج ونشر التكنولوجيا الجديدة.

ومن خلال الجدول رقم(16) فإن الامارات العربية تصدرت دول مجلس التعاون في التكنولوجيا والمعلومات بقيمة95.9 وبمرتبة14 عالميا ثم تليها كل من الكويت، البحرين، المملكة العربية السعودية، عمان وقطر بقيم متقاربة نسبيا.

[1] بوشول السعيد، **واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون العربية وآفاقه**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص ص، 64،65.

الجدول رقم(16): مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدول مجلس التعاون الخليجي لسنة2021

دول مجلس التعاون الخليجي	القيمة	ترتيب على مستوي العالمي
الامارات العربية	95.9	14
الكويت	65.7	21
البحرين	58.0	30
المملكة العربية السعودية	58.2	35
عمان	53.0	49
قطر	52.5	51

المصدر: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، مؤشر المعرفة العالمي، طبعة في شركة دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، 2021، ص46

2. **مؤشر التعليم العالي:** يتكون مؤشر التعليم العالي من محورين، هما محور مدخلات التعليم العالي، ومحور مخرجات التعليم العالي وجودته. وينقسم محور المدخلات إلى ثلاثة محاور فرعية هي الانفاق والالتحاق والموارد البشرية، فيما ينقسم محور المخرجات و الجودة إلى أربعة محاور فرعية، اثنان منها يقيسان المخرجات من حيث معدلات التخرج والعمل بعد التخرج، واثنان يقسمان جودة نظام التعليم العالي من حيث جودة الجامعات وكفاءة الطلاب. ويضم المؤشر16 متغير، سبعة منها ضمن محور المدخلات والتسعة الباقية في محور المخرجات والجودة.

ومن الملاحظ أن الامارات العربية وقطر تتصدر القائمة بقيمة80.9 و80.2 على التوالي وبترتيب 6 و14 عالميا ثم تليها كل من عمان، المملكة العربية السعودية، الكويت والبحرين بقيم متقاربة جدا وهذا يعكس جودة وكفاءة التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي.

الجدول رقم(17): مؤشر التعليم العالي لدول مجلس التعاون الخليجي 2021

الدول	القيمة	الترتيب على المستوي العالمي
الامارات العربية	80.9	06
قطر	80.2	14
عمان	74.4	41
المملكة العربية السعودية	72.2	52
الكويت	68.5	66
البحرين	68.4	68

المصدر: مؤسسة محمد راشد آل مكتوم للمعرفة، مؤشر المعرفة العالمي2021، طبعة في شركة دار الغرير للطباعة والنشر، دبي،ص35.

3. **مؤشر التطور والبحث:** شهدت منظومة البحث العلى والتطور عبر السنوات الأخيرة تغيرات و اكتسبت سيمات وخصائص جديدة، نظرا إلى تأثرها المتزايد في دعم تحول البلدان إلى مجتمع واقتصاد معرفيين. ولا يخلو على دول المجلس من تغيرات والاهتمام بهذا الجانب حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم(04) تحصل الامارات العربية على المرتبة 28 على المستوي العالمي بقيمة42.0 ثم تليها كل من قطر بقيمة36.6، المملكة العربية بقيمة 36.0، عمان بيقمة28.9، البحرين 27.6 والكويت بقيمة23.3.

الجدول رقم(18): مؤشر التطور والبحث لدول مجلس التعاون الخليجي 2021

الدول	القيمة	الترتيب على المستوي العالمي
الامارات العربية	42.0	28
قطر	36.6	41
المملكة العربية السعودية	36.0	47
عمان	28.9	82
البحرين	27.6	94
الكويت	23.3	117

المصدر: مؤسسة محمد راشد آل مكتوم للمعرفة، مؤشر المعرفة العالمي2021،طبعة في شركة دار الغرير للطباعة والنشر،دبي،ص39.

4. **مؤشر الابتكار:** يعرف الابتكار من الأنشطة الانتاجية أو قطاع الأعمال(كجزء من البحث والتطور والابتكار).

الجدول رقم(19): مؤشر الابتكار لدول مجلس التعاون الخليجي 2021

الدول	القيمة	الترتيب على المستوي العالمي
الامارات العربية	67.5	11
المملكة العربية السعودية	57.6	40
الكويت	54.5	48
عمان	52.3	52
البحرين	52.8	55
قطر	58.7	38

المصدر: مؤسسة محمد راشد آل مكتوم للمعرفة، مؤشر المعرفة العالمي2021، طبعة في شركة دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، ص39.

5. **مؤشر الاقتصاد والنظام:** يوضح هذا المؤشر مدى رشاقة الاقتصاد وقدرته على تجديد نفسه وتبني التحولات العالمية الإيجابية، العمل بمرونة كافية للتفاعل في الاقتصاد العالمي، وليس في نسق التوسع المحلي وخدمات القطاعات المحلية فحسب، بل كذلك في جذب الاستثمارات الخارجية واستقرارها استدامة تدفقها واحتضانها بشكل آمن وفعال وسريع. والملاحظ ان دولت الامارات العربية تتمتع باقتصاد جيد حيث احتلت المرتبة الثانية عالميا ثم تليها كل من قطر في المرتبة20، كويت في المرتبة35، البحرين في المرتبة43، المملكة العربية السعودية في المرتبة48 وأخيرا عمان في المرتبة64 عالميا حسب مؤشر المعرفة العالمي2021.

الجدول رقم(20): مؤشر الاقتصاد والنظام لدول مجلس التعاون الخليجي2021

الدول	القيمة	الترتيب على المستوي العالمي
الامارات العربية	79.8	02
قطر	57.8	20
الكويت	63.5	35
البحرين	60.8	43
المملكة العربية السعودية	58.0	48
عمان	54.9	64

المصدر: مؤسسة محمد راشد آل مكتوم للمعرفة، مؤشر المعرفة العالمي2021، طبعة في شركة دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، ص52

6. مؤشر المعرفة:

تتصدر الامارات العربية المتحدة المرتبة11 من اصل 154 دولة بقيمة 67.3 ويعتبر أداءها مميز حيث البنية التحتية المعرفية كما انها تحتل المرتبة 11مناصل61 دولة ذات تنمية بشرية مرتفعة جدا، ثم تليها كل من قطر، المملكة العربية السعودية، الكويت، عمان، البحرين على الترتيب.

الجدول رقم (21): مؤشر المعرفة لدول مجلس التعاون الخليجي2021

الدول	القيمة	الترتيب على المستوي العالمي
الامارات العربية	67.3	11
قطر	58.7	38
المملكة العربية السعودية	57.6	40
الكويت	54.5	48
عمان	52.3	52
البحرين	52.2	55

المصدر: مؤسسة محمد راشد آل مكتوم للمعرفة، **مؤشر المعرفة العالمي2021، طبعة في شركة دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، ص53**

الجدول رقم(22): محاور الابتكار في دول مجلس التعاون الخليجي2021

المؤشرات		المملكة العربية السعودية	الامارات	قطر	البحرين	الكويت	عمان
البنية التحتية	القيمة	45.1	58.1	52.3	50.5	49.6	45.1
	الترتيب العالمي	54	14	34	38	43	56
المؤسسات	القيمة	53.3	78.4	66	69.4	57.7	62.3
	الترتيب العالمي	101	30	57	49	86	71
رأس المال البشري والبحوث	القيمة	45.7	49.9	29.8	26.3	31.4	37.9
	الترتيب العالمي	32	22	75	83	69	45
مخرجات المعرفة والتكنولوجيا	القيمة	19.6	2202	16.8	15.8	22.1	11.7
	الترتيب العالمي	69	59	79	82	60	107
المخرجات الابداعية	القيمة	18	30.8	24.7	22.5	20.9	14.8
	الترتيب العالمي	89	40	63	71	78	106

المصدر: المركز الإحصائي، ترتيب دول مجلس التعاون من واقع تقرير مؤشر الابتكار العالمي **لعام 2021، العدد179، 21أكتوبر ، 2021.**

نلاحظ من خلال الجدول أن دول مجلس الخليج تحتل مراتب متقدمة على المستوى العالمي في مؤشر الابتكار والبنية التحتية بالإضافة إلى مخرجات المعرفة والتكنولوجيا والمخرجات الابداعية، ساعدتها على تحقيق قاعدة صلبة في الاقتصاد المعرفي.

المطلب الثالث: نماذج عن توجهات وتطلعات بعض دول الخليج نحو الاقتصاد الرقمي

تتسارع دول الخليج لمواكبة الثورة التكنولوجية، لما لها من تداعيات على قوتها الاستراتيجية والاقتصادية، ويرجع ذلك إلى أن هذه الثورة تختلف عن سابقتها من ثورات نسبة إلى تسارعها نحو أسي، وغزارة العمليات الانتاجية التي تؤثر في المستقبل اقتصاديات دول المنطقة، وبالتالي الحاجة إلى صياغة سياسات تتعلق بالقضايا التي تتأثر بهذه التكنولوجيا مثل الاقتصاد الذي عرف تأثر كبير بهذه التكنولوجيا وظهور ما يسمى بالاقتصاد الرقمي. وعلى هذا الأساس نعرض فيما يلي بعض التجارب دول الخليج.

1- تجربة دولة الامارات العربية المتحدة:

تعتمد الحكومة الامارتية في خططها الاستراتيجية بشكل رئيسي على الاقتصاد الرقمي، لأنه يساهم في خلق فرص حقيقية للاستثمار الأجنبي المباشر، وتنفيذ الامارات خططا لتعزيز هذا الاقتصاد كتبني استراتيجية الامارات للثورة الصناعية الرابعة، كون أحد أهدافها هو تعزيز الأمن الرقمي، الذي يتحقق بتبني سياسات الاقتصاد الرقمي وتقنيات المعاملات الرقمية في المعاملات المالية واستراتيجية الامارات للتعاملات الرقمية واستراتيجية دبي لتعاملات الرقمية(البلوك تشين) التي تهدف إلى تطويع التقنيات المتقدمة وتوظيفها لتحويل50% من التعاملات الحكومية على مستوى الاتحاد إلى منصة بلوك تشين في بداية سنة2021، كما سعت حكومة دبي من خلال بلوك تشين إلى تحويل دبي إلى مدينة تدار بالكامل بواسطة منصة البلوك تشين في بداية سنة2020، ذلك من أجل أن تصبح مدينة دبي اسعد مدينة على وجه الأرض، حيث أن استراتيجية بلوك تشين تقوم على ثلاثة ركائز هي: كفاءة الحكومة، تأسيس الصناعات والقيادة العالمية.

وبهذا فإن حكومة الامارات تتخذ خطوات ملموسة لتأسيس تحول رقمي والاستفادة من الايجابيات والفوائد التي يوفرها الاحول الرقمي من خلال اطلاق المبادرات التي تشجع على الابتكار، تعتبر الامارات من الدول الرائدة في مجال الخدمات الالكترونية حيث أنها تحتل المرتبة21 عالميا في مؤشر الخدمات وهي بذلك قامت وتقوك ببناء مجتمع إماراتي وعربي ذكي من خلال الرفع من قذرته حيث تعتبر مؤسسة دبي للمستقبل والتي سطرت مبادرة(مليون مبرمج عربي) من أجل النهوض بهذه المجتمعات والالتحاق بالركب العالمي المتقدم، وحققت دولة الامارات نسبة كبيرة من الحكومة الذكية(التحول للخدمات الذكي)، حيث تم تحويل نحو96.3 % من الخدمات الحكومية الأكثر الأهمية والبالغة 337 خدمة(الخدمات اليومية) إلى خدمات ذكية.

ويعتبر قطاع الخدمات الحكومية في الامارات الأكثر رقمنه في ظل تحول كثير من الجهات الحكومية للخدمات الذكية حيث وصل عددها إلى 41خلال 730 يوم من بدأ تنفيد المشروع، بهذا تحتل الامارات المرتبة الاولى عربيا في مؤشر تنمية الاقتصاد الرقمي العربي 2020 و17 عالميا فيما يخص مؤشر التنافسية الرقمية لعام 2018 والصادر عن المركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الادارية بمدينة لوان السويسرية ويسهم الاقتصاد الرقمي في الامارات في النمو الاقتصادي بنسبة4.3% من الناتج المحلي حيث ينمو بسرعة

مقارنة عن الاقتصاد التقليدي، وتظهر الدراسة أن الامارتين بما نسبته40%يستخدمون الخدمات الالكترونية أسبوعيا بالإضافة إلى تطور ونمو التجارة الالكترونية وغيرها مما يعزز من زيادة الاعتماد على الاقتصاد الرقمي.

2- تجربة سلطنة عمان:

كثفت الحكومة العمانية خطواتها لتسريع استراتيجية التحول الرقمي لاكتساب القدرة على الرؤية الفورية الازمة لتنمية الأسواق في جميع القطاعات الانتاجية، وبالتالي تعزيز دورها في نمو الناتج المحلي الجمالي. وفي أحدث تجسيد لهذا المنحى، تخصيص الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة موقعا لاستخدامات التقنيات الحديثة، ومنها تجارب الذكاء الاصطناعي بالمنطقة الاقتصادية الخاصة.

نسبت وكالة الأنباء العمانية الرسمية إلى أحمد الفارسي رئيس الجنة التسييرية للإشراف على المنطقة المخصصة للذكاء الاصطناعي في الدقم، قوله إن" الحكومة حريصة على توطين الفرص الاستثمارية في مجال الذكاء الاصطناعي و تجارب الطائرات المسيرة عن بعد (الدرون) وتكنولوجيا المستقبل. وأضاف "نعمل على تهيئة وضمان وجودة البنية الأساسية لتطبيق استراتيجية الحكومة الالكترونية والمدن الذكية، وإيجاد فرص بحثية في المنطقة الاقتصادية بالدقم والاستفادة منها للاستخدامات العملية والأكاديمية وتذليل التحديات والصعاب التي تواجه تطبيق مشاريع الذكاء الاصطناعي" وإلي جانب الهيئة، تضم الجنة الممثلين من عدة جهات هي وزارة الدفاع وشرطة سلطنة عمان ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ووزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات وهيئة تنظيم الاتصالات. واعتمدت اللجنة مخطط المبدئ لمنطقة الذكاء الاصطناعي مع اعداد دراسة الأنشطة التي يمكن ممارستها، وكذلك الحوافز والتسهيلات التي تقدمها للمستثمرين في هذا المجال.

من المتوقع أن تتم تجربة المنتجات الصناعية في المنطقة المخصصة للتجارب بهدف فحصها واعتمادها للطرح في الأسواق العالمية والمحلية، وفقا للمواصفات والمقاييس المعتمدة. وخلال السنوات القليل الماضية شرعت مسقط في استكشاف فرص استخدام التكنولوجيا في القطاعات الانتاجية لما لها من دور كبير في التحول الرقمي ودفع عجلة التنمية الشاملة في البلاد، التي تواجه تحديات مالية كبيرة تعمل على معالجتها. وتقول الحكومة إن التكنولوجيا ستقود إلى تطوير قدرات القطاع لتحقيق مؤشرات متقدمة، وخاصة المبادلات التجارية والخدمات اللوجستية وقطاع الصناعة وغيرها لزيادة مساهمته في الناتج المحلي وفق استراتيجية 2040. وفي حين تراهن مسقط كباقي جيرانها الخليجيين على استقطاب الحلقات الأساسية في صناعة التكنولوجيا والتقنية والذكاء الاصطناعي ضمن مشاريعها الطموحة المستقبلية لتنويع إيراداتها، لاكن قد تصطدم بتحديات جديدة تتمثل في زيادة احتمالات تعثر نقل المعرفة من دول العالم المتقدم.

3- تجربة المملكة العربية السعودية:

دعمت المملكة من خلال برنامج التحول الرقمي روح الابداع لريادة الأعمال، وذلك للوصول إلى المجتمع الرقمي المنشود لإضافة لتطوير الخدمات العامة إلى جانب بناء وتطوير البنية التحتية الرقمية اللازمة لتطوير قطاع تقنية المعلومات والنهوض به، وتمكين المستخدمين والجهات الحكومية من خلال دعم القدرات البشرية وتنمية صناعة التقنية، اضافة إلى تحول رقمي من خلال تطوير أساس رقمي قوى يتسم برقمنة القطاعات والبيانات المفتوحة، وتحقيق الابتكار في الخدمات الحكومية لتصبح الحكومة السعودية واحدة من الحكومات الأكثر ابتكارا

على الساحة العالمية من خلال تقديمها خدمات رقمية ذات قيمة عالية بطريقة سلسة وسهلة توفر المزيد من الجهد والوقت والمال على المستفيدين، عاملة بذألك على تحسين الخدمات الحكومية وربطها مع بعضها البعض مع إمكانية جمع البيانات المطلوبة في أسرع وقت ممكن وتفادي الازدواجية وترشيد الانفاق الحكومي.

وامتدادا لهذه الجهود لم تغفل المملكة عن أمر الثقافة الرقمية إذ تم اطلاق منصة "فكرة"، وهي منصة بدأت بمعالجة تحديات قطاع الصحة من أصل 4 آلف فكرة تم استقطابها عن طريق التطور الرقمي، وتم الوصول فيها إلى تقديم 15 نموذجا ريياديا يعالج تحديات في الصح الرقمية، كما دشنت منصة "رقمي" التي تشرف على ها اللجنة الوطنية للتحول الرقمي، وتهدف المنصة إلى ضمان تحقيق الأثر الأعلى اقتصاديا واجتماعيا للمشروعات ومبادرات التحول الرقمي في جميع قطاعات المملكة بشراكة مع القطاع الخاص والرياديين، عاملة بدلك على ربط المملكة رقميا ورفع مستوى الخدمات والمنصات الالكترونية، إلى جانب تطوير المهارات الرقمية ورفع مشاركة القطاع الخاص ورواد الأعمال في تنفيذ مشروعات التحول الرقمي وصولا لصنع مجتمع رقمي نشط وحكومة الكترونية فعالة واقتصاد رقمي تنافسي.

وحققت المملكة في مجال الحكومة الرقمية، العديد من الانجازات عبر عدد من البرامج والمبادرات الرقمية خدمة للمستفيدين وذلك وفقا لأعلى درجات الأداء الموثوقة، ويعد برنامج "مراس" واحدة من بينها إذ أسهم في الوصول لأكثر من40 خدمة الكترونية، وتقليص وقت المعاملة من 81 يوما إلى 24 ساعة، وتسجيل أكثر من 90ألف عملية حتي الأن، إلى جانب برنامج "اعتماد" وهو أول منصة مالية بهذا الحجم في العالم للربط الالكتروني، وتعامل أكثر من 450منشأة حكومية تستخدم البوابة، وبرنامج "أبشر" الذي أسهم في ربط أكثر من130 خدمة حكومية ليستخدمها المواطن، وتقليل وقت تجديد جواز السفر من 8 أيام إلى يوم واحد، وتنفيذ اكثر من 20 مليون معاملة حتي الآن، ويسهم الاقتصاد الرقمي في جعل المملكة قوة اقتصادية عالمية، من خلال تحقيق استثمارات متتالية لتسريع تطوير البنية التحتية لتمكين المجتمع وقطاع الاعمال، حيث نجحت المملكة في زيادة سرعة الأنترنت 300%وتغطية الجيل الرابع بمعدل 90% وزيادة7%بتغطية الألياف البصرية، مما يدعم الاقتصاد الرقمي ودوره في تحويل المنتجات الرقمية إلى سلع، وخفض التكلفة المالية، وزيادة شفافية المعاملات، وتعزيز القدرة التنافسية عن طريق زيادة الوصول المعلومات وسرعة تنفيذها، فضلا عن دوره في إيجاد المزيد من الفرص الوظيفية للشباب السعودي من خلال دعم الابتكار والمنشأة الصغيرة والمتوسطة.

وفي إطار إلزامها بتحفيز المناخ الابتكاري والوصول إلى الريادة الاقليمية والعالمية في مجالات التقنية، نظمت المملكة النسخة الثانية من "هاكاثون الحج"، أكبر تحدي تقني في منطقة الشرق الأوسط الذي حطم الرقم القياسي وسجل في موسوعة غينيس كأضخم هاكاثون على مستوى العالم، بهدف استقطاب العقول الرائدة في مجال البرمجة لابتكار الحلول التقنية المساهمة في اثراء وتحسين تجربة الحجاج، حيث شهد حضور ألاف المبرمجين من الجنسين و18 ألف مهتم، وأثمر عن فوز عدد من مشاريع التطبيقات الذكية التي سيتم اختبار بعضها لتطويره وتحويله إلى مشاريع ريادية على أرض الواقع بتمويل ودعم من حاضنات ومسرعات التقنية في المملكة.

4- تجربة دولة قطر:

بدلت قطر مجهودا كبيرا في تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وقد تحقق ذلك من خلال انشاء إطارا قانونيا واضحا وتحديد الأدوار المؤسسية لذلك من خلال الاستثمار في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات والبريد وقد ترجمت هذه الاستثمارات إلى التوسع السريع في شبكات الاتصالات والتحسينات في توافر خدمات الاتصالات وجودتها. حيث تحتل قطر المرتبة الأولى بين أعلى دول في العالم من حيث نشر شبكات الألياف الثابتة وتحتل مكانة رائدة في تنفيذ شبكات المحمول والجيل الخامس. يهدف البرنامج التحول الرقمي للشركات الكبيرة والمتوسطة إلى تنفيذ التحول الرقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة، ويتناول مجالات اعتماد التقنيات الرقمية والتوعية بالتحول الرقمي، شارك في هذا البرنامج أكثر من 6000 من الشركات الصغيرة والمتوسطة، و600 من الشركات الصغيرة والمتوسطة حتى الآن. كما أطلقت دولت قطر برنامج "دولة قطر الذكية(تسمو)" الذي تضمن عدد من المبادرات مثل كتيب الخدمات لقطر الذكية الذي يتضمن مجموعة من الحلول الخلاقة التي تترجم رؤية وأهداف المشروع لتطبيقات رقمية تلبي حاجات وتحديات سكان وزوار قطر. يركز برنامج دولة قطر الذكية جهوده لتسخير تقنية الطاقة في مختلف القطاعات ذات الأولوية القصوى ويدعم تحقيق هذا الجهد منظومة متكاملة ومزدهرة لتقنية المعلومات والاتصالات وشبكة ابتكار عالمية يعملان جنبا إلى جنب لإيجاد حلول تقنية ذات صلة في جميع القطاعات.

5- تجربة مملكة البحرين:

تعد مملكة البحرين احدى الدول الرائدة عالميا في ادراك أهمية التحول للاقتصاد الرقمي، ففي ديسمبر 2019 أصدرت الأمم المتحدة مؤشر التجارة الالكترونية لعام 2019، وجاءت المملكة في الرتبة السادسة عربيا و65 عالميا، فيما تصدرت الامارات القائمة العربية وجاءت في المرتبة 28 عالميا وجاءت هولاندا في الرتبة الأولى عالميا تليها سويسرا ثم سنغافورا. ويقيس هذا المؤشر مدى جاهزية 152 اقتصادا عبر العالم للتجارة الالكترونية والاستفادة من مزاياه، وتعد الدول الست الأولى عربيا هي دول مجلس التعاون الخليجي، كما أنها الأكثر اندماجا في السوق العالمية. ودعما لهذه الخطوات، عقدت مملكة البحرين يوم 4 فبراير 2020 برعاية وزير الصناعة والتجارة والسياحة، المؤتمر البحريني للتجارة الالكترونية الدي جمع رواد الأعمال والشركات الناشئة وأصحاب المؤسسات التجارية ، والمعنيين بمتابعة أبرز التطورات في مجال التحول الرقمي.

واستضافت الفعالية خبراء التجارة الالكترونية من المملكة و دول المنطقة، وجاءت احتفاء بإنجازات أكاديمية البحرين للتجارة الالكترونية التي انطلقت في نوفمبر2018، كنتاج تعاون مثمر بين وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، ومعهد لينك سمارت للتطوير والتدريب وبدعم من تمكين، بهدف تأهيل وتدريب المؤسسات التجارية ورجال الاعمال لتعميق ممارستهم في مجال التجارة الالكترونية.

وإذا كانت المملكة قد عملت منذ وقت مبكر خاصة مع تولي جلالة الملك حمد المسؤولية في 1999 على تنمية العنصر البشري الذي يقوم على ه التحول إلى الاقتصاد الرقمي، فقد عنيت بالجانب المؤسسي، وأنشأت ادارة التجارة الالكترونية وتكنولوجية المعلومات بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة منذ عام2004، وتبنت استراتيجية هذه الادارة منذ تأسيسها دعم وتعزيز البنية التحتية للتجارة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات، وتشجيع ومساعدة

الأفراد وقطاعات الصناعة والتجارة والسياحة على استخدام المنصات الالكترونية في انجاز المعاملات اليومية بصورة آمنة وسريعة وبكلفة قليلة.

وقد أطلقت ادارة التجارة الالكترونية وتكنولوجية المعلومات موقعا رسميا زودته بأحدث ما توفره التكنولوجيا، متواكبة مع مبادرات الحكومة الالكترونية في توفير أرقى الخدمات الالكترونية للجمهور، هذا فضلا عما تقوم به من اعداد التشريعات والقوانين ذات الصلة، وما تطلقه من برامج وما تقوم به من فعاليات لتعزيز نمو التجارة الالكترونية. وإلي جانب ادارة التجارة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات التابعة لوزارة الصناعة والتجارة والسياحة أنشأت المملكة في 2005 اللجنة العلى ا لتقنية المعلومات والاتصالات، جعلت على رأسها سمو الشيخ محمد بن مبارك نائب رئيس الوزراء، تتولى التوجهات الخاصة لتطبيق وتكريس عمل الحكومة الالكترونية، وضمان وجود استراتيجيات وخطط شاملة على مستوى المملكة لتطوير حقل تقنية المعلومات، وتقوم بالتنسيق بين جميع جهات الدولة في هذا الشأن، لتجنب الازدواجية والتعارض بينها، كما تقوم بمواكبة التطورات العالمية في مجالها، وتضم اللجنة في عضويتها نوابا لرئيس الوزراء ووزراء الداخلية والمالية والتربية والتعليم وشؤون الكهرباء والماء و الاشغال وشؤون التخطيط العمراني. ويعمل هذا الاطار المؤسسي داخل اطار استراتيجي لنهوض بتحول إلى الاقتصاد الرقمي، شمل استراتيجية الحكومة الالكترونية 2010، والاستراتيجية الوطنية للحكومة الالكترونية في2016، وتحديثها في 2018، وما يتم اعداده حاليا في الاستراتيجية الوطنية الرقمية.

وكنتيجة طبيعية، أصبحت البحرين الثانية عالميا في نسبة انتشار خدمة الهواتف النقالة، والتي يصل معدل انتشارها نسبة إلى عدد السكان136% ، والرابعة عالميا في نسبة انتشار خدمة الأنترنت بنسبة 98%، والثانية عالميا في نسبة انتشار خدمة النطاق العريض النقالة، وبلغ عدد مشتركي الهاتف النقال 2.1 مليون مشترك حتي نهاية 2018، فيما بلغ حجم الاستثمارات قطاع الاتصالات284 مليون دينار خلال خمس سنوات، بما يسهم في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة4 في المئة، وتسعى الخطة الرابعة للاتصالات إلى تغطية المملكة بشكل كامل بشبكة من الألياف البصرية فائقة السرعة، وأن تصبح المملكة مركزا إقليميا في الاتصالات وتقنية المعلومات، ولعل هذا التقدم الكبير الذي تم انجازه في فترة وجيزة، والذي قدم الاتاحة الكبرى للتحول الرقمي، كان وراء الجائزة التي منحها الاتحاد الدولي للاتصالات عام2015 لصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان رئيس الوزراء في تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية.[1]

[1] شرقي يحي، **توجهات دول الخليج نحو الاقتصاد الرقمي دراسة حالة تجارب بعض دول المنطقة**، جامعة خميس مليانة، مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، الجلد03، العدد 02، 2021، ص–ص، 59، 63.

المطلب الرابع: آفاق تطوير اقتصاد الرقمي في دول مجلس التعاون الخليج العربي

ولمواجهة هذه التحديات المشار إليها، يتوجب على دول مجلس التعاون تبني استراتيجيات لتطوير الاقتصاد الرقمي على كافة المستويات لتعلى م، البحث والتطوير، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال وذلك من خلال: [1]

- قبل التفكير والاقدام لتبني هذا التصور لتطوير الاقتصاد الرقمي يجب عرض هذا التصور على قيادات الوزارات المسؤولة عن تطوير، ثم عرض هذا التصور على منظمات المجتمع المدني والشركات، وكذا السلطة المحلية، لتعرف عن ووجهات نظرهم، وإخضاعه للفحص والتحري حتي يتم التوصل إلى أتفاق نهائي بشأنه، وعندها يمكن حشد الدعم السياسي والمعنوي والإداري لهذا التطوير، وتساهم تلك الجهات في تدليل الصعاب التي قد تنشأ عند وضع هذا التصور موضع التنفيذ.
- توفير الموارد البشرية والمادية اللازمة لكل جهات ومستويات التنفيذ، وتوزيعها على ها.
- توفير الخبرات العلمية والعملية التي تساعد دول الخليج على مواكبة آخر التطورات في مجالات التنمية والإدارة الاقتصادية والتخطيط.
- تيسير عملية البحث واسترجاع المعلومات من قبل صانعي القرار والباحثين في دول الخليج.
- تحسين نوعية البحوث والدراسات ورفع مستوى القدرات البحثية، لدى يجب تحسين المهتمين بمجالات التنمية والإدارة الاقتصادية والتخطيط في الدول العربية.
- إنشاء شبكة من الخبراء والمتخصصين العرب على مختلف مستوياتهم في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إيجاد فرص للإلقاء وتبادل الأفكار بين الخبراء حول أهم القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.
- العمل على نشر المؤلفات والإصدارات المتخصصة، وتوفير قواعد المعلومات والبيانات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.
- إصدار النشرات الدورية التي توضح المنجزات التي تحققت، والجهة المسؤولة أو التعريف بالمستجدات التي حدثت أو المتوقعة.
- تطوير نظام للحوافز والترقية بوضوح وكذا تطوير للأساليب والنظم الإدارية.
- نشر الوعي بين العاملين للتطوير حول تكامل الأدوار فيما بينهم.

[1] إلياس حناش وعلي دبي، **اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليج العربي بين الواقع والمأمول**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد02، العدد 30، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص135.

الخلاصة:

لقد حقق تكتل دول مجلس التعاون الخليجي إنجازات عديدة للنهوض بتكتل ناجح بداية بتأسيس التجارة الحرة سنة1983 ووصولا إلى السوق الخليجية المشتركة، وهذا رغم الإخفاقات العديدة التي مر بها المجلس سواء الاقتصادية أو السياسية.

وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي أهم الدول العربية التي تحظي بمكانة محترمة في مؤشرات الاقتصاد المعرفة إلا أنها تبقى تتطلب مزيدا من التحسين والتطوير المستمر بغرض التحول من اقتصاد تقليدي يعتمد على إنتاج السلع والخدمات إلى اقتصاد حديث يقوم على إنتاج المعرفة واستخدامها وتطويرها من خلال استغلال الامكانيات البشرية المتوفرة بها، بما يتيح لها إمكانية تعزيز التكتل فيما بينها بشكل أكبر.

الخـــاتمة

إن التطورات الاقتصادية التي تجرى في العالم حفزت الدول على إنشاء تكتلات اقتصادية تخدم مصالحها، كمحاولة منها لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول وإزالة كافة العقبات كان من أجل تحقيق منافع ومزايا متعددة.

إن التكتل الاقتصادي غاية تسعى لها كافة الدول وذلك لما له من مزايا تعمل على دفع التنمية بينها، و تعتبر تجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربي التجربة الرائدة على الساحة العربية، إذ كانت بداية هذا التكامل في سنة 1981 وقطعت أشواطا متقدمة انطلاقا من منطقة التجارة الحرة فالاتحاد الجمركي وإقامة السوق العربية المشتركة، وصولا إلى مشروع توحيد العملة، رغم هذه الانجازات هناك مجموعة من التحديات تقف في وجه التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربي، البنية الاقتصادية أحادية الانتاج لهذه الدول، والتبعية الاقتصادية للعالم الخارجي، إضافة لضيق السوق المحلية.

ويعتبر الاقتصاد الرقمي في الوقت الحالي من الضروريات والحتميات الواجب تبنيها واعتمادها من أجل المساهمة في رفع اقتصاد أي دولة لذا فقذ أضحى الاقتصاد الرقمي من أقوى المرتكزات، وذلك بفضل المزايا التي جعلته يتميز بها على الاقتصاد التقليدي، ومن أهمها انخفاض التكلفة وسرعة الأداء والاستجابة المباشرة ونشر المعرفة وزيادة اندماج الدول في الاقتصاد العالمي وسهولة الوصول إلى الأسواق.

وعلى ه استهدفت الدراسة عرض متطلبات التحول إلى الاقتصاد الرقمي مع التركيز على الدور الذي يؤديه في ضمان الوصول إلى تطبيقه والاستفادة منه وإبراز أثره على تنمية الاقتصاديات العربية ودوره في دعم وتفعيل التكتل الاقتصادي بها.

- **نتائج الدراسة:**

- بينت الدراسة أن دول المجلس التعاون الخليجي تتوفر على مجموعة من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والجغرافيا وعلى ه تعتبر فرصة لتسهيل إمكانية قيام تكتل اقتصادي بينها وهو ما يثبت صحت الفرضية الأولى * **تحوز دول مجلس التعاون الخليجي بخصائص مشتركة، وهو ما يتيح لها إمكانية تحقيق تكتل اقتصادي فعال.**
- بينت الدراسة أنه وبالنظر لإمكانيات التي تتوفر على ها دول المجلس في مجال التجارة والاستثمار إلا أن التجارة البينية والاستثمارات البينية تبقى ضعيفة مقارنة بحجم الاستثمارات الاجمالية والتجارة الاجمالية، وبالتالي تضعف من التكتل الاقتصادي بينها وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية* **لم تساهم الاستثمارات البينية والتجارة البينية لدول الخليج العربي في تفعيل التكتل بينها.**
- من خلال الدراسة تبين أنه توجد مؤشرات كمية وأخرى نوعية تستخدم في تقييم الاقتصاد الرقمي تمكن من الحصول على مجموعة من البيانات والمعلومات والتي يجب تحليلها وتحديثها خدمة لتوجهات السليمة في رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات التي تمكن من وضع أنظمة وترتيبات جديدة يعتمد على ها ميدانيا عن

طريق وجود هيئات ومؤسسات وطنية متخصصة في تصميم وتجميع هذه المؤشرات ومعالجتها، وتحظى دول مجس التعاون الخليجي العربي على مستويات مقبولة في مؤشرات الاقتصاد الرقمي لكنها تبقى دون مستوى التطلعات، وهو ما يصعب من تفعيل التكتل الاقتصادي بينها، وعلى ه الفرضية الثالثة صحيحة* **تتوفر دول الخليج العربي على امكانيات رقمية، لكنها تبقى دون المستوى المطلوب بالشكل الذي يسمح بتفعيل التكتل بينها***.

- **الاقتراحات:**

من خلال النتائج المتواصل إليها يمكن اقتراح ما يلي:

- يجب وضع قوانين وحوافز تعمل على جدب الاستثمارات الأجنبية ودخول رؤوس الأموال.
- الاقتداء بالتجارب السابقة الناجحة كتجربة الاتحاد الأوروبي التي تعتبر رائدة في مجال التكاملات الاقتصادية.
- يجب العمل على زيادة حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي عن طريق تعظيم دور القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر لإنتاج بدائل الاستيراد داخل المنطقة.
- تطوير وتنويع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي مع الاعتماد على اليد العاملة المحلية وتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة.
- محاولة استغلال تطبيقات الاقتصاد الرقمي في مختلف القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- لابد من التطوير والاستثمار في البنية الأساسية لتقنية المعلومات والاتصالات إذ يعد أمرا ضروريا لبناء مجتمع المعرفة والمعلومات.
- استحداث الجوانب التشريعية والقانونية ذات الصلة بالمعلومات والاتصالات والتقنيات، ووضع القوانين التي تنظم تعاملات التجارة الالكترونية وحرية تداول المعلومات والاطلاع على ها.
- الاستفادة من تجارب الدول النامية الصاعدة والتعاون معها على مستوى المجال الرقمي والتقني.
- توجيه الموارد الاقتصادية نحو الصناعات الرقمية بما يوازي حجم الموارد الموجهة نحو الاستثمار في قطاعات البناء والسياحة والرياضة والترفيه.
- وضع الخطط الاستراتيجية الوطنية والقومية ذات الأهداف الزمنية المحددة بهدف التوجه نحو الاقتصاد الرقمي.
- زيادة حجم الانفاق على البحث العلمي كنسبة معتبرة من الناتج المحلي الاجمالي، ودعم الباحثين في مجال التقنيات الرقمية.
- تبني هيئات وأقسام ادارية متخصصة تكون مسؤولة عن حماية وأمن نظم المعلومات في ظل ضخامة حجم الاستثمارات في تقنية المعلومات والاتصالات.
- زيادة الاهتمام بالباحثين والعلماء ولجميع الاختصاصات من خلال تحسين مستواهم المعيشي وتمكينهم من التواصل العلمي في بلدانهم، وجذب المغتربين منهم بتوفير الأجواء المناسبة لهم، والعمل على عودة العقول والكفاءة في الوطن العربي.

- تأخذ تجربة التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي مبدأ التدرج في مراحل التكامل الاقتصادي، حيث تبدأ بمنطقة التجارة الحرة ثم يليها الاتحاد الجمركي بعدها السوق الخليجية المشتركة. والتي تسمح بحرية انتقال الأفراد وعوامل الانتاج لهذا التكتل.
- بالرغم من تجاوز تجربة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون إلا أنها لم تتمكن من تفعيل التجارة البينية، وهذا ما أثر على حجمها باعتبارها من أهم مراحل التكامل الاقتصادي.
- تعتبر تجربة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليج العربي تجربة رائدة على الساحة العربية وأكثرها نجاحا مقارنة بالتجارب والمحاولات السابقة.
- يعتمد الاقتصاد الرقمي بشكل كبير على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهو ما يعكس بعض جوانب الضعف، ونظرا لكونها مكلفة للغاية فهي مصاحبة للخطر سواء تعلق الأمر بالكلفة العالية للاستثمار فيها، أو بخطر التهديدات الخارجية من اختراق وسرقة المعلومات التي تحتويها.
- إن المجتمع المعلوماتي والمعرفي هو القوة الاقتصادية القادمة، وإن الاستثمار في الأبحاث والتطوير في الابداع التقني هو الدافع للنمو الاقتصادي وعنصر هام في التنمية الاقتصادية.
- سهولة اتخاذ القرارات لما يقدمه الاقتصاد الرقمي من سهولة في الحصول على المعلومات، وبتالي توظيفها لخدمة اتخاذ القرارات و السياسات الاقتصادية في مختلف الدول والانشطة الاقتصادية.

➢ **آفاق الدراسة:**

وفي الأخير يمكن القول أن هناك جوانب أخرى لم يتم التطرق إليها والتي تعتبر آفاق مفتوحة لدراسات أخرى ندكر منها:

- مجلس التعاون الخليجي وضرورة تحقيق التنويع الاقتصادي.
- سبل جعل منطقة دول الخليج العربي منطقة نقدية مثلى.
- دور الاقتصاد الرقمي في تفعيل التجارة البينية لدول الخليج العربي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

❖ باللغة العربية:

أولا: الكتب:

1- أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي، **اقتصاديات الوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان،2010.

2- جعفر حسن جاسم، **الاقتصاد الرقمي**، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، 2010.

3- حربي عريقات وآخرون، **قضيا اقتصادية وادارية معاصرة في مطلع القرن الواحد والعشرون**، الطبعة الأولى، مكتب المجتمع العربي، عمان، 2009.

4- حسن فرج حويج، **التكامل الاقتصادي والاقليمي والصناعات البتروكيماوية**، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان، عمان،2013.

5- شريف على الصوص، **التجارة الدولية الأساس والتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2012.

6- عبد القادر زريق المخادمي، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج والتبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

7- فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة، طرابلس،2000.

8- محمد توفيق عبد المجيد، **العولمة والتكتلات الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر،2013.

9- محمد جاسم الصنبعي وردينة عثمان يوسف، **التسويق الإلكتروني**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن،2012.

10- محمد خيضر مصباح الطيطي، **التجارة الالكترونية والأعمال الالكترونية من منظور تقني وتجاري واداري**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

11- محمد حسن الطائي، **التجارة الالكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

12- محمد صادق إسمعيل، **مجلس التعاون الخليجي في الميزان**، الطبعة الأولى، دار العلوم، 2010.

13- مصطفي يوسف كافي، **اقتصاديات المعرفة وانعكاساته في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك**، الطبعة الأولى، دار ألفا للوثائق، عمان، 2017.

ثانيا: الأطروحات والرسائل:

1- بلقيدوم صباح، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في علوم التسيير، علوم التسيير، جامعة قسنطينة02، 2013.

2- بوشول السعيد، **واقع التكامل الاقتصادي لدول المجلس التعاون العربة وآفاقه**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تجارة دولية، جامعة قاسطي مرباح، ورقلة، 2009.

3- خاطر اسمهان، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013.

4- خلاف علام، **توطين الفوائض المالية لدول العربية النفطية وجورها في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي**، مذكرة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

5- خير الدين بوسقيعة ومحمد أيمن بودندونة، **امكانية تشكيل دول مجلس التعاون الخليجي منطقة عملي مثلى**، مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل،2019.

6- زير مي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص المالية الدولية، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، 2011.

7- طالب أسماء وبوطغان لويزة، **واقع وآفاق التكامل الاقتصادي لمجلس الخليج العربي**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقذي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2019.

8- عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

9- مرابطي وسام، **آليات التسويق عن بعد في ظل التوجه نحو الاقتصاد الرقمي دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تسويق الخدمات، جامعة أم البواقي، 2015.

10- هشام زغاشو، **التجربة التكاملية لدول مجلس التعاون الخليجي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الدراسات السياسية المقارنة، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2014.

11- يحي سعاد، **تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والأثر المترتبة على اصدار العملة الخليجية الموحدة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

ثالثا: المجلات والمقالات

1- حانش إلياس وعلى دبي، **اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليج العربي بين الواقع والمأمول**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد02، العدد30، جامعة زيان عاشور، الجلفة.

2- شرقي يحي، **توجهات دول الخليج نحو الاقتصاد الرقمي، دراسة حالة تجارب بعض دول المنطقة**، مجلة المحاسبة، التدفقات والمالية، المجلد03، العدد02، جامعة خميس مليانة، 2021.

3- صافي أحمد، **محددات التجارة البينية في الدول العربية خلال الفترة 2004- 2018**، مجلة المالية والأسواق، مجلد08، العدد01، 2021.

4- عوينات عبد القادر، **الاستثمارات البينية العربية، دراسة تحليلية للفترة2006-2016**، مجلة العلوم الانسانية، العدد50، جامعة محمد خيضر بسكرة، تاريخ النشر 2018/12/10.

5- كمال منصوري وعيسى خليفي، **اندماج الاقتصادي البلدان العربية في اقتصاد المعرفة المقومات والعوائق**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد04، جامعة بسكرة الجزائر.

6- كنزة تنيوة ومحمد دهان، **واقع الاقتصاد الرقمي في العالم العربي**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مجلد12، العدد01، جامعة قسنطينة02،2019.

7- محمد ذكي حسن، **الاقتصاد الرقمي**، مجلة روح القانون، العدد85، كلية الحقوق، جامعة طنطا،2019.

8- نجلة بن ميمون ونادر قباني، التوزيع الاقتصادي في الخليج: آن الأوان لمضاعفة الجهود، مركز بروكنجز الدوحة، 01 يناير2021.

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات:

1- ليليا بن منصور و برهان الدين بوقنة، **التكامل الاقتصادي كأداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجلس التعاون الخليجي**، ملتقي دولي بعنوان الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعادة للدول النامية02، 03ديسمبر، 2019، جامعة عباس لغرور، خنشلة.

2- احصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة البينية و التنمية (الأنتيكاد) 2017.

3- مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، **مؤتمر المعرفة العالمي2021**، طبعة في شركة دار الغرير للطباعة والنشر، دبي.

خامسا: التقارير

1- المركز الاحصائي، **لمحة احصائية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية2020**، العدد08، 2021.

2- المركز الاحصائي، **ملامح وآفاق الآدء الاقتصادي في دول مجلس التعاون الدول الخليجية العربية2020.**

3- المركز الاحصائي، لدول مجلس التعاون الخليج العربي، **احصاءات التجارة الخارجية بدول مجلس التعاون الخليجي2014.**

4- المركز الاحصائي، **احصاءات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليج العربي2018**، العدد04، ديسمبر2019.

5- المركز الاحصائي، **الملخص الاحصائي حول التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليج والدول العربية(16 دولة)** 2015، العدد07، أغسطس2017.

6- المركز الاحصائي، **ملخص احصائي حول التبادل التجاري السلعي بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول الرابطة التجارة الحرة الأوروبية2018.**

7- المركز الاحصائي، **ملخص احصائي حول التبادل التجاري السلعي بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية2018.**

8- المركز الاحصائي، **لمحة احصائية لدول مجلس التعاون الخليجي**، العدد02، 2021.

9- المركز الاحصائي، **ترتيب دول مجلس التعاون من واقع تقرير مؤشر الابتكار العالمي لعام2021**، العدد179، 21أكتوبر 2021.

10- السوق الخليجية المشتركة، **حقائق وأرقام**، العدد السابع، الأمانة العامة، ديسمبر 2014.

11- تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبية المباشرة، **المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات والائتمان الصادرات 2019 -2020.**

12- جمال قاسم حسن، **قياس أثر تنافسية التجارة الخارجية على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، صندوق النقد العربي، يونيو 2017.

سادسا: المرجع أجنبية

1- Rikadlindqvist, Inters-industry trade, An anal yeses of measurements, master thesis, school of economiques and management, Sweden, July 2006, p;09.

سابعا: المواقع الالكترونية

1- التجارة الخليجية الخارجية تتخطي 840 مليار دولار الصادرات السلعية تسجل تراجع ملموس في 2020 بسبب تأثير جائحة كرونا، السبت 28 جمادى الأولى 1443هـ، العدد15740، متوفرة على https://www.aawsat.com/home/article/3389076

2- ايمان غالي، مسح 17.4 مليار دولار الاستثمار الأجنبي المباشر في الخليج ب2018، 13يونيو2019 متوفر على .https://www.mubashen.info/news/3489537/2

3- خالد محمد خليل، ازالة العوائق تسهيل حركة التجارة والسلع، كلمة اليوم 2013/09/13 متوفر على الموقع.https://www.alyaum.com./articles/109977

4- خلد شمس العبد القادر، التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون، الانجازات والعقبات مركز الجزيرة للدراسات 16 فيفري2015 متوفر على ، http://studie,aljazeera.net/ar/files/gccpath/2015/01/20151141119142.

5- تقرير "مؤشر استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في الخليج العربي لعام 2021 ، متوفر على https://www.ad-dawra.com.

6- https://alwatan.com/details/399414.

7- https://m.annabaa.arg/arabic/refenceshirazi/2619.

الملخص

استهدفت الدراسة إبراز دور الاقتصاد الرقمي في تفعيل التكتل الاقتصادي الخليجي، حيث تم الاعتماد على التجارة والاستثمارات كمداخل التكتل الاقتصادي الخليجي، و محاولة معرفة واقع بعض مؤشرات الاقتصاد الرقمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الابتكار، التعليم، النظام المؤسساتي في دول الخليج العربي.

وتوصلت الدراسة إلى أن التجارة البينية والاستثمارات البينية الخليجية ضعيفة ومحدودة بالنظر لحجم الامكانيات المتوفرة من جهة، كما أن امكانيات دول الخليج العربي في الاقتصاد الرقمي تبقى محدودة أيضا من جهة أخرى، وهو ما يصعب من تفعيل التكتل الاقتصادي بينها.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، دول مجلس التعاون الخليجي، التجارة الخليجية البينية، الاستثمارات الخليجية البينية.

Abstract:

The study aimed to highlight the role of the digital economy in activating the gulf economic bloc, where trade and investment were relied upon as the entrances to the economic bloc. And trying to know the reality of some in digital economy and information technology، and innovation and reduction ،The institutional system in the Arab gulf states.

The study concluded that inter-trade and intr-Gulf investments weak and limited in view of the available capacities on the one hand. Which makes it difficult to activate the Gulf bloc between them.

Key words: digital economy, gulf cooperation council countries, intra-Gulf trade، infrastructure Gulf inversement.